اليسار الإيطالي الحاكم

اليسار

راية المستضعفين في الأرض

■ اليسار / العدد السابع و السبعون/ يوليو ١٩٩٦ / صفر ١٤١٧ هـ / الثمن جنيهان مصريان ■

القمة العربية وتحديات صعود الليكود للحكم



الصحفيون ومعركة صعود وسقوط القانون ٩٣

جنون البقر يفتح ملف جنون الخصخصة

يلتسين وزيجانوف جولة ثانية من صراع الفقر والثروة

المرأة المصرية فى عباءة الكفيل

قانون عمل من عصر العبيد

فى هذا العدد

لليسار در

الصحفيون .. والقمة

شغلت قضيتان أكثر من ثلث صفحات هذا العدد..

القضية الأولى .. معركة إسقاط القانون ٩٣ لسنة ٩٥ ، قانون اغتيال حرية الصحافة ، بعد أن نجح الصحفيون فى تغيير موقف رئيس الجمهورية واتخاذه قرار تعديل قانون العقوبات لإزالة جوهر القانون ٩٣ .

القضية الثانية .. نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلى وفوز بنيامين نتنياهو بمنصب رئيس الوزراء ومن موقفه المعلن من التسوية السياسية التى انطلقت من مدريد وردود الفعل العربية المتمثلة فى القمم المصغرة وصولا إلى عقد أول قمة عربية شبه كاملة منذ أكثر من ٥ سنوات والقرارات المهمة التى صدرت عنها .

وقد حاولنا أن نقدم تغطية متكاملة للحدثين معا ، وفى نفس الوقت أن لاتغيب عنا أحداث أخرى مهمة داخلية وخارجية .. خاصة انتخابات الرئاسة الروسية وفوز تحالف اليسار والوسط فى إيطاليا .. بل أضفنا أبوابا وأقلاما جديدة فى **هذا العدد** .

فيبدأ " صلاح عيسى" فى تقديم باب جديد تحت عنوان " كتبخانة " ، ويعود باب" يمين شمال" للظهور مرة أخرى وتتولى تحريره " أمينة النقاش" ، ويعود أيضاً للمساهمة فى تحرير اليسار " حسن بدوى" الذى ثقفنا فى السنوات الأولى من اصدار اليسار بقضايا ومشاكل الطبقة العاملة المصرية ، ويكتب لنا - لأول مرة فى اليسار - د. سعيد اسماعيل على ، ومن الكويت يحاور اليسار " عامر ذياب التميمى".

وكالعادة اضطررنا فى اللحظة الأخيرة إلى تأجيل مقال "د. محمود مختار منصور" حول خصخصة الهيئات الاقتصادية ، ودراسة " سند ساحلية" حول النظرية والتطبيق ، ومقال " ماجدة سوريس" حول مهرجان السينما .. ووصلت مساهمات " فاطمة فرج" و"ابراهيم الصحارى" بعد الانتهاء من تجهيز هذا العدد للطبع.

وفى يوم الاثنين ٨ يوليو سنخوض تجربة جديدة حيث سيلتقى أعضاء " جماعة أصدقاء اليسار لمناقشة السياسة التحريرية للمجلة باعتبارهم أصحابها ، ونثق أن نتائج هذا اللقاء ستضيف جديدا لنا وللقراء.

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
د. أحمد عز العرب
المستشارون:
ابراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمود أمين العالم
محمد وفاء حجازى

شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى
اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات لمدة سنة واحدة
مصر: ٢٤ جنيها للأفراد و ٦٠ جنيها للهيئات
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠٦١
FAX 5786298

موقفنا

القمـة العربيـة

وكيفية تطوير قراراتها

حسين عبد الرازق

القراءة المتأنية للبيان الختامى لمؤتمر القمة العربية بالقاهرة (٢١-٢٣ يونية ١٩٩٦) ، والمتابعة الدقيقة للجهود التى بذلت لتحقيق حد أدنى من المصالحة والتنسيق العربى .. تقول إن هذه القمة قد أثمرت موقفا عربيا أكثر تقدما فى ضوء الأهداف المحددة لها ، والتى تدور حول:

- « لم الشمل العربى وتحقيق التضامن فى إطار الجامعة العربية ».
- و« الحفاظ على عملية التسوية السياسية (أو السلام) .. »
- و« الربط بين التقدم فى هذه التسوية واتخاذ حكومة نتنياهو خطوات عملية وجدية فى اتجاه التسوية ، وبين التطبيع مع إسرائيل .. »

لقد حددت الحكومات العربية مجتمعة فى البيان الختامى ولأول مرة منذ بدء العمل على أساس صيغة مدريد - حدود التسوية السياسية التى يقبلها العرب . فنص البيان على أن تحقيق « السلام الشامل والعادل » يستوجب:

- انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها " القدس" العربية.
- تمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة بعاصمتها " القدس" العربية.
- الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الجولان السورى الى خط الرابع من يونيه ١٩٦٧.
- الانسحاب الإسرائيلى الكامل غير المشروط من جنوب لبنان والبقاع الغربى إلى الحدود المعترف بها دوليا."

« وذلك تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ و٤٢٥ ، ومبدأ الأرض مقابل السلام . وعلى هذه الأسس يدعون إلى استئناف المفاوضات على كافة المسارات بدون إبطاء »

وفى نفس الوقت أكدت الحكومات العربية التمسك بتحقيق « الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول

المنطقة (رئيس الأمن الإسرائيلي فقط !) وفقا للمبادئ التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام» وعدم الاعتراف أو القبول بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية » وباعتبار أن" اقامة المستوطنات واستقدام مستوطنين اليها يشكل خرقا لاتفاقيات جنيف وإطار مدريد وتعويقا لعملية السلام ، مما يتطلب وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل والأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة القدس . وازالة المستوطنات » ، والتشديد على أن السلام " لايكون إلا بحل قضية القدس وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين استنادا إلى حقهم في العودة على أسس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة".

كما طالبت القمة بانهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني ، وضرورة انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وإخضاع كافة مرافقها النووية لنظام التفتيش الدولي ، وأعلنت القمة مساندة لبنان " فيما يواجهه من اعتداءات إسرائيلية مستمرة على أرضه وشعبه وسيادته ".

وقد جاء هذا التحديد لمفهوم التسوية السياسية مرتبطا باعلانين هامين صدرا عن القمة.

الأول .. التحذير الذي وجهه للحكومة الإسرائيلية ، وربط بين الالتزام بهذه المبادئ وبين التطبيع والعلاقات العربية الإسرائيلية ، مؤكدا أن " أي إخلال من جانب إسرائيل بهذه المبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام ، أو تراجع عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل اليها في إطار هذه المسيرة ، أو المماطلة في تنفيذها ، من شأنه أن يؤدي الى انتكاسة عملية السلام ، بكل مايحمله ذلك من مخاطر وتداعيات تعرض بالمنطقة الى دوامة التوتر ، ويضطر الدول العربية كافة إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار عملية السلام ، الأمر الذي تتحمل الحكومة الإسرائيلية وحدها المسئولية الكاملة عنه ».

الثاني .. بناء التضامن العربي " باعتباره السبيل الصحيح لتحقيق أهداف العمل العربي المشترك " وتفعيل دور مؤسسات العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك وتنفيذ القرارات الصادرة عنها ، و" تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة تتيح للأمة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية العليا".

كما أكدت القمة موقفا هاما وجديدا يتعلق بالتفرقة الواضحة بين الارهاب ، والمقاومة الوطنية المشروعة ، معلنة استنكارها للمحاولات الرامية " إلى الصاق تهمة الارهاب بالمقاومة الوطنية المشروعة " والتمسك " بالحق الثابت في مقاومة الاحتلال والعدوان " ، وفي نفس الوقت ادانة " كافة أشكال الأعمال الارهابية والتخريبية وإثارة الفوضى التي يتعرض لها عدد من الدول بما فيها الدول العربية ".

ولاشك أن اتفاق الحكومات العربية على هذه المبادئ والأسس ، خطوة هامة وإيجابية بكل المقاييس ، في إطار التسوية السياسية الحالية . ولكم يكن متوقعاً أن تصل هذه القمة - وهي الأولى منذ أكثر من خمس سنوات - وفي ظل الظروف الاقليمية والدولية الحالية إلى ماهو أكثر من ذلك .

لقد طالب البعض بحق باعادة النظر في منهج التسوية السياسية الحالية ، والتي أثمرت اتفاقات معينة (كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية - اتفاق أوسلو (١) وأسلو(٢) - المعاهدة الأردنية الإسرائيلية) ووقف سلسلة التنازلات المجانية التي تقدمها الأطراف العربية المشاركة في عملية التسوية ، ووقف كل إجراءات التطبيع إلى أن تتحقق التسوية السياسية الشاملة

ورغم صحة هذه المطالب وأهميتها وواقعيتها ، إلا أنه يستحيل توقع تبني الحكومات العربية لها فجأة وفي أول قمة لها ، بعد أن أوغلت في الحلول المنفردة والجزئية ، وفي التسابق والهرولة نحو إسرائيل وتقديم التنازلات لها .. خاصة في ظل الضغوط الأمريكية الواضحة على الحكومات العربية.

ومع ذلك - وبنفس النظرة الواقعية والعملية - فقرارات القمة تحتاج إلى جهود خارقة وخطوات أخرى لتكتسب قيمتها الحقيقية.

* أول هذه الجهود تنصب في العودة إلى التنسيق بين دول الجوار " سوريا - لبنان - الأردن - فلسطين - مصر" ، الذي توقف تماما بعد مفاجأة اتفاق أوسلو بين " ياسر عرفات وبيريز" من خلف ظهر سوريا والأردن ، ثم عقب مسارعة الأردن بتوقيع اتفاق وادى عربة مع إسرائيل.

فبدون هذا التنسيق " اليومي" ووضع الحقائق والمعلومات التي في حوزة أي طرف أمام الأطراف الأخرى ، وبدون امتداد هذا التنسيق إلى مستوى القمة - حيث القرار في كل هذه الدول في يد الرئيس أو الملك وحده - سيتحول الموقف الايجابي لقمة القاهرة الى حبر على ورق.

* لابد من الأخذ في الاعتبار الاقتراح السوري اللبناني بالعودة إلى مؤتمر مدريد - في خطة معينة - لمراجعة ماتم والزام إسرائيل بالمبادئ والقواعد التي تم الاتفاق عليها في هذا المؤتمر.

* ويستحيل الحديث عن تماسك الموقف العربي دون حل الخلافات الأردنية الفلسطينية . لقد شنت الأردن حملة ظالمة ضد سوريا ، تناولت ثلاث قضايا .." التسوية وربطها بالتطبيع - الارهاب - الموقف من الاتفاق التركي الإسرائيلي". وكانت تصريحات رئيس الوزراء الأردني ضد سوريا بالغة العنف والضراوة . وقد تكون اللقاءات الثنائية (والثلاثية) التي عقدت في القاهرة بين الأسد والحسين (بحضور مبارك) قد أوقفت تدهور الموقف بين سوريا والأردن . ولكن حل هذه الخلافات يحتاج إلى جهود هائلة ، يتحمل مسئوليتها العرب جميعا ، والدبلوماسية المصرية خاصة التي كشفت عن قدرة على الحلول الوسط وإيجابية ملفتة للنظر في الفترة الأخيرة.

* كذلك فالحملة ضد سوريا ، وهي حملة أمريكية - إسرائيلية - تركية في الأساس ، تحتاج إلى رد قوى من العرب جميعا. وربما يكون الدور التركي بالذات هو أخطر هذه الأدوار ، حيث تمارس الحكومة التركية الضغط على سوريا عن طريق التحكم في مياه الفرات (إقامة ٥ سدود على نهر الفرات) ، ثم الاتفاق العسكري الإسرائيلي التركي ، وعمليات التفجير الأخيرة داخل سوريا والتي تشير أصابع الاتهام إلى مسئولية تركيا عنها ، وأخيرا الاتهام التقليدي لسوريا بمساندة الارهاب.

ورغم أن بيان القمة أشار إلى الاتفاق التركي - الإسرائيلي وأثره السلبي على الأمن العربي ، إلا أن القضية أبعد من ذلك كثيرا وتحتاج إلى مواجهة أقوى وأكثر مباشرة ، حتى لانفاجأ بحلف جديد في المنطقة نواته« إسرائيل وتركيا » يذكرنا بحلف بغداد القديم..

تبقى قضية السوق (النظام) الشرق أوسطي ومؤتمر القاهرة المقرر عقده في نوفمبر القادم تحت هذا العنوان.

فمن الضروري ليكتسب الانذار العربي لإسرائيل قيمة حقيقية أن تتخذ مصر (والدول العربية) قراراً بإلغاء هذا المؤتمر - أو تأجيله على الأقل - وأن يعقد بدلا منه في نفس الموعد مؤتمر من أجل تنفيذ قرارات القمة الخاصة « باستراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة» أو بعبارة أخرى للعمل من أجل السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية.

الصحفيون

ومعركة : صعود وسقوط القانون ٩٣



ابراهيم نافع - كامل زهيري - جلال عيسى

حسين عبد الرازق - جلال عارف - جمال بدوي

صلاح الدين حافظ - صلاح عيسى - رجائي الميرغني



أمينة النقاش

على غير توقع، وخلافا لكل المؤشرات الأولية ، حدث تطور مفاجئ فى الصراع الممتد بين الصحفيين والرأي العام من جانب وبين الحكومة من جانب آخر، حول مشروع قانون الصحافة الجديد. ففى الدقيقة التاسعة والخمسين من الساعة الرابعة والعشرين ، أعلن نقيب الصحفيين «ابراهيم نافع» أن الرئيس مبارك قد استدعاه بناء على طلب منه، ليعلن له ، أنه قبل طلب الصحفيين بالاحتكام إليه فى الخلاف حول القانون . وقال «ابراهيم نافع» فى بيان له أمام الاجتماع الثامن للجمعية العمومية غير العادية لنقابة الصحفيين - ١٢ يونيو- أن الرئيس مبارك وجه عديدا من الاسئلة فى المقابلة حول النقاط التى تركز حولها الخلاف على مشروع قانون تنظيم الصحافة ،وأكد الرئيس ضرورة أن يصدر القانون فى النهاية محققا للأهداف المرجوة منه ،وهى ضمان حرية الصحافة وممارستها دون ضغوط عقابية ،وإنما فى إطار الالتزام بقيم المجتمع الاساسية وكرامة وحقوق المواطنين . وأضاف «ابراهيم نافع»

أن الرئيس قد تفهم أبعاد ما أثارد القانون ٩٣ لسنة١٩٩٥ من حساسيات ،وتأويلات لدى الممارسين للعمل الصحفي والكتابة، وأنه قد آن الأوان لازالة آثارها ، وأن مشروع القانون المزمع عرضه على مجلس الشعب سوف يتضمن تعديلات بهذا المعنى وفي إطار هذا المفهوم.

الاتجاه المضاد

قبل هذا الاعلان المفاجئ ، كان سيناريو الاحداث ، قد تتالى بشكل سريع،وفي اتجاه معاكس تماما. ففي **السادس من مارس** الماضي، وقبل أربعة أيام فقط من الموعد المحدد لعقد الاجتماع الخامس للجمعية العمومية غير العادية لنقابة الصحفيين، بوغت الصحفييون والرأى العام بنشر الصحف المسودة الأولى لمشروع قانون الصحافة الجديد، الذى أعدته اللجنة شبه الحكومية (٣٤ عضوا) التى شكلها رئيس مجلس الشورى د.**مصطفى كمال حلمي**برئاسته ، بصفته رئيسا للمجلس الأعلى للصحافة، بناء على قرار من رئيس الجمهورية ، فى أعقاب لقائه فى الحادى والعشرين من يونيو العام الماضى،بمجلس نقابة الصحفيين . وتماثلت تلك المباغتة، مع مفاجأة عرض مشروع **القانون ٩٣ لسنة ٩٥** الذى أثار الازمة على مجلس الشعب بسرعة فائقة، وصدوره بنفس السرعة، فى نفس يوم مناقشته،فى ٢٧ مايو من العام الماضى، فيما يعد السابقة الأولى من نوعها فى تاريخ المجلس.

وقد أكدت هذه المباغتة ، أن المخاوف التى أثارها الصحفيون بشأن تشكيل اللجنة كانت فى محلها . ففى الاجتماع الثانى للجمعية العمومية غير العادية لنقابة الصحفيين فى ٢٤ يونيو ١٩٩٥ ، طالب الصحفيون بضرورة اشتراك أكبر عدد منهم فى اللجنة، المشكلة لإعداد القانون الجديد للصحافة إلى جانب ممثلى مجلس النقابة، والمجلس الأعلى للصحافة، والقانونيين، وأوصوا بالأ يشترك فى أعمال فى هذه اللجنة أحد من الذين اتخذوا مواقف معادية لحرية الصحافة، أو ممن شاركوا فى وضع القانون ٩٣ لسنة ٩٥ أو أيدوه.

لكن قرار تشكيل اللجنة الذى صدر فى ١٥ يوليو ١٩٩٥ ، لم يلتزم بهذه المقترحات . فقد ضمت ثلاثين عضوا ، أغلبهم من غير الصحفيين ، بينهم ٧ من أعضاء مجلس النقابة هم :**ابراهيم نافع وجلال عيسى وعلى هاشم ومجدى مهنا وأمينة شفيق وابراهيم حجازى وحسن الرشيدى** و ١٢ من أعضاء المجلس الأعلى للصحافة هم: **ابراهيم سعده وسمير رجب ومكرم محمد أحمد ورجب البنا وصلاح الغمرى ونبيل عثمان وأمين بسيونى وثروت أباظة ،وحافظ محمود ود.عبد العظيم رمضان ود. مفيد شهاب وفرج الدرى** و١١ من الشخصيات القانونية والعامة هم د. **أحمد سلامة ود. عبد الأحد جمال الدين وعبد الرحمن فرج وابراهيم محمد بدر والدكاترة رمزى الشاعر وحسانين عبيد ومحمد السعيد الدقاق وفرخنده حسن ومحمد شوقى السيد والسيد نصرى وهبه**.وأثار هذا التشكيل أزمة جديدة ،وكان محلا لانتقاد واسع فى الصحف القومية والحزبية ، لأنه ضم جناحا كاملا ممن أيدوا القانون ٩٣ على رأسهم د. **شوقى السيد وثروت أباظة،ود.عبد العظيم رمضان ،ود. أحمد سلامة** ،وهو ما دفع صحيفة الوفد لأن تطلق عليها اسم **«لجنة الاشتباه»**.

ولاحتواء هذه الازمة ، قدمت الحكومة تنازلا ، باضافة ٤ صحفيين إلى اللجنة إثنين منهم رؤساء تحرير لصحف «معارضة» هما «**محمود المراغى**» و«**عبد العال الباقورى**»فضلا عن رئيس مجلس ادارة روزاليوسف«**محمود التهامى**» ونقيب الصحفيين الأسبق «كامل زهيرى» ليرتفع عدد أعضاء اللجنة من ثلاثين إلى ٣٤ عضوا لكن هذا التنازل لم يعد التوازن إلى تركيبة اللجنة، التى بدت للصحفيين وكأنها متعمدة، إذ استبعدت عددا من أعضاء الجمعية العمومية المعروفين بدرايتهم بتشريعات الصحافة ، كان على رأسهم «**حسين عبد الرازق**» و«**صلاح الدين حافظ**» و «**صلاح عيسى**» و«**رجائى الميرغنى**».

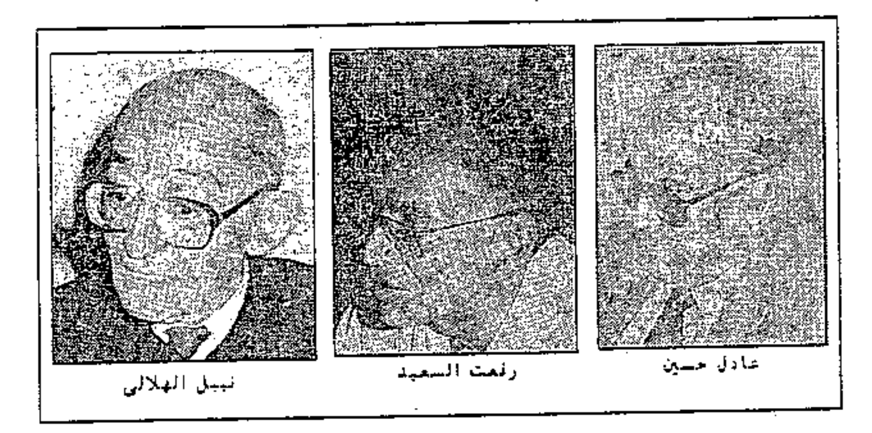
كما أن اللجنة ، ضمت عددا من رجال القانون ممن سبق لهم المشاركة فى تفصيل القوانين، وآخرين ، لم يكونوا معروفين قبلها ، وثبت بعد ذلك، وأثناء المناقشات، أنهم ينتمون-كما قال «**كامل زهيرى**»- إلى **المدرسة العقوبية فى القانون الجنائى** ، كما لم يكن بين أعضائها من القانونيين أحد من الحقوقيين.

كما أن الصحفيين فى اللجنة ، كانوا ينقسمون بين رؤساء تحرير لصحف المعارضة، وهم أقلية ورؤساء مجالس ادارات ،وتحرير الصحف القومية، الذين يتبنون مطالب الصحفيين، لكن ليس إلى الحد الذى يدفع بهم لمواجهة السلطة حولها . وأخيرا اعضاء بمجلس نقابة الصحفيين ، لم يكن أغلبهم على دراية كافية بقوانين الصحافة،وتشريعاتها ،ولا يمتلكون القدرة على المبارزة القانونية ، مع العقوبيين، وترزية القوانين من أعضاء اللجنة، فضلا عن النقيب «**ابراهيم نافع**» الذى كان يفضل فى ذلك الوقت، استخدام أساليب التفاوض الهادئة، ويخشى من أى تصعيد قد يستغله الطرف الآخر من إعاقة المفاوضات.

شبح الانقسام

وكما كان متوقعا فما إن طرح مشروع القانون الذى أعدته اللجنة شبه الحكومية ، على الاجتماع الخامس للجمعية العمومية لنقابة الصحفيين -١٠ مارس-حتى ساد الانقسام -بشأنه -أعمالها.

لقد كان هناك اتجاه يروج لفكرة القبول بهذا المشروع الذى كان يتضمن عدولا عن القانون ٩٣ فى اربع نقاط هى **الغاء الحبس الاحتياطى (للصحفيين فقط دون أصحاب الرأي)** ،فيما عدا المادة الخاصة بتهمة اهانة رئيس الجمهورية ، **وتخفيف عقوبة القذف فى حق آحاد الناس**



عادل حسين — رفعت السعيد — نبيل الهلالي

وفى حق الموظفين العموميين وفى نشر الاخبار والبيانات الكاذبة ، عما كانت عليه حتى قبل القانون ٩٣ مع رفع الغرامة ، حتى عن الحد الذى كان قد رفعه إليها هذا القانون ،حيث أبقى هذا المشروع المادة الثانية من القانون ٩٣ ، التى تغلظ العقوبات فى الباب الرابع عشر من قانون العقوبات ، على الجرائم التى ترتكب بواسطة الصحفى وهى تضم ١٧ مادة ،ورفع القانون ٩٣ عقوبة الحبس فى معظمها إلى حدها الأقصى وهو ثلاث سنوات ، بعد أن كانت تتراوح بين ٦ شهور وسنة ، ورفع الغرامة إلى ما يتراوح بين ٥ و ١٠ آلاف جنيه وصادر حق القاضى فى الاختيار بينهما.

وكان من بين الذين يميلون لدعوة الجمعية العمومية للقبول بهذا المشروع مع السعى لتحسين شروطه ، عدد من ابرز قادة العمل النقابى والصحفى . فضلا عن النقيب «ابراهيم نافع» الذى كان يبدو أن لديه أسبابا لم يفصح عنها لمحاولته الحصول على موافقة الجمعية العمومية على المشروع. وانضم إلى تأييده فى ذلك «كامل زهيرى» و « وعادل حسين » و«عبد الستار الطويلة» و«عبد العال الباقورى».وكان منطق هؤلاء الذى عبر عنه كامل زهيرى فى كلمته أمام الجمعية العمومية أن الموضوعات الأربعة التى تم التراجع فيها ، تشكل الخطر الرئيسى على الصحفيين، وأنها موضوع معظم التهم التى يساقون بسببها إلى المحاكمة، وأن هذا هو أقصى ما يمكن الحصول عليه من هذه اللجنة بتشكيلها الذى يغلب عليه العقوبيون لا الحقوقيون. وهى نفس المعانى التى أكدها «عادل حسين» و«عبد العال الباقورى»وأضاف اليها عبد الستار الطويلة قوله . أن الازمة قد بدأت بانحياز الرئيس «مبارك» إلى أعداء حرية الصحافة ، ثم حدث تقدم جوهرى هو إعلان الرئيس أنه ليس طرفا فى الازمة، لكنه حكم بين أطرافها، وأن مشروع اللجنة هو محصلة القوى الراهنة، التى كان رأيه أننا لا نستطيع أن نعدل فيها أكثر من ذلك. بينما تخوف النقيب «ابراهيم نافع» من أن يدفع رفض الجمعية العمومية للمشروع الحكومة لسحب ما به من مزايا ومكاسب مع ابقاء القانون ٩٣ كما هو.

ودعا مؤيدو هذا المشروع ، إلى وضع حقيقة أن هناك عددا كبيرا من الصحفيين يمثلون بالفعل أمام المحاكم فى الاعتبار ، عند اتخاذ قرار بشأنه.

مواصلة الضغوط والحوار

الاتجاه الثانى فى مناقشات الجمعية العمومية الخاصة بشأن مشروع قانون لجنة المجلس الأعلى للصحافة شبه الحكومية الذى عبر عنه بوضوح «حسين عبد الرازق» و«صلاح عيسى» وجلال عارف هو الذى نبه إلى أن بالمشروع عيوبا جوهرية يستحيل قبوله دون تعديلها ،وأن المشروع تجاهل التكليف الصادر باعداد مشروع قانون موحد للصحافة يجمع كل القوانين الخاصة بتشريعات الصحافة فى قانون واحد، وأنه قصر تعديله على قانون سلطة الصحافة متجاهلا عقوبات النشر الاخرى فى قوانين العقوبات والمطبوعات والاحزاب والمخابرات العامة والاجراءات الجنائية وقانون حظر نشر أخبار القوات المسلحة والجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء والعاملين بالدولة. كما أن مشروع القانون لم يلغ التعديلات التى أدخلها القانون ٩٣ على جرائم النشر بواسطة الصحف . كما أن المشروع تضمن نصوصا تطعن بعدم دستوريته كمنع الحبس الاحتياطى على أعضاء نقابة الصحفيين فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وإباحته لغيرهم من الكتاب والمفكرين والمواطنين من غير أعضاء النقابة.

كما أنه أبقى على القيود المفروضة على حق تملك الصحف واصدارها ،كما ابقى على المجلس الأعلى للصحافة الذى يفتقد للحياد والاستقلالية ، ومنحه حق اصدار ميثاق الشرف الصحفى بعد نزعه من نقابة الصحفيين .كما أن المشروع لم يلتزم بالحد الادنى من مطالب الصحفيين، وتجاهل تجاهلا تاما مشروع نقابة الصحفيين وبالتحديد بعض مواده التى طالبت بالغاء المسئولية الجنائية بالنسبة لبعض جرائم النشر ،وعدم جواز محاكمة الصحفيين أمام محاكم عسكرية والغاء العقوبات البدنية فى جرائم النشر والفصل بين سلطة التحقيق وسلطة الادعاء.

نجح هذا الاتجاه بمرونته وعقلانيته التى تمثلت فى دعوته لمواصلة الضغوط ومواصلة الحوار، فى اكتساب تأييد اغلبية اعضاء

الجمعية العمومية ،ولعب الاقتراحان اللذان تقدم بهما «**حسين عبد الرازق**» و«صلاح عيسى» كمشروعات قرارات تصدر عن الجمعية العمومية ، دورا هاما في منع انتسابها،وهو ما انتهى **بعدم موافقة الجمعية العمومية الخاصة على مشروع اللجنة شبه الحكومية ، إلا اذا أدخلت عليه تعديلات جوهرية حددها مجلس نقابة الصحفيين وأعضاء الجمعية في تسعة مطالب استنادا إلى المشروع الذي تقدمت به نقابة الصحفيين**وهي ضرورة النص على الغاء كافة التعديلات التي أدخلت على جرائم النشر بمقتضى القانون ٩٣- ٩٥ والنص على الغاء القانون ١٤٨ لسنة ٨٠ بشأن سلطة الصحافة ،وإضافة حكم انتقالي يقضي بوقف التحقيقات التي تجرى طبقا للقانون ٩٣ ، واسقاط القضايا المنظورة أمام المحاكم ولم يصدر بها حكم بات بعد، والغاء العقوبات المقيدة للحرية في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف بما في ذلك الحبس الاحتياطي والاكتفاء بالغرامة وعدم جواز القبض على الصحفي بسبب عمله وولاية نقابة الصحفيين المطلقة في تأديب اعضائها ،واختصاصها وحدها بوضع ميثاق الشرف الصحفي، وعدم جواز الحكم بتعطيل صحيفة أو الغائها ،والنص على حق الطعن في قرار رفض اصدار الصحيفة أمام محكمة القضاء الاداري والنص على غلبة المنتخبين في تشكيل الجمعيات العمومية ومجالس الادارة بالمؤسسات الصحفية القومية وصيانة حرمة الحياة للمواطنين من أي تعرض بقصد الاضرار ، وجواز التعرض للحياة الخاصة للمشتغل بالعمل العام ما دام يستهدف مصلحة عامة. وعلقت الجمعية العمومية موافقتها على المشروع اللجنة شبه الحكومية، بالاستجابة لتلك التعديلات وكلفت النقيب «**ابراهيم نافع**» بمواصلة التفاوض من جديد من أجل هذه المطالب.

المتربصون بالصحافة

في هذه الاثناء أحال الرئيس «**مبارك**» موضوع الصحافة كموضوع وليس كمشروع قانون، للمناقشة أمام مجلس الشورى الذي أحاله بدوره إلى لجنة من خمسين عضوا تضم أعضاء لجنتي الشئون الدستورية والثقافة والاعلام والنواب الصحفيين من أعضاء المجلس. وعقدت لجنة الخمسين عدة جلسات سرية ما لبثت الانباء التي تسربت منها أن كشفت عن وجود جو من التربص والتعنت ضد الصحفيين ، يغلب على أعضاء مجلس الشورى، الذين كانوا يتلقون تعليمات مباشرة عند مناقشة كل مادة من مشروع القانون من (**د. زكي أبو عامر**) وزير شئون مجلس الشعب والشورى- الذي تنسب إليه دوائر في الحزب الوطني مسئولية صياغة قانون الازمة ٩٣- ٩٥ و د. «**أحمد سلامه**»ود. **عبد المحسن فرج** رئيس اللجنة التشريعية.

وأثناء مناقشة مسودة مشروع قانون اللجنة شبه الحكومية ، تركز الخلاف داخل لجنة الخمسين حول **رفض عدد من مطالب الصحفيين على رأسها ، مطلب الغاء القانون ٩٣**، والخلاف على ضمانات فصل الصحفي ،والاعتراض على أن يكون للنقابة دور في فصل الصحفيين. وبعد مجهودات شاقة، أحالت لجنة الخمسين تقريرها للمناقشة العامة في مجلس الشورى ، الذي عقد ٣ جلسات، خصصت أولاها للأعضاء الصحفيين في المجلس، الذين تبنوا مطالب نقابة الصحفيين . ثم أتاح لعدد من نواب الفرصة، في شكل بدا في صورة حملة مدبرة وموعز بها ، لشن **هجوم ساحق على الصحفيين يتهمهم بالابتزاز والتربح وسوء النية والفساد**، وترفض المساس بأي مادة من القانون والتمسك به على الشكل الذي خرج به من لجنة الخمسين. وفي ختام المناقشات، أعلن د. **مصطفى كمال حلمي** رئيس مجلس الشورى أنه سيحيل تقريرا يتضمن وجهات النظر المختلفة إلى الرئيس «مبارك» . لكن المفاجأة أنه لم يذهب إلى الرئيس مبارك بل ذهب إلى مجلس الوزراء، الذي أعلن أنه اعتمد مشروع القانون بالصورة التي وصل بها من مجلس الشورى ووافق عليه، وأحاله لمجلس الشعب والشورى مرة أخرى، لتبدأ اللجان المختصة في دراسته على التوازي،وتوافق عليه كما هو بصورته تلك.

عزوف عن التدخل

بدأت مناقشة مشروع قانون الصحافة في مجلس الشورى فعلا من الثامن حتى الثاني عشر من يونيو . وفشلت جميع المحاولات التي بذلها نقيب الصحفيين «**ابراهيم نافع**» و د. **رفعت السعيد** نائب التجمع والنواب الصحفيون من أعضاء المجلس وهم أنيس منصور وسكينة فؤاد ومكرم محمد أحمد وأسامة الغزالي حرب وصلاح منتصر وسمير رجب ، مع عدد قليل من الأعضاء بينهم مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ، في ادخال أي تعديل من أي نوع على أي مادة من مشروع القانون. وأدخل المجلس تعديلات على المشروع تنتقص من حق الصحفي في الحصول- على المعلومات ، وتلغي نهائيا أي عقوبة على الموظف العام الذي يخفي المعلومات متعمدا عن الصحفيين ، ويرفض حتى بعض المطالب الهامشية ، كالمطالبة بتغليب المنتخبين على المعينين في مجالس إدارات الصحف القومية والمطالبة بمد سن المعاش للصحفيين جميعا على ألا يتولوا





عبد العال الباقوري — محمود المراغي — مجدي مهنا

مناصب قيادية بعد الستين. كما رفض مجلس الشورى بالطبع أي مساس آخر بالقانون ٩٣، ووافق على مشروع قانون الصحافة كما هو وأحاله إلى مجلس الشعب ، ضاربا عرض الحائط بجبهة المعارضة له التي ضمت كل الصحفيين من أعضائه!

وكان واضحا من إيقاع هذه **الخطوات أن الرئيس مبارك، على عكس ما كان اتفق عليه مع مجلس نقابة الصحفيين عند لقائه به، لن يتدخل في هذا القانون، ولن يمارس دوره كحكم بين السلطات ، وأنه ترك الصحفيين** في مواجهة مجلس الشورى، الذي كشف عن طبيعة الاتجاه الذي ستأخذه رياح المناقشة في مجلس الشعب. وطبقا لما قاله النقيب« **ابراهيم نافع** » فيما بعد فان الرئيس عزف عن التدخل قائلا أنه لا يريد أن يتدخل في التفاصيل وأنه يتركها للمؤسسات المعنية.

خطوة غير متوقعة

وإزاء الاعلان عن أن مشروع القانون سيناقش في مجلس الشعب يوم ١٥ يونيو ، اضطر مجلس نقابة الصحفيين إلى تقديم موعد الاجتماع الثامن للجمعية العمومية غير العادية ، الذي كان محددا له ٢٣ يونيو إلى ١١ يونيو ليناقش الموقف قبل مناقشة المشروع في مجلس الشعب . وقبل موعد اجتماع الجمعية العمومية، **فاجأ مجلس نقابة الصحفيين الجميع بمن فيهم الصحفيون انفسهم، بتقديم استقالته الجماعية لنقيب الصحفيين بناء علي اقتراح مجدي مهنا ويحيى قلاش.** وشاعت الأنباء أن النقيب **ابراهيم نافع** نفسه، سوف ينضم إلى أعضاء المجلس عند عرضه لأسباب الاستقالة على اجتماع الجمعية العمومية ، وهي تتلخص في الاحتجاج على التعنت الذي أبدته المؤسسات التشريعية، وعلى روح الثأر وتصفية الحسابات ، وإهدار المصالح العامة، التي تعالج بها تلك المؤسسات قضية الصحافة.

ولأن استقالة المجلس والنقيب حدث غير مسبوق في تاريخ نقابة الصحفيين الذي يمتد إلى خمسين عاما، **فقد أشعلت الاستقالة حماس الصحفيين من جديد للمقاومة**.كما لعلها دفعت إلى ادراك النظام أن اللدد في الخصومة مع الصحفيين ، يوشك أن يقود نقابتهم إلى موقف المصادمة الصريحة مع الحكم.

كما أن هذه الاستقالة ، **قد تهيئ للعناصر المتشددة الفرصة للفوز في أي انتخابات تجرى في حالة إصرار النقيب والمجلس عليها،** بينماكانت نقابة الصحفيين واحدة من مؤسسات المجتمع المدنى القليلة البارزة، المعروفة بعدم تعاطفها مع الأصوليين الاسلاميين ، وعدم وجود نفوذ محسوس لهم بين صفوفها .

وفي المحاولات التي أجرتها شخصيات حكومية وسياسية بارزة مع النقيب « **ابراهيم نافع** » قبل ساعات من الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية ، حاول الجميع إثناءه عن الاستقالة ، بادخال تعديلات طفيفة على القانون، لكنه أصر على تقديمها.**ورفض المناقشة إلا مع الرئيس مبارك ، قائلا أن الموضوع ليس قانونيا ، بل هو سياسي بالدرجة الأولى.**

وهكذا استدعى نقيب الصحفيين إلى لقاء طويل مع الرئيس مبارك، استغرق ثلاث ساعات في الليلة السابقة لاجتماع الجمعية العمومية، أسفر عن الاتفاق الذى أعلن خطوطه العريضة في ختام جلسة الجمعية العمومية، التي عقدت في اليوم التالي. ولم يغير اعلان هذا الاتفاق ، من خطة عمل الاجتماع ، كما كانت محددة له منذ البداية. إذا أعلن النقيب « **ابراهيم نافع** » استقالة المجلس في كلمته الافتتاحية ،وانضم اليها وكشف عن أسبابها العامة، بينما تتابعت أقوال المتحدثين التي تركزت على المطالبة بمواصلة الاصرار على مطالب الصحفيين ،وعدم التفريط في مطلب الغاء القانون ٩٣ تحت أي اعتبار، وممارسة أشكال من الضغط خلال أيام مناقشة مجلس الشعب للقانون، كان من بينها **الدعوة للاضراب الجزئي والشامل والاعداد لمسيرة إلى مجلس الشعب والاعتصام الاحتجاجي المؤقت والمفتوح ، وإعلان قائمة سوداء باسماء الذين أصدروا القانون ٩٣ والذين ظاهروهم على بقائه لتقاطع الصحف صورهم وأخبارهم ،وتوسيع نطاق التضامن مع احتجاج الصحفيين ، بالاتصال بالجهات الاقليمية** والدولية المعنية بحرية الصحافة، **واستغلال التجمع الصحفي العالمي بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي في القاهرة لتوسيع نطاق هذا التضامن.**

ومع أن البيان الذي ألقاه النقيب «ابراهيم نافع» حول حصيلة لقائه بالرئيس «مبارك» قد أثار خلافا بين الصحفيين الذين فوجئوا به، إذ اعتبره بعضهم بداية لحل الازمة واستجابة لمطلب الصحفيين بقبوله التحكيم فيها، واعتبره آخرون مناورة تستهدف تنويم الجمعية العمومية، فقد بدأت البشائر الأولي التي تدل على أن هناك ثمارا حقيقية لهذا الاجتماع، باللقاء الذي جمع بين رئيس الوزراء **دكمال الجنزوري والنقيب ابراهيم نافع** ووكيل النقابة « **جلال عيسى** » وعضو المجلس « **رجائي الميرغني** » في اليوم التالي علي اجتماع الجمعية العمومية ، حيث صدر في أعقاب اللقاء، أول تصريح رسمى يفسر ويفصل البيان المجمل الغامض الذي ألقاه نقيب الصحفيين بشأن مقابلته للرئيس. اذا أعلن د. الجنزوري أن الحكومة **ستتقدم بمشروع قانون مفصل لتعديل قانون العقوبات، بما يلغي اثار القانون ٩٣ ، وينتهي بالعودة بالعقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر ، إلى المستوى الذي كانت عليه قبل صدوره**، وأنه سيناقش قبل مناقشة قانون الصحافة، كبادرة حسن نية من الحكومة. وبهذا الاعلان عدلت الحكومة عن فكرتها ، في إعداد قانون موحد للصحافة، يشمل كل ما يتعلق بها، بما في ذلك المسئولية الجنائية عن النشر ، ويحل محل كل القوانين الاخرى بما فيها القانون ٩٣ . وهو المشروع الذي دارت عليه المفاوضات والصراعات ومسودات مشروعات القوانين طوال عام كامل منذ صدور ذلك القانون.

ولقد أوفت الحكومة بوعدها ، وقدمت مشرع القانون الذي وعدت به لمجلس الشعب ، وطلبت نظره على وجه الاستعجال . وكانت المفاجأة أن مجلس الشعب الذي كان حتى لقاء الرئيس بالنقيب يتوعد الصحفيين

بذبحة مماثلة، لما تعرضوا له في مجلس الشورى، قد غير موقفه بنسبة ١٨٠ درجة، فأحال المشروع إلى اللجنة التشريعية التي نظرته دون أن تغير فيه حرفا، ونوقش تفصيليا في جلسة عقدت مساء نفس اليوم، حيث لم تستغرق مناقشته وقتا طويلا. اذا أيده نواب الحكومة، وتحمس له نواب المعارضة لأنه يحقق مطلبهم ومطلب الصحفيين بالعودة إلى العقوبات السالبة للحرية إلى ما كانت عليه قبل صدور القانون ٩٣، وتخفيض بعض الغرامات عما رفعه إليها ذلك القانون.

وفي صباح يوم مناقشة قانون مجلس الشعب للمشروع التقى الرئيس مبارك بوفد نقابي يضم نقيب الصحفيين الحالي وثلاثة من النقباء السابقين و١٢ من أعضاء المجالس النقابية السابقة، فيما اعتبر **بعد ذلك ترضية أدبية للصحفيين، ورداً للهجوم الذي تعرضوا له في مجلس الشورى**. ومع أن الرئيس مبارك رفض الدخول في تفاصيل قانونية ورفض الاستجابة لطلب الوفد باطلاق ضمانة الحبس الاحتياطي على كل جرائم النشر بما فيها تهمة إهانة رئيس الجمهورية، إلا أن المقابلة كانت إعلانا بتخلي الرئيس مبارك عن الجهة التي ساندت القانون ٩٣.

المعارضة تمتنع والنقابة تقبل

وفي تلك الأثناء نشأ اتجاه بين الصحفيين أنه لا ضرورة، لسرعة نظر مجلس الشعب لمشروع قانون الصحافة، طالما ألغى القانون، ومع عدم رضائهم عن القانون ١٤٨ لعام ١٩٨٠، إلا انهم كانوا يرون أنه يمكن التوصل لشروط أفضل، لو نوقش القانون في جو بعيد عن جو الأزمة، خاصة بعد الانتقاص الكبير في الحقوق والضمانات الواردة به، الذي حدث أثناء مناقشته في مجلس الشورى. أما الاتجاه الآخر الذي تزعمه النقيب وأعضاء مجلس النقابة، فقد كان يرى أن القانون الجديد للصحافة به تقدم نسبي عن القانون ١٤٨، وأنه من غير المضمون الحصول على شروط أفضل من الواردة فيه، وأن من الأفضل أن يقبل الصحفيون الآن، على أن يواصلوا جهودهم من أجل تحسينه في أوقات لاحقة. وكان د. **كمال الجنزوري** قد وجد أن مطالب النقابة التي تريد أن تدخلها على مشروع قانون الصحافة، مبالغ فيها وأبدى استعداده لأن تسحب الحكومة المشروع من مجلس الشعب وتأجيل إصداره للدورة القادمة، إذ كان ذلك هو ما تطالب به النقابة، لكن مجلس النقابة رفض هذا العرض، واكتفى بالتعديلات القليلة التي قبل بها د. **كمال الجنزوري**. وهكذا نوقش قانون الصحافة وصدر بشكل نهائي، بعد أن أنهى المجلس مناقشته في ١٨ يونيو، ووافق عليه بالاجماع، باستثناء ١٧ نائبا يشكلون الهيئات البرلمانية لاحزاب التجمع والوفدوالعمل والاحرار وعدد من المستقلين، امتنعوا عن التصويت على أساس أن القانون تجاهل عددا من المطالب العامة للصحفيين والهامة وعلى رأسها إطلاق حق اصدار الصحف وحق تدفق المعلومات.

وهكذا اسدل الستار أخيرا عن أطول أزمة بين الحكومة والصحافة، بعد أن عقدت الجمعية العمومية الطارئة للصحفيين اجتماعها التاسع يوم الأربعاء ١٩ يونيو حيث أعلنت ترحيبها بالقانونين، مع **تمسكها بالعمل من أجل تشريعات ديمقراطية لكفالة الحماية القانونية لحرية الصحافة وحقوق التعبير، ووضع الشروط الأنفضل لعلاقات العمل الصحفي، وضمان حق المواطنين في ملكية واصدار الصحف، كما وافقت على ميثاق الشرف الصحفي وشددت على التزام مجلس النقابة بتطبيق أحكامه بحزم وقوة فور تلقيه لأى شكوى بشأن مخالفته. كما رفضت الاستقالة الجماعية للنقيب ومجلس النقابة لارتباطها بشرط لم يتحقق، كما جددت الثقة بالنقيب والمجلس، ووجهت اليهم الشكر للجهد الذي بذلوه في إدارة الازمة. كما كلفت الجمعية العمومية مجلس النقابة بتشكيل لجنة لتجميع ونشر كل الوثائق الخاصة بالازمة وطبعها في كتاب توثيقي شامل. كما وجهت الجمعية الشكر العميق للرئيس مبارك الذي «انحاز في حكمه للدستور وللمبادئ الديمقراطية، فانصف الصحفيين مما تعرضوا له من عدوان القانون ٩٣، واستجاب لطلبهم الاحتكام إليه»، كما وجهت شكرا مماثلا للدكتور كمال الجنزوري، لموقفه الحميد في المراحل الأخيرة من الأزمة**، كما وجهت الجمعية العمومية شكرا عميقا لكل من أسهم في تحقيق النجاح لمسيرتها والوفاء بمطالب الصحفيين وعلى رأسهم **الاحزاب السياسية ومراكز حقوق الانسان والنقابات والشخصيات الحقوقية المرموقة** ثم أنهت الجمعية العمومية أعمالها باصدار قرار بفض اجتماعها غير العادي المستمر من العاشر من يونيو ١٩٩٥.

ثلاثة تيارات

وتستحق الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين التوقف لتأمل حركة أطول اجتماع في تاريخها، وربما في تاريخ كل النقابات المهنية.

وخلال عام من قيادة الازمة، تبلور تدريجيا داخل الجمعية العمومية ثلاثة تيارات، مع درجة من الثبات النسبي في المواقف، لم تحل دون التعاون فيما بينها. **التيار الأول** ويقوده **جلال عارف** كان يرفض مبدأ المفاوضة من الأصل، ويصر على أن للصحفيين مطلبا واحدا، هو الغاء القانون ٩٣ بقرار سياسي، كما صدر بقرار سياسي، وهو يتخوف من أن تكون فكرة صدور قانون موحد للصحافة، مناورة هدفها سلب مزيد من حقوق الصحفيين المكفولة بمقتضى بقية القوانين الأخرى، ويطالب بتصعيد المقاومة على اساس شعار واحد هو اسقاط القانون ٩٣.

التيار الثاني، وهو لم يعبر عن نفسه علنا داخل الجمعية العمومية لمقاطعته لأعمالها، لكنه عبر عن آرائه في الصحف القومية أو عبر المناقشات التي كان يجريها مع بعض محرري الصحف، وهو تيار مؤيد **في جوهره للقانون ٩٣، ويروج لفكرة أن المقصود بهذا القانون هو صحفيو المعارضة، وأن الصحفيين بالصحف القومية لن يضاروا منه،**

ولن يطبق عليهم وأن الازمة كلها منفصلة لاسباب نقابية وانتخابية ، وأن الذين يتزعمون حركة المعارضة للقانون هم صحفيون ينتمون لاحزاب المعارضة ، التي تسعى لاستغلال الموقف لصالحها ، وأن موقف النقيب من معارضة القانون هو موقف انتخابي لا يعبر عن موقفه الحقيقي. وقد انعكست اراء هذا التيار في بعض الاحيان ،على مناقشات الجمعية العمومية ومجلس النقابة، حيث كان ممثلوه يسعون للترويج لقبول أي عرض وأي تنازل تقدمه الحكومة لأنهاء الازمة.

وبين التيارين السابقين، كان هناك تيار **ثالث** قبل منذ البداية فكرة المفاوضة ، على أساس أنها تتيح الفرصة للصحفيين أنفسهم ، لاعادة النظر في قوانين الصحافة القائمة، **ونظر إلى قضية المفاوضة لوضع قانون موحد للصحافة باعتبارها العرض الوحيد المقدم من الطرف الآخر للصحفيين ، وتقديرا من هذا التيار ، لأن الكتلة الرئيسية في الجمعية العمومية، التي تتكون من محرري الصحف القومية ستؤيده ، وأن فرض مطالب متشددة عليها، يتناقض مع طبيعتها ،ومع القيود التي تحيط بحقهم في التعبير عن آراء تتنافر تماما مع آراء رؤسائهم** فضلا عن تقديره بأن قبول المفارضة يتيح فرصة لاعادة دراسة، وبحث تشريعات الصحافة، ومحاولة ادخال تحسينات عليها. كما يهيئ للصحفيين فرصاً أخرى، لتكوين وجهة نظر مشتركة فيما بينهم حول شروط إصلاح هذه التشريعات . والأهم من هذا وذاك أن التفاوض يتيح فرصة زمنية بين صدور القرار ٩٣ وبين الغائه . من دون أن يمس ذلك هيبة الدولة. خاصة وأن الرئيس مبارك . كان قد صرح لمجلس نقابة الصحفيين حين التقى به، أن مجلس الشعب الذي أصدر القانون ٩٣ . قد فض دورته . وأنه لن يكون هناك أي تفكير في الغائه، قبل انتخاب المجلس الجديد ، ورفض تماما فكرة استخدام حقه الدستوري باصدار قرارات لها قوة القانون لالغائه.

وكان هذا التيار ، هو الذي دعم فكرة عقد المؤتمر العام الثالث للصحفيين لكي يكون مناسبة تعبوية ضاغطة تجمع صفوف الصحفيين ، وتنشط حركة معارضتهم للقانون ٩٣ ، وتحشد رأيا عاما حول رفضه. وأن تكون كذلك بؤرة للحوار فيما بين الصحفيين حول التشريع الذي يريدونه. وفي هذا الاطار تحرك رموز هذا التيار داخل نقابة الصحفيين وخارجها ، وتلاقت اراداتهم مع **مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان لعقد ورشة عمل** حول تشريعات الصحافة، كانت البادرة الأولى للاستعداد الجدي والعملي للتشاور حول تلك التشريعات ، وعقدت هذه الورشة في شهر يوليو ١٩٩٥ ،واشترك فيها عدد من النقابيين الحاليين والسابقين، واساتذة التشريعات الصحفية وهم **أحمد نبيل الهلالي والسيد يسن د. ايناس طه وجمال بدوي وحسين عبد الرازق وحسين قايد ، د. سليمان صالح وصلاح الدين حافظ وصلاح عيسى وعبد العزيز محمد ومجدي مهنا ومحمود المراغي ومحمود سامي وأحمد طه النقر ورجائي الميرغني وعبد الله خليل ود. محمد السيد سعيد ومحمد عبد القدوس ود. مصطفى كامل السيد ود. نعمان جمعه ويحيى قلاش**. وقدمت الورشة التي أعد لأعمالها«**حسين عبد الرازق**»دراسة قانونية مفصلة لمثالب القانون ٩٣ كتبها بنفسه ، وجمعت أهم القوانين التي تتعلق بالصحافة في التشريع المصري في دراسة أعدها «**صلاح عيسى**» وانتهت باعداد مشروع قانون حرية الصحافة والصحفيين ،اعتبره الجميع قانونا مثاليا ، قام بصياغته على ضوء مناقشات الورشة وأعمالها التمهيدية المحامي الديمقراطي البارز **أحمد نبيل الهلالي**.

ودفع هذا التيار بقوة. نحو عقد المؤتمر العام الثالث للصحفيين . واستصدراً قرار بذلك من الجمعية العمومية الثانية وأسفر المؤتمر -الذي لعب«يحيى قلاش» ومجموعة من اللجنة التحضيرية ولجنة المتابعة والكاتب والنقابي البارز «**صلاح الدين حافظ**» دوراً متميزا في انجاح اعمالها وصياغة مقرراته عن مجموعة توصيات عامة، كان أهمها الدعوة لتشكيل لجنة قانونية في النقابة لصياغة مشروع قانون موحد للصحافة،يلتزم بروح قرارات المؤتمر العام الثالث وقرارات الجمعية العمومية ووجهات نظر الصحفيين في جلسات الاستماع وتكليف ممثلي الصحفيين في اللجنة شبه الحكومية بالالتزام بها، وسط حركة معارضة كانت تطالب بالاكتفاء بمجرد وضع مبادئ عامة، دون تقييد المفاوضين بأي نصوص قانونية ملزمة . لكن هذا التيار نجح في إقناع الجمعية العمومية بوجهة نظره فاصدرت قراراً بتشكيل لجنة لوضع مشروع قانون يعبر عن وجهة نظر الصحفيين ولكي تتقدم به النقابة كأساس للتفاوض مع اللجنة شبه الحكومية واختارت لجنة فرعية ضمت مجدي مهنا وحسين عبد الرازق ورجائي الميرغني ونبيل الهلالي وسعيد الجمل ود. نور فرحات وانتهت اللجنة بالفعل من عملها باعداد مشروع قانون نقابة الصحفيين الذي التزم بتوصيات المؤتمر العام الثالث والمجهودات السابقة التي شارك فيها مركز المساعدة القانونية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان والمنظمة المصرية لحقوق الانسان.

وبنى هذا التيار موقفه داخل الجمعية العمومية للنقابة على أساس ضرورة الربط بين شعار المفاوضة مع استخدام أوراق الضغط الأخرى وسعى في كل اجتماعاتها الثمانية لكي تتضمن القرارات الصادرة عنها مجموعة من أوراق الضغط لمآزرة المفاوضين الذين يعبرون عن وجهة نظر النقابة **كالاعتصام الجزئي والكلي واحتجاب الصحف عن الصدور والدعوة للكتابة حول الموضوع في الصحف الحزبية والقومية والتعاون مع الاحزاب والنقابات والنواب لشرح القضية للرأي العام ،وهي المطالب** التي كان مجلس النقابة يوافق عليها أثناء صياغته لقرارات الجمعية العمومية، لكنه كان بالغ الحساسية في أن يؤدي استخدامها إلى دفع الطرف الآخر للتشدد في المفاوضة واللدد في الخصومة.

وكانت المعركة الفاصلة التي قادها باقتدار بالغ ، هذا التيار ، حول قبول أو رفض مشروع اللجنة شبه الحكومية. فمع أنه كان يقدر منذ البداية، أن المشروع يتضمن مزايا ،

إلا أنه خشي من التأثير السلبي والمبالغة في قيمة تلك المزايا ،ورأى أن هناك فرصة لمزيد من الضغط للحصول على مطلب الصحفيين وهو **الغاء القانون ٩٣** . لذلك تزعم الدعوة لرفض العرض في مواجهة ميل النقيب وبعض أعضاء مجلس النقابة لقبوله ، بتأييد من عدد من رموز النقابة الهامة ،وهو ما ادى لنجاحه في الحصول على قرار من الجمعية العمومية السابقة بعدم قبول أو رفض المشروع ، **وتعليق الموافقة عليه بشروط عديدة كان الجوهرى منها هو الغاء القانون ٩٣ الغاء صريحا ،والمطالبة بفتح باب التفاوض من جديد حول هذه الشروط وتفعيل أدوات الضغط مرة أخرى لانجاز هذا الهدف.**

وكان الدعم الكبير الذى تلقاه هذا التيار هو انحياز النقيب «**ابراهيم نافع**» اليه واقتناعه بوجهة نظره وهو ما تمثل بموافقة النقيب علي مطلب هذا التيار بتصعيد أدوات الضغط،وهو ما انعكس اثره علي قرارات الجمعية العمومية غير العادية في دورتها السابعة والتى دعت **لاعتصام احتجاجى فى ذكرى مرور عام على صدور القانون ٩٣ ، وعلى الاحتفال بعيد مستقل للصحفيين في ١٠ يونيو، وهو ذكرى انتفاضة الصحفيين ضد القانون ٩٣، والامتناع عن حضور أى ممثل للنقابة الاحتفال الرسمى بعيد الاعلاميين.**

وكان الدعم الثانى الذى تلقاه هذا التيار هو روح المناقشة العامة التى جرت فى مجلس الشورى والتى قادها ممثل الاغلبية **محمد رجب** بدعم من الوزير **زكى أبو عامر** . فقد ساهمت هذه المناقشة .فى حشد الصحفيين وراء الاصرار على الغاء القانون ٩٣، ونسفت تماما الاتجاه لقبول مشروع اللجنة شبه الحكومية . **ودفعت النقيب ابراهيم نافع فى كلمته أمام مجلس الشورى ليس للمطالبة بالغاء القانون ٩٣ فحسب، بل تشدد إلى حد المطالبة بالغاء العقوبات السالبة للحرية فى كل قضايا النشر.**

وكان من التطورات الدراماتيكية التى حدثت **استخدام مجلس نقابة الصحفيين والنقيب ، لورقة ضغط لم يكن أحد قد طالب بها، أو تصور حدوثها وهو إعلان استقالتهما.**

وضم هذا التيار عددا كبيرا من القيادات النقابية والصحفية ، تفاوتت جهودهم فى دعمه، وحدث نوع من التباين فى مواقفهم ونشاطهم كان ابرزهم «**حسين عبد الرازق**» و«**صلاح عيسى**» و«**صلاح الدين حافظ**» و **محمود المراغى** و«**جمال بدرى**» و**كامل زهيرى**» و«**مجدى أحمد حسنين**» و «**عبد العال الباقورى**». وتلاقت مواقفه كثيرا مع موقف **جلال عارف** الذى أصر من البداية إلى النهاية على أن المطلب الوحيد هو إسقاط القانون ٩٣ كما رفض بوضوح مشروع اللجنة شبه الحكومية. وتلقى هذا التيار دعما من كبار الصحفيين وعدد كبير من شباب الصحفيين ، الذين كانوا يؤيدون مقترحاته ، مع حرصهم على التعبير عن موقف أكثر تشددا . ولقد تخلق هذا التيار وكون الكتلة الرئيسية للجمعية العمومية ، وانمحت فيه الانتماءات الحزبية والفكرية والمواقع الصحفية.

حساب ختامى

في الحساب النهائى لهذه المعركة ، يمكن القول أنها حققت مكاسب ملموسة ، كان على رأسها **الغاء تغليظ العقوبات المقيدة للحرية فى القانون ٩٣**، والعودة بالعقوبات المقررة فيه إلى ما كانت عليه قبل صدوره.

لكن الأهم من ذلك ، ان المعركة أسفرت عن مجموعة من الدروس والحقائق التى ينبغى أن تدرك جميع الاطراف مغزاها، من بينها أنها كانت واحدة من أهم وأبرز المعارك فى التاريخ النقابى والسياسى منذ نشأة نقابة الصحفيين قبل خمسين عاما، وهى **معركة اتسعت جبهة المشاركين فيها لتشمل كل الصحفيين على اختلاف أجيالهم وانتماءاتهم الحزبية والفكرية ومواقعهم المهنية. وهى معركة اتسمت بقدر كبير من التناغم فى الحركة بين مجلس نقابة الصحفيين** وبين النقيب ابراهيم نافع من جهة ، **وبينهما وبين الجمعية العمومية من جهة ثانية** . مما حافظ على وحدة الصحفيين وحال دون تفريق جهودهم فى خلافات فرعية، وركز حركة ضغوطهم ،ونوع أساليبهم ، وجعلها حركة حية مؤثرة على امتداد عام كامل منذ صدور القانون ٩٣ حتى الغائه.

وقد ساهم فى إثراء هذا التوجه ، العمل العلمى المنظم الذى قامت به نقابة الصحفيين سواء بعقد **المؤتمر العام الثالث** الذى خصص لمناقشة التشريعات التى تحكم الصحافة وتجميعها أو بتشكيل لجنة فنية لصياغة مشروع النقابة، **الذى لا يزال يشكل برنامجا مستقبليا للعمل النقابى والصحفى، ويعتبر «مانفستو» المستقبل القريب فيما يتعلق بمهمة الصحافة وديمقراطيتها وحريتها ورسالتها**،وبصرف النظر عن أن التشريعات التى صدرت قد أخذت به كله أو أخذت بعضه .

ومن بين هذه الحقائق أيضا أن المعركة قد أثبتت أن **حرية الصحافة ليست شأنا مهنيا يخص الصحفيين وحدهم، بل هى شأن وطنى، يهم الشعب المصرى بكل فئاته الحية**،والدليل على ذلك التضامن الواسع مع حركة احتجاج الصحفيين من الاحزاب السياسية والنقابات ومنظمات حقوق الانسان ، التى أقامت الندوات وأصدرت مطبوعات تضمنت مواد ساعدت فى بلورة تصور تشريعى متكامل لقضية حرية الصحافة وكان الاساس الذى استلهمه المشروع الذى وضعته نقابة الصحفيين.

ومن بينها أيضا أن **المعركة كشفت عن وجود نوازع غضب لدى قطاع ليس بالقليل لدى شباب الصحفيين** تعبر عن نفسها بدرجة من الانفلات وعدم الوعى أحيانا، وتتقدم وتتراجع حسب مزاج السلطات الادارية التى تسيطر على مقدراتهم ، وهى ظاهرة تسترعى الاهتمام بهذا الجيل سواء من حيث تدريبه على ممارسة العمل النقابى بشكل أكثر عقلانية، واكسابه المعارف اللازمة بتقاليد المهنة ، وأساليب نضالها النقابى المسئول.

ويبقى قبل هذه الحقائق وبعدها ، **سيادة القناعة لدى جموع الصحفيين** بضرورة استمرار المطالبة بالغاء كل **المواد السالبة للحرية فى جرائم النشر ، واتاحة حرية تدفق المعلومات ،وإطلاق حق اصدار**



الصحف دون شرط أو قيد، واستقلال الصحف القومية بشكل حقيقي عن السلطة التنفيذية، وتحويلها إلى منابر حرة لكل التيارات، وهو ما يقتضى تعديلا فى ملكيتها وتغييرا فى طرق ادارتها.

اجتماع جماعة أصدقاء اليسار

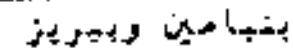
تدعو مجلة «اليسار» الزملاء الذين انضموا لجماعة أصدقاء مجلة «اليسار» لاجتماع فى السابعة مساء الاثنين ٨ يوليه ١٩٩٦ بقاعة «د. فؤاد مرسى» بمقر حزب التجمع (١ ش- كريم الدولة) لمناقشة السياسة التحريرية للمجلة واقتراحاتهم بشأنها.

اعتذار

يعتذر د. فوزى منصور للقراء عن عدم كتابة مقاله الرابع حول «حوار هيكل مع اليسار» وهو الأخير فى هذه السلسلة المهمة لاصابته بوعكة صحية مفاجئة.

واليسار تتمنى له الشفاء العاجل..



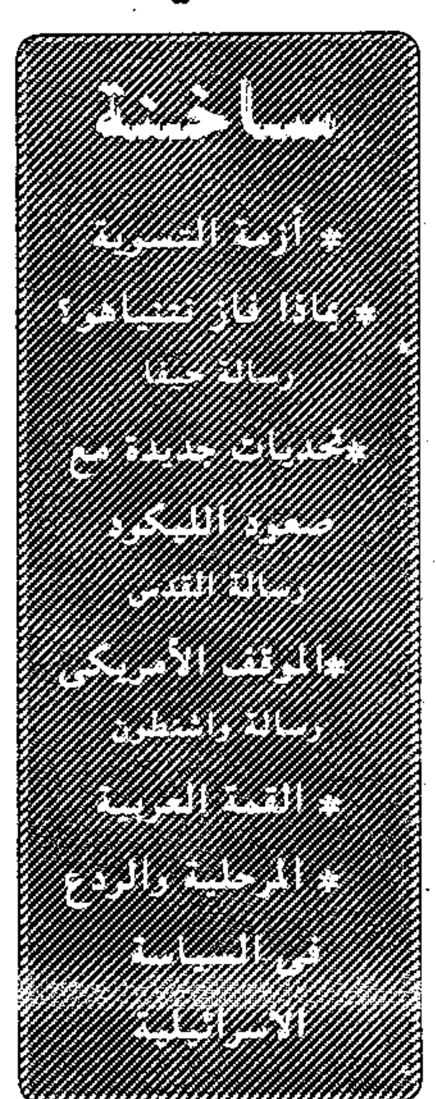


بنيامين وبيريز



مبارك بريشة جورج البهجوري

قضايا



ساخنة

* أزمة التسوية
* لماذا فاز نتنياهو؟
رسالة حيفا
* تحديات جديدة مع صعود الليكود
رسالة القدس
* الموقف الأمريكي
رسالة واشنطن
* القمة العربية
* المرحلة والردع في السياسة الإسرائيلية

أزمة التسوية

اسرائيل دفنت شعار مدريد:

الأرض مقابل السلام

حكومة الجنرالات فى تل أبيب

تفتح طريق العنف

جوهر الخلافات والمناورات الجارية الآن بين تل ابيب وبعض العواصم العربية يدور حول التسوية ، فهو لا ينذر- على الأقل عربيا- بدق طبول الحرب، أو وضع التسوية في الثلاجة، فليس هذا هدف القمم العربية المصغرة(**القاهرة والعقبة ودمشق**) التى تلت صعود **نتنياهو** وتكتل **الليكود** إلى مواقع الحكم فى تل أبيب . كما أنه ليس هدف القمة الشاملة-١(العراق) التى دعت لها قمة دمشق في بيانها الختامي.

فالأصل والهدف من التحركات العربية هو وضع التسوية التى بدأت فصولها بكامب ديفيد ثم اوسلو ووادي عربة على النار، وفقا لشعار مدريد(الأرض مقابل السلام) رغم أن العرب لم يحصلوا منذ مؤتمر مدريد على أرض وان قدموا «السلام».

وعلى العكس اذن من بعض البلاغات الحماسية فان موضوع التحركات يتلخص **فى مسعى الليكود لوضع تسوية مدريد فى الثلاجة ومسعى العواصم العربية لابقائها على هذه النار الهادئة التى تنضج عليها منذ قرابة خمس سنوات** بعد مدريد **فلا** تقدم سوى وجبة حكم ذاتى محدود فى أوسلو ، ووجبة تأجير أراضى فى وادى عربة وعندما حان أوان تسديد الفواتير بتقرير المصير النهائي للشعب الفلسطينى وفتح المسارين السورى واللبنانى فاجأت إسرائيل العالم باستبدال الطهاة: **نتنياهو** بدلا من **بيريز** . **والليكود** بدلا من العمل..

مكان تحت الشمس

اذن هذه التحركات كلها ترتبط باللاءات الجديدة التى طرحها نتنياهو فى برنامجه الانتخابى، وفى كتابه «مكان تحت الشمس» ،وفى بيان تشكيل حكومته.. **لا دولة فلسطينية لا حكم ذاتى مصحوبا بعلم ونشيد ! لا تقسيم للقدس عاصمة اسرائيل الأبدية على مر الاجيال! لا انسحاب من الجولان!** فبانتخاب نتنياهو أفصحت إسرائيل عن ضميرها، وذهنيتها ومزاجها وأكثر من ذلك عن نواياها تجاه صيغة مدريد.

وتستهدف المساعى العربية إنقاذ روح مدريد الراقدة فى غرفة الانعاش ،والابقاء على خيار التسوية حيا ،وعلى المسار الفلسطينى مفتوحا فى مواجهة الخيار الاردنى ،وفتح المسارين السورى واللبنانى .. المهددين بالاغلاق.

وترتبط كل هذه التحركات بما جرى فى إسرائيل فى ٢٩ مايو الماضى التى صعدت إلى الحكم **بنتنياهو** الذى إطلق على إسحاق رابين أوصافا مثل «**الخائن**» و«**القاتل**» وهاجم بيريز لانه صانع «**الارهابي**» **عرفات** ! ورفع شعار «الأمن قبل السلام» أو «السلام مقابل السلام»! -باعتبار ان الأرض اصبحت مسائل ثانوية فى النظام الدولى الجديد، ونادى«**بسلام الردع**» الذى يفهمه العرب، ووعد بزرع ٦٢ مستوطنة اسرائيلية جديدة تمزق أوصال اى سلطة وطنية فلسطينية محتملة، واعلنها واضحة(لا انسحاب من الجولان) «ولا تقسيم للقدس» ولا تفاوض حولها مثلما لا تقبل مصر التفاوض حول القاهرة!ووعد بتشديد القبضة الأمنية الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة،وتجميد إعادة نشر القوات فى المدن الفلسطينية بادعاء خرق الجانب الفلسطينى للاتفاقات!. ولوح بالخيار الاردنى لان الملك حسين أول من يعلم أنه لن يبقى فى عرشه إذا كانت دولة فلسطينية فى الضفة ، وسيتم اسقاطه..

أكثر من ذلك جاهر **نتنياهو** بمعارضه الشعار الذى ترفعه منظمة التحرير: إسرائيل للاسرائيليين والاردن للاردنيين.. وفلسطين للفلسطينيين ، **فوفقاً لنتنياهو يوجد فى اسرائيل والاردن شعبان فقط، وليس ثلاثة!.**

أكثر من هذا فأن رئيس الوزراء الاسرائيلى الجديد طمأن الاسرائيليين لأن خطه المتشدد لن يدفع العرب إلا لمزيد من التنازل..كما فتح صعود نتنياهو على رأس الليكود وتحالف اليمين

مدحت الزاهد



مبارك والاسد

الباب لاحتمالات عمليات طرد جماعي للفلسطينيين كحل لمشكلة الكتلة السكانية العربية. «والطابور الخامس» والمخاطر التى تهدد نقاء الدم اليهودى ،وفى هذا السياق نفسه أكد أن قيام الدولة الفلسطينية هو الذى يحمل التهديد الديموجرافى لاسرائيل لانها تفتح الباب لعودة مليون لاجئ عربى بينما تملك إسرائيل تخفيض وزن الكتلة العربية الراهنة بموجات الهجرة اليهودية للأراضى المحتلة والتهجير الفلسطينى خارجيا.

نعم لليكود

وقد صوت الاسرائيليون لهذا البرنامج،وصوت لصالحه ٩٦٪ من الاسرائيليين فى القدس و ٧٨٪ من المستوطنات . رغم أن بيريز كان قد ارتدى ثوب صقر الصقور . رجمد الانسحاب من الخليل، واغلق المناطق الفلسطينية وفرض عليها حصار التجويع، وقاد مذبحة قانا، كحلقة من حلقات عملية «عناقيد الغضب» فى لبنان . وذلك بعد العمليات الانتحارية لحماس والجهاد فى تل أبيب والقدس وعسقلان.

ومعنى ما جرى فى إسرائيل فى ٢٩ مايو الماضى أن **صيغة مدريد، وقد بدا أنها قد استنفدت أغراضها ، باقامة علاقات مع ثمانى دول عربية ، وفتح الاسواق، وتشجيع الهجرة، وتهدئة الانتفاضة، وتوقيع معاهدتى سلام جديدتين، قد دخلت غرفة الإنعاش**، فأسرائيل تبحث عن صيغة جديدة تحول الانتقالى إلى نهائى.. والمؤقت إلى دائم بتنقية شعار مدريد وتطهيره من كلمة الأرض.. بتحويل الحكم الذاتى الانتقالى إلى صيغة نهائية واغلاق ملف المرحلة الثانية من المفاوضات الخاصة بمستقبل الشعب الفلسطينى ، بحقه فى تقرير المصير وإقامة الدولة بمصير المستوطنات والقدس واللاجئين.

والوجه الآخر لما جرى فى ٢٩ مايو الماضى هو سقوط خيار بيريز، رغم أنه لم يكن قد تنازل بعد عن أرض لا فى أوسلو.. ولا فى وادى عربة.. ولا فى لبنان ولا فى الجولان، ورغم انه لم يقدم للفلسطينيين أكثر من اتفاقية الحكم الذاتى، بسلطات منقوصة للمجلس التشريعى وبهيمنة أمنية على المعابر والمناطق التى استمرت فيها قوات الاحتلال الاسرائيلى، أو أعيد نشرها ، ورغم انه أغلق الضفة والقطاع عدة مرات، وفتح أسواقا عربية كانت مغلقة فى وجه إسرائيل، فضلا عن سفارات وقنصليات ومفوضيات فى ثمانى دول، ومعاهدتى سلام، وتعديلات على الميثاق الوطنى الفلسطينى.. فماذا كان بوسعه أن يفعل أكثر.

عقلية الجيتو

وربما لا تنطوى نتائج الانتخابات الاسرائيلية التى هزت بعض العواصم العربية على دلالة منح الاسرائيليين الافضلية لنتنياهو على حساب بيريز فى المحل الأول، بل تحرير اسرائيل من الالتزامات المستحقة الدفع عندما حان أوان سدادها.

وهكذا لا تعود هزيمة بيريز لاسباب نسبية، بل لازمة التسوية نفسها، فى ارتباطها بعقلية الجيتو، والتراث التوراتى العقائدى وهو ما يكشفه ايضا هذا الصعود الكبير للأحزاب الدينية التى تتمسك بالاساطير الدينية حول الحق اليهودى فى أرض الميعاد..

والأصل فى أزمة بيريز ترجع إلى المشترك بين انصار المعسكرين والذى يتلخص فى كلمة الهيمنة فى المحيط والتى تتراوح اشكالها بين الضم بالقسر ،والاختراق بالاحتواء ، وضمان ذلك فى الحالتين بالتفوق النوعى والردع النووى، ليصبح السؤال هل تكون الهيمنة على الأرض المحتلة نواة الشرق أوسطية والهيمنة فى المحيط، وتكون الهيمنة على بعض الأرض، مع امكانية الفصل فى كيان تحت السيطرة وسيلة أكثر فاعلية لاختراق المحيط وتقسيم الصفوف.

صديق العرب.. خائن!

ولان بيريز كان واعيا بمكنون الضمير الاسرائيلى وحقيقة النوايا وما تخبئة الانفس والقلوب فقد سار على حبل رفيع بين أنصار الضم والالحاق الكامل، وانصار الانسحاب تحت السيطرة، وارتدى فى ذروة الحملة الانتخابية ثوب«صقر الصقور» ورفع شعار «مع بيريز اسرائيل أكثر أمنا» واطلق اله حربه فى جنوب لبنان وقوات الأمن وجيش الدفاع فى المدن الفلسطينية ،ووقع مع كل من الولايات المتحدة وتركيا معاهدات أمنية مشتركة: ومع هذا خذله الاسرائيليون . لان المرحلة القادمة كانت المحك الفعلى لتطبيق شعار مدريد«الارض مقابل السلام» مع بدء المرحلة الثانية من المفاوضات فى المسار الفلسطينى واستكمال المحادثات التى بدأت حول المسارين السورى واللبنانى وكلاهما كان يطرح بقوة استعادة الأرض كاملة، وهى إضافة لم تكن موجودة فى أوسلو أو وادى عربة.

هذا ما كشف عنه الضمير الاسرائيلى.

وخلافا للتوقعات والاماني فلو كان بيريز قد راهن على ما يسمى في اسرائيل معسكر السلام لكان قد خسر أكثر، فلم تنفعه في المزايدة على نتنياهو عملية عناقيد الغضب وحصار وتجويع المدن وتجميد الانسحاب من الخليل وتعطيل المفاوضات في المسار السوري فقد عزف منافسه على النغمة الاثيرة لدى الاسرائيليين نغمة **الجيتو**.. نغمة ارض الميعاد.. نغمة الحق التاريخي.. ورفع شعار الامن قبل السلام، وعلق عمليات **حماس** في رقبة **رابين وبيريز وعرفات** الذي عجز بكلمات **نتنياهو** عن القيام بدور مقاول الباطن لاسرائيل في تصفية **حماس والجهاد.. وقدم نتنياهو** بيريز للرأي العام في صورة خائن بصانع الارهابي عرفات ويعقد معه صفقة موضوعها القدس، تنفرت اسرائيل لنتنياهو مسئولية التحريض علي قتل رابين بوصفه خائن عميل،، ولم نغفرت إسرائيل لنتنياهو مسئولية التحريض علي قتل رابين بوصفه خائن وعميل ولم تغفر لبيريز خيانته مع عرفات! ولم تشفع له صوره مع امير قطر وامراء الخليج واصحاب الجلالة واصحاب الفخامة ،ولا كتابه الانيق عن الشرق الأوسط الجديد المدعوم باختراق في دوائر الخليج.

فبيريز اذن لم يفشل لاسباب فنية فقد حمل لاسرائيل الشرق الأوسط الجديد في يد وعناقيد الغضب في يد.. واتفاقيات التسوية في يد وحصار وتجويع المدن الفلسطينية في يد ولكن اسرائيل اختارت الأمن قبل السلام ، فمع نتنياهو هذا افضل بكثير ،ومع نتنياهو تمتزج الامجاد السماوية بالارضية .. كما اختارت الضم كنواة للشرق أوسطية والتشدد كوسيلة للتنازلات ،وقالت لكلينتون لا.. وسكبت الماء البارد علي مظاهرة شرم الشيخ ، وتعاملت مع تأييد الحكام العرب لبيريز وفقا للمثل السائر «قل لي من صديقك.. اقل لك من انت؟»!.

صديق العرب يا بيريز.. اذن انت خائن!

تصانع «الارهابي» عرفات ...لا مكان لك تحت الشمس!.

صدمة عربية

والوجه الاخر لازمة التسوية لا يتعلق بما دار في المدن الاسرائيلية فحسب ، بل في العواصم العربية التي هزتها **صدمة سقوط بيريز** حتى انها اعلنته مرشح العرب، ودعت **عرب اسرائيل للتصويت له ،وآلة حربه لا زالت تعمل في لبنان !** ويداه لا زالتا مخضبتين بدماء مذبحة قانا.. وقوات جيشه واقفة لا زالت تحاصر المدن الفلسطينية.. فعلينا هكذا دائما أن نختار جلادينا... خونه هم ، أي عرب اسرائيل أن بقوا في ارضهم من اجل حصة اضافية وقصيدة شعر يتعلمها ابنائهم باللغة العربية ومن أجل قطعة أرض لا يزال مالكها فلسطيني ، ولكنهم وطنيون وعقلاء ان صوتوا لقاتل اخوتهم في لبنان ومدن الضفة والقطاع.

وقد أدت صدمة العواصم العربية، وحسنا فعلت، إلى الدعوة لعدة قمم مصغرة وقمة شاملة، لأول مرة منذ قمة اغسطس عام ٩٠ التى اضفت الشرعية على التدخل الأمريكي في الخليج لتدمير العراق والكويت بعد جريمة صدام.

والقمة **ولا شك تنطوى على عناصر ايجابية** بقدر ما تعيد إلى الذاكرة رابطة العروبة التي شبعت سخرية من العدميين من كل صنف،**وبقدر ما تحاصر مسعى إحياء الخيار الاردني على حساب الخيار الفلسطيني، وبقدر ما تكبح رغبات الملك في المناورة ،وبقدر ما تغلق أبواب لعبة تقسيم الصفوف وتؤكد على حق سوريا ولبنان في تحرير اراضيه**.. أي أنها- أي القمة- يمكن أن تمنع تدهور الأمور إلى الأسوأ ، ولكنها -وفقا للشواهد الظاهرة الان- لن تدفع بها إلى الأمام ، ولن تجعلها احسن ما دام الخيار الآخر غائباً، وما دامت واشنطون تلح كالعادة على ضرورة إعطاء نتنياهو فرصة! وكأن كتابه «تحت الشمس» وحملته الانتخابية وبرنامج حكومته والقوى التي صعدت به وصعدت معه لم تكن اختبارا.. ولاتنطوى على دلالة!!.

حدود القمة والقوة

وحدود القمة ترتبط بحدود القوة.. **ترتبط بقدرة الحكام على إعلان وقف إجراءات التطبيع** .. وتقديم الدعم لنضال الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة والشعب اللبناني في الجنوب المحتل ولسوريا من اجل تحرير الارض.

ولكن الاجواء التي تحيط بالقمة لا تنبئ بأي استعداد لخيار اخر.. فخيار التسوية- ولا نقول السلام- خيار استراتيجي عند الحكام العرب، ويلخص هذه الاجواء تصريح أدلى به الرئيس مبارك في ختام اعمال قمة العقبة عندما سأله صحفي عن موقف دول الطوق.. فاجاب الرئيس بكلمات واضحة لا تحتمل اللبس..

(نحن نتحدث هنا في العقبة كيف نساند عملية السلام؟

كيف نتفق كأخوة في دول مايسمى بالطوق؟ ونحن نريد أن نغير الطوق .. لأنه لم ينفع .. توجد أسماء كثيرة ظهرت للطوق ، ونحن نبحث عن اسم يتمشى مع العصر الحديث..)

وكما واضح من حديث الرئيس فأن فكرة الطوق كانت تقوم على الحصار والعزل والمواجهة في علاقات الدول العربية الحدودية وإسرائيل .. وهذا التوجه ذهب مع الريح ، وبالتالي فأن خيار المواجهة مستبعد ، فخط التسوية استراتيجي ولارجعة عنه .. وهكذا بدأ بعض الحكام العرب يتلعثمون حتي قبل أن تبدأ القمة .. **فنتنياهو** يقول صراحة أنه لن ينسحب من الجولان والحكام يؤكدون على أنهم مع السلام ، وهو يرفض صراحة الدولة الفلسطينية وهم يخشون الحديث عن وقف إجراءات التطبيع حتى لايتم تعكير أجواء السلام .. وهو يتحدث عن سلام الردع واحتمالات موجات طرد جماعي للفلسطينيين وتوسيع المستوطنات وتشديد القبضة الأمنية ونحن نطالب بمنحه فرصة !!!

بيان

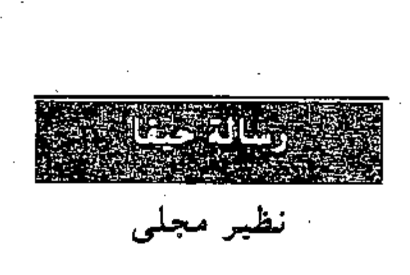
والقمة ولاشك سوف تصدر بيانا .. والبيان ولاشك سوف يؤكد الحقوق العربية تحت سقف مدريد .. ولكن السؤال لايتعلق بقوة البيان بل بالإجراءات والخطوات المحددة فهل تبدى القمة مثلاً استعداداً لإدانة الحصار المستمر للشعبين العراقي والليبى من أجل تجهيز عناصر القوة العربية؟ هل تبحث مثلا شكلاً لتعاون سوري عراقي إيراني؟ هل تفكر مثلا في دعم أشكال المقاومة في الأرض المحتلة ؟ **هل تدعو دول الخليج لوقف إجراءات التطبيع مع إسرائيل ؟ هل تشرط التطبيع بقبول إسرائيل تدمير ترسانتها النووية** كدليل سلام وعلامة على حسن النوايا؟ هل هي تشرط حتى بعض الخطوات بالانسحاب الإسرائيلي من الخليل وبقية المدن الفلسطينية وفقا لاتفاقيتي أوسلو؟

ولاجدال في أن قيمة القمة الحقيقية سوف تتعلق بقدرتها على الاجابة عن كل أو بعض هذه الأسئلة .. ولكن الواضح حتى الآن أن دمشق تقود خطأ يدعو لاجابة واضحة وأخرين يرسمون خطا "للحكمة" و"العقلانية" يختصر القمة الى مظاهرة بيانية ، أو استعراض عضلات - تظل ضعيفة - في غيبة وسائل دعمها..

وهذه الحدود التي تحاصر القمة لاتخفى على القيادات الإسرائيلية فرئيس بلدية القدس « **ايهود أولمرت**» علق على قمة دمشق بقوله إن العرب بدأوا يعرفون أن عهد الحياة السهلة التي عاشوها مع حكومة بيريز قد ولى.

وبعض التعليقات الإسرائيلية أشارت صراحة إلى أن **القمة العربية مظهر خوف أكثر من أنها مظهر قوة ، وأن التشدد الإسرائيلي والأمريكي يمكن أن يطفى بريقها.**

لماذا فاز نتنياهو؟ وما هو إتجاهه؟



نظير مجلي



رابين الغائب عن المعركة

ليس فقط في حزب العمل، وليس فقط في العالم العربي، وليس فقط في أوروبا والولايات المتحدة، بل حتى داخل الليكود نفسه، فوجئوا من نتائج الانتخابات الاسرائيلية. ويقال انه باستثناء بنيامين نتنياهو نفسه، ومساعده المقرب إليه «ابفيت ليبرمان»، ومستشاره للشئون الانتخابية ارثور فينكلشتاين الذي جاء خصيصا من الولايات المتحدة لادارة معركة نتنياهو الشخصية، لم يكن هناك من آمن بهذا الفوز قبل حدوثه. وحتى اليوم، ما زال المراقبون يفحصون ويدرسون أسباب فشل بيرس ونجاح نتنياهو بالذات. ويفعلون ذلك، جنبا إلى جنب مع دراسة شخصية نتنياهو لمعرفة كيف ستكون وجهته في المستقبل. إذ أن أحدا لم يكن مؤمنا بهذا الرجل وبإمكانيات نجاحه، فلم يعدوا أنفسهم جيدا للتعرف إليه قبل المعركة الانتخابية. بل الصقوا به صفات استخفاف مثل «رجل سطحي»، «غير موثوق»، «متسرع»، «مرفوض من أقرب زملائه» «لن يستطيع قيادة الليكود وترحيده فكيف يقود الدولة» وغير ذلك.

ونحن أيضا نسأل: لماذا فاز نتنياهو؟ ونحاول الاجابة.

نتائج الانتخابات

في البداية، ينبغي قراءة نتائج الانتخابات جيدا، حتى نتعرف على ما جرى.

فهذه هي أول مرة تجرى فيها الانتخابات الاسرائيلية على هذا النحو. ففي الماضي كانت الانتخابات نسبية للكنيست فقط. الجمهور يصوت مرة واحدة لحزب معين. رئيس الدولة يدعو رئيس الكتلة الأكبر في الكنيست ويوكل إليه تشكيل حكومة. ويحاول هذا ان يشكل حكومته من ائتلاف يزيد وزنه عن ٦٠ نائباً.

فاذا فشل، يكلف رئيس الدولة رئيس الكتلة الذي يحظى بتأييد أكبر عدد من النواب.

أما الآن، فقد أصبح الانتخاب مرتين: مرة لرئيس الحكومة مباشرة، ومرة للكنيست، وفي ظرفين مختلفين لكن في الصندوق نفسه.

وهكذا، فان رئيس الحكومة الذي ينتخب له مطلق الصلاحية لتشكيل حكومة. وقد كان واضحا قبل الانتخابات، ان ايا من المرشحين يفوز يستطيع تشكيل الحكومة. مهما تكن نتائج انتخابات الكنيست. فلو ان بيرس هو الذي فاز اليوم، وعلى الرغم من أن غالبية اعضاء الكنيست هم من اليمين، فأنه يستطيع تشكيل الحكومة بسرعة لا أقل من نتنياهو.

لهذا، ركز بيرس ونتنياهو المعركة الانتخابية الاساسية، ليس على الكنيست بل على رئاسة الحكومة. لقد تواضعا إلى أبعد الحدود في إبراز حرف قائمة كل منهما واسم حزبيهما وافسحا المجال أمام جمهور الناخبين للتصويت لأي حزب يريدون شرط التصويت في الرئاسة. ومن هنا جاء الهبوط الكبير وغير المتوقع أبدا في عدد أعضاء الكنيست من العمل والليكود، مقابل الارتفاع الكبير في عدد الأعضاء للاحزاب الصغيرة والمتوسطة.

حزب العمل هبط من ٤٤ نائبا (في العام ١٩٩٢) إلى ٣٤ نائبا.

الليكود هبط من ٤٠ إلى ٣٢ نائبا (واثنان من هؤلاء النواب الجدد فازا بفضل اتفاق فائض الاصوات).

بالمقابل ارتفع حزب اليهود المتدينين الشرقيين من ٦ إلى ١٠ مقاعد (رغم الانشقاق الذي حصل فيه) والحزب الوطني الديني المفدال من ٦ إلى ٩ مقاعد والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة من ٣ إلى ٥ مقاعد والحزب الديمقراطي

العربي الذي تحالف مع الحركة الاسلامية من ٢ إلى ٤ مقاعد (الرابع فاز به بفضل اتفاق فائض الاصوات مع الجبهة). وللسبب نفسه فاز حزب اليهود الروس بسبعة مقاعد. وفاز حزب الطريق الثالث (وهو حزب جديد أنشق عن حزب العمل ويرفع لواء محاربة الانسحاب من الجولان) بأربعة مقاعد.

انتخابات الرئاسة

من النتيجة السابقة يتضح أيضا، انه لو لم تتغير طريقة الانتخابات واقتصر الانتخاب على الكنيست لكان بيرس هو الذي ينجح في تركيب الحكومة، وتكون تلك حكومة ثابتة.

لن تكون تلك حكومة يسار صرف، مثلما يعتقد البعض، فحزب العمل ليس يسارا، على الرغم من انه عضو في الاشتراكية الدولية. ليس يسارا من الناحية الاقتصادية - الاجتماعية (يدير سياسة الاقتصاد الحر والخصخصة وفي عهده زاد عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٦٠٠ الف إلى حوالي المليون وارتفعت الفوائد البنكية) وليس يسارا من الناحية السياسية ايضا. فعلى الرغم من موقفه في شق المسيرة السلمية، وجدناه مترددا ومتباطئا ونفذ الحصار وعرقل تنفيذ الاتفاق وشن حرب عناقيد الغضب الخ.

لذلك علينا ان نحدد حدود الخارطة السياسية على أساس مجموعات اثنية وليس طبقية.

وهكذا، فان مجموع القوى المضمون ذهابها إلى ائتلاف مباشر أو غير مباشر مع حزب العمل وضد الليكود يكون ٥٢ مقعدا (العمل ٣٤ وميرس ٩ والجبهة ٥ والديمقراطي العربي ٤). والقوى المضمون ذهابها إلى ائتلاف مباشر مع الليكود ونقط مع الليكود مجموعها فقط ٣٤ (الليكود ٣٢ وموليدت المتطرف ٢).

وفي الوسط هناك ٣٤ مقعدا، موزعة من: الاحزاب الدينية، وهي ثلاثة. احدها (المفدال) يفضل الذهاب مع الليكود لكنه كان مستعدا أيضا للتحالف مع العمل، مقابل مطالب سياسية ومالية معينة. والحزبان الآخران، شاس (١٠ مقاعد) و«يهدوت هتوراة» (٤ مقاعد). كانا مستعدين للدخول إلى ائتلاف مع العمل بنفس المقدار لدخول ائتلاف مع الليكود.

كذلك بالنسبة للحزبين الآخرين، حزب الروس وحزب الطريق الثالث، كلاهما مستعدان لدخول ائتلاف مع العمل وبحماس أكبر من الائتلاف مع الليكود.

فلو أضفنا كل هذه القوى إلى تجمع العمل، لاصبح لديه ٨٦ مقعدا. وهو ليس بحاجة إلى كل هذه القوة. لكنه كان امامه مساحة واسعة للمناورة وقدرة كبيرة على «خفض سعر» الاحزاب المتحالفة معه.

من هنا، ننتقل إلى انتخابات الرئاسة. فهي المشكلة وليس انتخابات الكنيست، كما اوضحنا اعلاه.

لقد تغلب نتنياهو على بيرس فقط بثلاثين الف صوت من مجموع حوالي ٣ ملايين صوت تقاسمها المرشحان وأي تحليل لظهور النتيجة على هذا النحو يجب أن يأخذ هذه الحقيقة بالاعتبار. والسؤال الذي ينبغي ان يسأل هو: من اين كان بمقدور بيرس ان يحصّل هذه الاصوات ولم يفعل، ولماذا او من اين حصل نتنياهو على هذه الاصوات الزائدة ولماذا؟

ولأجل ذلك، علينا أن نقرأ النتائج التي حصل عليها كل منهما حسب مختلف التقسيمات السكانية والاجتماعية كما تظهر في الجدول:

الملاحظة الأولى المثيرة للانتباه هنا، ان النتائج ليست مفاجئة. فالناخبون العرب صوتوا بنسبة عالية إلى بيرس (حوالي ٩٥٪)، وهذا طبيعي. فهو على الرغم من سياسة الحصار والحرب ومذبحة قانا، يظل في نظرهم افضل من نتنياهو. وكانوا قد هددوا بالتصويت بورقة بيضاء، احتجاجا على سياسته هذه. لكنهم تراجعوا في النهاية لمصلحة مسيرة السلام.

كذلك من الطبيعي ان يصوتوا في الكيبوتسات لبيرس، فهي جزء من جهاز حزب العمل وأحزاب اليسار الصهيوني.

وفي حيفا، المدينة الثالثة من حيث الكبر والأهمية، هي مدينة عمالية -يهودية -عربية، لذلك من الطبيعي أن تصوت لبيرس أكثر. كذلك تل ابيب. بالمقابل، من الطبيعي أن يصوت غالبية المتدينين اليهود لنتنياهو (متواجدون بكثرة في القدس) وكذلك المستوطنون.

اذن، أين هي الغرابة؟ ومن اين كان بمقدور بيرس أن يجلب أصواتا؟ ولماذا لم تأت؟

الاوراق البيضاء

لقد اهتم بيرس، منذ مقتل رابين، وتسلمه مقود السلطة، بأن يعرف اين نقاط ضعفه وكيف يعالجها. وقد اهتدى فعلا إلى نقاط الضعف لكنه لم يحسن معالجتها.

في البداية أوهموه بأن تقديم موعد الانتخابات ضروري. فالشعب سينسى قضية قتل رابين اذا جرت الانتخابات في موعدها (كانت مقررة ليوم ٣٠ أكتوبر /تشرين الأول القادم). وخدعوه مرتين. فلو ظلت الانتخابات في موعدها لكانت اتفاقات اوسلو قد استمرت وربما نجحت، خصوصا في مكافحة الارهاب. ومن المعروف ان العمليات الانتحارية التي نفذتها «حماس» و«الجهاد» ارعبت المواطنين وجعلت الالوف منهم يتجهون نحو نتنياهو الذي تحدث عن «الصلابة في مكافحة الارهاب». والخداع الثاني هو ان مستشاريه أنفسهم، عملوا كل جهد على اخفاء موضوع قتل رابين «حتى لا نشق وحدة الشعب».

وهكذا، فان الموضوع الاساسي الذي بسببه تم تقديم موعد الانتخابات واحدث انعطافا خطيرا في حياة البلاد، أزيح جانبا. فاذا اضفنا إلى ذلك ممارسات بيرس ضد الفلسطينيين(الحصار، عدم تنفيذ ٤٩ بندا من بنود اتفاقات اوسلو، الاستفزازات على الحواجز العسكرية خصوصا ضد شخصيات بارزة ومسئولة، بمن في ذلك ضد وزراء في السلطة الوطنية) وضد لبنان (عناقيد الغضب، مجزرة قانا)، هذه كلها جعلت الوف الناخبين العرب واليهود من أنصار السلام يرون في بيرس شبيها بنتنياهو، فصوتوا بالورقة البيضاء.

لقد دلت نتائج الانتخابات على وجود ١٤٨ الف ورقة بيضاء (١٣ الفا منها بين المواطنين العرب) وقسم كبير منها في الكيبوتسات). والورقة البيضاء تعني صوتا ضائعا. وهو نوع من التصويت الاحتجاجي المفهوم. وهذه أول مرة تكون فيها هذه النسبة العالية من الاصوات اللاغية(في انتخابات ١٩٩٢ مثلا لم يزد عدد الاوراق البيضاء عن ٢٤ الفا).

إن سياسة بيرس تلك، كانت موجهة إلى الجماهير المتأرجحة في الوسط ما بين العمل والليكود وإلى جماهير الاحزاب الدينية. عمل كل ما يمكن عمله لاسترضائهم، بما في ذلك تقديم تعهدات كبيرة للمستوطنين. لكن كل هذا لم يجلب له صوتا واحدا منهم. بل ادى إلى خسارته اصواتا من اليسار ومن العرب.

والمجموعة الثانية التي كان من المفروض ان يحصل بيرس عندها على اصوات، هي مجموعة الفقراء، والعائلات العمالية. فمن المعروف ان الليكود يمثل مصالح الرأسمالية الكبيرة. واذا كان العمل يسير نحو الخصخصة بخطوات وئيدة، فان الليكود يتعهد بانهاء الخصخصة خلال سنتين

	بيرس	نتنياهو
في المدن عموما	٤٣ر٤٪	٥٦ر٥٪
في القرى عموما	٥٥ر٤٪	٤٤ر٥٪
المدن الدينية	١٠ر٧٪	٨٩ر٢٪
المستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة	١٢ر٥٪	٨٧ر٤٪
مستوطنات الجولان	٥٠ر٢٪	٤٩ر٧٪
الناخبون العرب	٩٤ر٧٪	٥ر٣٪
الكيبوتسات		١٠٪
التابعة لحزب العمل واليسار	٨٩ر٩٪	٥١ر٧٪
المستوطنات الداخلية	٤٨ر٢٪	٦٩ر٩٪
القدس	٣٠٪	٤٤ر٤٪
تل ابيب	٥٥ر١٪	٤١ر٤٪
حيفا	٥٨ر٥٪	٤١ر٤
بئر السبع	٣٧ر٨٪	٦٢ر١٪
النسبة العامة	٤٩ر٦٪	٥٠ر٤٪

. واذا كان العمل قد كافح البطالة، فان الليكود هو «ابو البطالة». في زمنه بلغت نسبتها ١٦٪ (في زمن العمل هبطت إلى ٦٪). واذا كان التضخم المالي في زمن العمل بنسبة ١١٪ فانه وصل أيام حكم الليكود إلى ١١٧٪.

وعلى الرغم من كل ذلك، فان الليكود جرف غالبية اصوات هذه المجموعات (الفقيرة والعمالية) في الوسط اليهودي. مدينة بئر السبع، التي تعتبر احدى اكبر المدن العمالية والتي يعيش فيها فقراء، وكذلك القدس التي ٥٥٪ من سكانها فقراء، صوتوا ضد بيرس (بئر السبع اعطت ٦٢٪ لنتنياهو والقدس اعطته ٧٠٪).

فان حزب العمل لم يحسن مخاطبة هذا الجمهور ، مع انه أفضل من الليكود من حيث الاقتراب إلى مصالحه.

قضية ثالثة في هذا المجال تكمن في استطلاعات الرأي . لقد ثبت فشل هذه الاستطلاعات تماما، لانها جميعا قدرت فوز بيرس بفارق ٤-٦٪ معظم الوقت وفوز العمل بـ٤٤ مقعدا في الكنيست مقابل ٣٨ لليكود. وعلم بعد الانتخابات، ان استطلاعات رأي سرية اشارت إلى سقوط بيرس ، لكنها لم تصل إلى يديه. فبقي مطمئنا إلى النجاح المؤكد.

هذه العوامل الثلاثة كافية لأن يخسر بيرس أكثر بكثير من ٣٠ ألف صوت.

المستقبل

والمسألة ليست خسارة الحكم هذه المرة فحسب. فاذا لم يحسن حزب العمل إدارة نفسه وسياسته خلال السنوات القادمة فانه سيبقى في المعارضة سنين طويلة، لأن نتنياهو لم يفز بالصدفة ولا ينوي تأجيل معركته الانتخابية إلى ما بعد اربع سنوات. انه يبني من الآن ليبقى الليكود في السلطة لعقدين على الاقل، كما قال . وحسب القانون، بامكانه البقاء رئيس حكومة لدورتين (٨ سنوات)، يتنحى بعدها وينافس آخرون على المنصب.

في هذه الرغبة الجامحة للبقاء في الحكم، تكمن سياسة وشخصية نتنياهو.

من السابق لأوانه، بالطبع ، تقييم نتنياهو وسياسته، على الرغم من تصريحاته ومن برنامج حكومته ومن شكل تركيب الحكومة لكن، بالامكان ، القول من الآن، عدد من الامور التي قد تساعد على قراءة سياسته المستقبلية:

أولا : هو ليس من القيادات الليكودية التقليدية . انه شاب في السابعة والاربعين من العمر. لم يعش فترة الحرب الشرسة مع حزب العمل ،والتي نبذ فيها حزبه تماما واشتعلت الكراهية بين الطرفين. وهو ليس من انصار ارض اسرائيل الكبرى مثل **شيمون وبيجن** ، وقد لوحظ ان هذا التعبير لم يذكر البتة خلال المعركة الانتخابية.

ثانيا: انه قائد براجماتي، قابل للتأثير، معجب بشكل واسلوب القيادة الامريكية . يأخذ في الاعتبار الرأي العام العالمي. ولن يتصرف باستهتار بهما كما كان فعل شمير من قبله.

ثالثا: هناك التزامات عليه للاحزاب المتحالفة معه.وهي التزامات يمينية متطرفة. سيكون عليه الالتزام بها، اذا اراد ان ينتخب مرة أخرى. وسيحاول الموازنة بينها وبين مطالب الرأي العام الخارجي من جهة وبين متطلبات الواقع العاش من جهة ثانية. لكنه لن يحتمل ضغطا قاسيا من أي طرف . أمام الضغط يتمرد . على سبيل المثال: ضغط عربي عليه سيعطيه فرصة للتملص والتقوقع مع حلفائه المحليين والظهور أمام العالم : «لن نقبل الفرض» . لكن التعاطي المباشر معه من شأنه أن يجعله يقبل التراجع حتى عن بعض بنود برنامج الليكود والتزاماته من المتدينين، ليصب جهوده ويحاول اقناع الرافضين. فقد اقتنع المتدينون مثلا، خلال التفاوض على تشكيل الحكومة، بان يتنازلوا عن احد مطالبهم المبدئية لانه يستفز التيار الاصلاحي في الحركة اليهودية في الولايات المتحدة (هذا التيار يشكل ٨٠٪ من اليهود الامريكيين).وقد هددوا بقطع مساعداتهم لاسرائيل، التي وصلت في السنة الماضية وحدها ٢٤٠ مليون دولار.

رابعا : نتنياهو معني جدا بتحسين صورته بين العرب، سكان اسرائيل،وكذلك الفلسطينيين والأمة العربية. لا يبدو مستعدا لدفع ثمن ذلك. لكنه معني بحوار في هذا السبيل، وهو واثق من انه سيقنع نظراءه العرب بوجهة نظره. التوجه المبدئي الحكيم من العالم العربي قد يعود بنتائج ايجابية، فاما يغير نتنياهو سياسة الليكود واما ينكشف أمام العالم كرافض للسلام. وليس من الحكمة العودة إلى الأيام التي كان العرب فيها يتحدثون عن قذف اليهود في البحر، فيجند العالم إلى جانب اسرائيل. وفي الواقع تكون اسرائيل هي التي تقذف الشعب الفلسطيني في الصحراء.

تحديات جديدة مع صعود الليكود إلى السلطة

في غمرة كم هائل من المقالات والتحليلات حول صعود حزب الليكود إلى السلطة في اسرائيل ،واعتماده على الأحزاب الدينية اليهودية في تشكيل حكومته وأبعاد ذلك وتأثيراته على العملية السياسية الجارية وعلى المنطقة بأسرها. يمكننا ان نلاحظ، حتى ولو كنا من أكثر المتفائلين بمستقبل هذه العملية، ان من هم على يمين حزب العمل الاسرائيلي وأكثر تطرفا وعدوانية ممن يتولون الآن مقاليد الحكم في اسرائيل ، ويديرون دفة الأمور فيها.

لهذا فان التدقيق فيما يقال ويعلن باسم الفريق الجديد الحاكم في إسرائيل، يتطلب حذف العديد من العبارات الدبلوماسية وتلك التي تستهدف امتصاص الصدمات دون ان يعني ذلك الوقوع في حالة من الهلع والخوف وكأن الليكود هو قضاء وقدر لا يمكن مواجهته!

ومن الحقائق التي يتوجب مواجهتها ان التكتل الجديد الحاكم في اسرائيل يعتمد على قاعدة حزبية أوسع من الحكومة السابقة وبالتالي فانه سيكون اقل عرضة للهزات الداخلية وغيرها، كما انه يحمل مفاهيم امنية أكثر عدوانية وتوسعا وهذا سيدفعه إلى ادخال تعديلات جوهرية- حتى وان كانت تدريجية- على مسار التسوية ولاسيما على الصعيدين الفلسطيني والسوري وهذا بدوره سيخلق حالة جديدة تتطلب اعادة التعاون والتنسيق العربي بدءا بهذين بين هذين الجانبين والذي كان قد توقف منذ فترة طويلة.

فعلى الصعيد الفلسطيني، حدد د. دوري **جولد** المستشار السياسي **لبنيامين نتنياهو** والناطق باسمه مس مصالح اسرائيلية في الضفة على الشكل التالي:

١- الأمن الشخصي للمستوطنين والاسرائيليين وهذا يعني أن من حق إسرائيل الحفاظ بنفسها على أمنها ولها حرية العمل بالدفاع عن كل مواطنيها.

٢- الامن الاستراتيجي الذي يتطلب إبقاء قوات الجيش الاسرائيلي في غور الاردن ومواقع استراتيجية اخرى.

٣- الأمن المائي ويتمثل بارتباط اسرائيل بالمياه الجوفية في الضفة.

٤- موضوع القدس وضواحيها التي يجب ان تبقى تحت السيادة الاسرائيلية.

٥- الامن السكاني وهذا يعني الا تكون اسرائيل في وضع تغرق فيه السلطة الفلسطينية مناطق الضفة باللاجئين وهذا يتطلب عدم تمكين الفلسطينيين من السيطرة على المعابر والحدود.

وهذا يعني ان معظم مواضيع الحل النهائي مثل **القدس والحدود واللاجئين والاستيطان والمياه** هي بالنسبة لليكود خارج نطاق أي تسوية محتملة مع الفلسطينيين. والسؤال: هل يمكن الوصول إلى تسوية بدون ايجاد حلول لهذه الموضوعات!!



بيريز قبل الهزيمة وإلى جانبه ثانية عربية «ناديا حلو»

رسالة القدس

حنا عميرة

وعلى الصعيد السوري اعلن **زلمان شوفال** الناطق السياسي باسم الليكود لصحيفة «واشنطن بوست» بتاريخ ١٩٩٦/٦/٦ بأنه بدل التوصل إلى اتفاقية شاملة مع سوريا يمكن التوصل إلى مجموعة اتفاقات تفاهم في مجالات محدودة لا تصل إلى مستوى معاهدة سلام شاملة. وقال أيضا إن بوسع سوريا واسرائيل السعي إلى اتفاقية حول تقسيم المياه وحول العلاقات الاقتصادية ووقف اطلاق النار في جنوب لبنان وهكذا.. أي استبدال صيغة الارض مقابل السلام بصيغة لا تعيد الارض أي الجولان ولا ترتقي إلى مستوى السلام! وبدل صيغة السلام الشامل استخدم **شوفال** صيغة- سلام الامر الواقع!!.

أي أنهم في الليكود ، وهذا ما كانوا يرددونه في السابق أيضا، لا يريدون ، السلام الشامل ولا الاعتراف العربي الشامل ولا التطبيع الشامل ولا حتى تبادل السفراء اذا كان ذلك يعني التنازل عن الارض..

ويبرر اقطاب الليكود امكانية نجاح مثل هذه السياسة بما يصفونه بتبدل سلم الاولويات لدى سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحسب اقوالهم فان اعتبارات استقرار النظام في سوريا وتعزيز مواقعه الداخلية والاقليمية تتقدم على اعتبار استعادة الجولان. وحسب اقوالهم ايضا فان اعتبارات استقرار السلطة الفلسطينية واستمرارها يتقدم على جميع الاعتبارات الاخرى ولهذا فهم يدعون بأن ثمة فرصة لنجاح مثل هذه السياسة ولاسيما في ظل غياب حلفاء اقوياء على الصعيدين العربي والدولي يدعمان سوريا والسلطة الوطنية الفلسطينية في اتخاذ مواقف حازمة ضد الموقف الاسرائيلي وخاصة بعد تآكل مواقف الطرفين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتضامن العربي.

لذلك فهناك أهمية قصوى لاعادة التضامن العربي، وبناء خطة تفاوضية عربية شاملة ومحددة في مواجهة ما يطرحه تكتل اليمين في اسرائيل- ولذلك تكتسب اهمية كبيرة اجتماعات التنسيق العربية الجزئية والشاملة وفي مقدمتها القمة العربية في القاهرة.

ان صعود الليكود إلى السلطة ، من وجهة نظر معظم المحللين والمراقبين من شأنه أن يضع حدا لانفصال مسارات التفاوض العربية وعدم ارتباطها وتعارضها في بعض الاحيان، كما انه يتطلب تعزيز الجبهة الداخلية ولا سيما على الصعيد الفلسطيني وتوسيع قاعدة الوحدة الوطنية والظهور بمظهر متضامن أمام العرب الذين نطالبهم بالتضامن العملي والفعال معنا.

لقد سئل وزير الخارجية الامريكي السابق **جيمس بيكر** عما اذا كان مجيء الليكود إلى السلطة سيؤدي إلى تجميد عملية السلام فأجاب بأن ذلك سيؤدي إلى تباطؤ هذه العملية وليس تجميدها. أما وزير الخارجية الحالي **وارن كريستوفر** فقد استبعد امكانية حدوث تقدم في عملية السلام خلال العام الحالي بسبب انتخابات الرئاسة الامريكية في نهاية العام الحالي.

والسؤال هو: هل يستفيد العرب من هذه الفرصة الزمنية من أجل اعادة ترتيب اوراقهم وتحديد اولوياتهم؟ أم أن هذه الفرصة ستسنح فقط لليكود الذي هو بحاجة ماسة إليها للامساك بزمام المبادرة وتمرير سياساته.

إن الايام القادمة ستجيب عن هذا التساؤل.

تحليل اليسار الأمريكي لمغزى صعود اليمين الإسرائيلي

نتنياهو .. كما بيريز .. الأولوية للمصالح الامريكية

عندما لقى الحزب الديمقراطى الأمريكى هزيمته الكبيرة فى انتخابات الكونجرس فى عام ١٩٩٤ وفاز الجمهوريون- وبالتحديد أكثر اجنحتهم تطرفا إلى اليمين- بأغلبية مقاعد مجلس النواب منذ أكثر من أربعين عاما.. كان لليسار الأمريكى تفسيره الخاص لهذه الهزيمة. **وهو أن الناخبين الأمريكيين عاقبوا الرئيس الديمقراطى بيل كلينتون على تنازلاته الكثيرة لليمين، سواء فى حزبه أو فى حزب المعارضة الجمهورى.**

بمعنى أنه لو التزم **كلينتون** ببرنامجه الانتخابى الذى كان قد مكنه من الفوز بانتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢ ، ومكن الحزب الديمقراطى من الفوز بأغلبية مقاعد مجلس الكونجرس- الشيوخ والنواب- فى تلك السنة لما تعرض لهذه الأزمة التى جعلت اليمين الجمهورى يمسك بزمام المبادرة، ويعرقل سياسة كلينتون فى كل المجالات تقريبا.. وبالأخص فى المجالات التى تظهر فيها الاختلافات الجذرية بينهما، أى فى الفلسفة الاجتماعية لكل من الحزبين الديمقراطى والجمهورى.

ويبدو أن الرئيس **كلينتون** لم يتعلم هذا الدرس جيدا.. أو لم يصدق التفسير اليسارى الذى جعل من تراجعاته أمام الجمهوريين اليمينيين سببا لهزيمة الديمقراطيين الانتخابية. أو أنه -أى كلينتون- لم يتصور أن ما حدث فى أمريكا فى انتخابات ١٩٩٤ يمكن أن يتكرر بحذافيره تقريبا فى انتخابات إسرائيل هذا العام.

لكن ها هو اليسار الأمريكى ينبه إلى أن **هزيمة شمعون بيريز وحزب العمل فى اسرائيل فى انتخابات ٢٩ مايو**



سمير كرم

الماضى أمام تكتل «الليكود» اليمينى والاحزاب اليمينية الدينية المتطرفة هى أيضا عقاب الناخبين الإسرائيليين ردا على تراجع بيريز والعمل إلى مواقع أقرب إلى التطرف اليمينى . وهو تراجع تمثل أساسا فى انتهاج بيريز سياسة «ليكودية» بل سياسية تزايد على تطرف الليكود -فى الرد على عمليات المقاومة فى جنوب لبنان بالعملية العسكرية الوحشية التى أطلق عليها بيريز بنفسه اسم عملية «عناقيد الغضب».

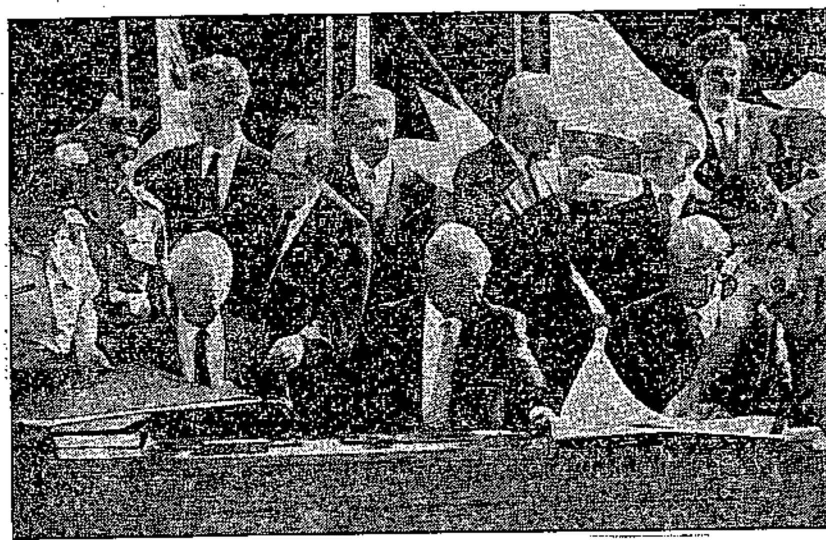
وكانت تراجعات بيريز نحو التطرف قد اتضحت قبل ذلك فى رفضه تنفيذ عملية سحب القوات الاسرائيلية من مدينة الخليل فى الضفة الغربية تنفيذا لاتفاق **أوسلو** الأول والثانى.. واصراره على تأجيل محادثات الوضع النهائي مع الفلسطينيين إلى ما بعد الانتخابات.

فى الحالتين- حالة الانتخابات الأمريكية وحالة الانتخابات الاسرائيلية - اختار الجانب «الليبرالى» أن يخوض المعركة الانتخابية بسياسة خصومه وشعاراتهم لهذا كشف **الناخبون أنهم مخيرون بين «متطرف و«متطرف مزيف» أو بين «يمينى» و«يسارى مزيف»**..واختاروا أن لا يصوتوا للمزيف فى الحالتين. أو على الأقل فان الناخبين لم يجدوا ما يشجعهم على الوقوف مع الجانب الذى كانوا يعلقون عليه آمالهم.

فى الحالتين لم تكن الخسارة بسبب تغليب الناخبين برنامج التطرف على برنامج الاعتدال ، أو -فى حالة اسرائيل- تغليب برنامج استمرار الاحتلال والتوسع الاستيطانى على برنامج قبول مبدأ الأرض مقابل السلام.. انما كانت بسبب أخطاء «اليسار» .والوصف هنا نسبى فحزب العمل «يسار» بالنسبة لليكود ، كما أن الحزب الديمقراطى الأمريكى «يسار» بالنسبة للحزب الجمهورى.

ويذهب تفسير اليسار الأمريكى أيضا إلى أن انزال عقاب الناخبين بالطرف الأفضل هو بطبيعة الحال حكم مؤقت وليس أبدياً. أو هو بالاحرى بمثابة اختبار.. ويمكن تعديل الموقف فى الانتخابات التالية. وهذا فعلا ما يتوقعه كثيرون فى الولايات المتحدة عندما يحين موعد الانتخابات المقبلة (فى ٥ نوفمبر القادم) **.فالاستطلاعات تدل على أن اليمين الجمهورى مرشح لخسارة كبيرة فى الانتخابات القادمة.. وهى تشمل الرئاسة والكونجرس**

سقوط بيريز فى الانتخابات الاسرائيلية مماثل للهزيمة الديمقراطيين الامريكيين فى الكونجرس والسبب فى الحالتين التراجع نحو اليمين



اتفاق وادى عربة برعاية امريكية

وعددا كبيرا من مناصب حكام الولايات المتحدة وعمد المدن والمجالس التشريعية فى الولايات المتحدة. وكافة مستويات المسئولية الأخرى.

وبالمثل فان فوز «الليكود» ليس حقيقة أبدية.. إنما هو واقع مؤقت قابل للتغيير فى أي وقت.. خاصة وأنه فوز هش - خاصة فى حالة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذى لم يتجاوز فارق نسبة الأصوات التى فاز فيها واحد بالمائة.

وتعلق ادارة الرئيس كلينتون أملا كبيرا على احتمال أن يجد نتنياهو والليكود انه لا مفر من أجل تشكيل حكومة قوية فى ظروف اسرائيل الراهنة من تكوين ائتلاف وطنى من الحزبين الأكبر- الليكود والعمل- بدلا من حكومة يمينية يأتلف فيها الليكود مع الأحزاب الدينية الصغيرة التى تحاول فرض شروط لا قبل لأى حكومة اسرائيلية بتحقيقها مع الاحتفاظ بقوة العلاقات التقليدية بين اسرائيل والولايات المتحدة. بل إن بعض المسئولين فى ادارة كلينتون يبدون واثقين من أن ائتلافا بين ليكود نتنياهو والاحزاب الدينية الصغيرة غير قابل للبقاء.. الأمر الذى يفتح الباب لفرصة ائتلاف يوفق بين الليكود والعمل. أو لفرصة انتخابات اسرائيلية مبكرة.

وعموما فان قناعة اليسار الأمريكي- بألوانه وظلاله الكثيرة ، من الليبرالية إلى الماركسية إلى التروتسكية-هى أن بيريز دفع ثمن تردده فى دفع عجلة السلام.. سواء كان هذا يعنى أنه لم يكن داعية «سلام حقيقى، أو أنه لم يفهم بطريقة صحيحة مدى تأييد الشارع الاسرائيلى لسياسة صنع السلام مع العرب على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام»كما أن كلينتون -وقد اعتبر فوز نتنياهو برئاسة الحكومة انتكاسة لسياسته فى الشرق الأوسط- قد تعرض لهذه الانتكاسة لأنه لم يتخذ موقفا حاسما بدرجة كافية فى تحذير الناخبين الاسرائيليين من عقبة الميل إلى الليكود وسياساته المتطرفة. ومما يلفت النظر أن أكثر حركات اليهود الأمريكيين تأييدا لبيريز وسياسته- وهى«حركة السلام الآن الأمريكية» (وهى حركة موازية للحركة التى تحمل هذا الاسم فى اسرائيل- انتقدت الرئيس كلينتون لأنه « لم يخرج من دائرة التأييد السلبى أو الخجول لبيريز. فلم يبذل جهداكافيا لاشعار الناخبين الاسرائيليين بالأخطار الكامنة وراء الاتجاه نحو الليكود».. سواء بالنسبة لمستقبل اسرائيل أو بالنسبة لمستقبل العلاقات الأمريكية -الاسرائيلية.

كما يلفت النظر أيضا أن غالبية المنظمات اليسارية الأمريكية ترى أن المتطرفين من اليهود الأمريكيين لعبوا دوراً كبيرا فى فوز الليكود ونتنياهو .. بل أنهم لعبوا دور الأصوات الفاصلة فى هذا الفوز. فهناك ادراك واضح بأن التطرف يكسب أصواتا أكبر بين اليهود الأمريكيين.. حتى أن كنيث بيالكين رئيس جمعية الصداقة الأمريكية الاسرائيلية قال إنه لو رشح نتنياهو نفسه فى نيويورك لفاز بفارق فى الاصوات أكبر من ذلك الذى فاز به فى اسرائيل(..).

مع هذا كله فان ردود الفعل الأمريكية الرسمية ازاء صعود تيار التطرف الاسرائيلى إلى الحكم تبدو محكومة بالاعتبارات الانتخابية الأمريكية، على الأقل خلال الشهور المتبقية على موعد هذه الانتخابات. أكثر مما هى محكومة بأى اعتبار آخر. والمعنى الحقيقى لهذا ان السياسة الأمريكية ستجد نفسها مجبرة على مزيد من التراجع نحو مواقف التطرف . فهذا هو ما ينطوى عليه تحذير واشنطن للعرب ، «من إصدار أحكام مسبقة على سياسة رئيس الحكومة الاسرائيلية المنتخب قبل أن يكون قد فرغ من تشكيل حكومته.. أو الحكم على نتنياهو على أساس تصريحاته فى الحملة الانتخابية بعد انتظار لمعرفة مواقفه فى الممارسة العملية لدور رئيس الحكومة».

ومن المقطوع به- كما توقعت واحدة من أهم الصحف اليهودية الأمريكية (واشنطن جويش ويك) فى أوائل يونيو الماضى- أن تصريحات حسن النية من الجانبين الاسرائيلى والأمريكى لن تستطيع أن تخفى القلق الأمريكى على مستقبل عملية السلام فى الشرق الأوسط.. فحينما يأتى وقت صياغة الاستراتيجيات فان ادارتى كلينتون ونتنياهو - تجدان نفسيهما على الأرجح متباعدتين بزاوية ١٨٠ درجة ». ولا يخفى المسئولون الأمريكيون السابقون- الذين يسمحون لأنفسهم باصدار التصريحات وهو ما لا يفعله المسئولون الحاليون

-تقديرهم بأنه من الأرجح أن تستغل التوترات على معظم الجبهات عندما يجد نتنياهو نفسه أمام الاختيار الصعب فى قضايا محددة مثل **حتمية تنفيذ الانسحاب الاسرائيلى من مدينة الخليل، ووعده بتنفيذ عملية توسيع المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية، حتى مسألة الانسحاب من الجولان.**

يضاف إلى هذا كله أن قرب موعد الانتخابات الأمريكية يعد- على حد قول وزير الخارجية الأمريكى الأسبق **جيمس بيكر** - سيكون بالتأكيد عائقا رئيسيا بوجه تقدم عملية السلام.

وليس غريبا- اذن- أن تلجأ الادارة الأمريكية خلال الشهور الباقية على موعد الانتخابات الأمريكية إلى **كافة السبل لاقناع العرب باتخاذ موقف «اللاموقف» ازاء حكومة اسرائيل الجديدة**.. على الأقل إلى أن تنتهى الانتخابات الأمريكية. لكنها تحاول فى الوقت نفسه ان لا تظهر مستاءة من فكرة عقد قمة عربية لبحث التطورات بعد مجئ الليكود إلى الحكم فى اسرائيل.. إلا من حيث التوقيت. ولم **يكن خافيا طوال الأيام التى سبقت موعد القمة العربية أن واشنطن لا تدخر جهدا للتأثير على اتجاه هذه القمة وطريقة تناولها للموضوع.. وبالتالى التأثير على «القرارات» التى تصدر عنها.**

وبالتالى سيبقى على الادارة الأمريكية ان تحتمل خلال الشهور الخمسة التالية أعباء احتمال-أو حل-التناقض بين أولوياتها الانتخابية، وتفرض عليها هذه الأولويات الحفاظ على أفضل وجه ممكن للعلاقات مع حكومة اسرائيل الجديدة مهما كانت سياساتها المعلنة، وبين ثوابت سياسة أمريكا الخارجية التى تملى عليها مواصلة الدور الأكبر- والأوحد غالبا- فى توجيه عملية السلام فى الشرق الأوسط. بمعنى آخر جعل عملية السلام ممكنة الاستمرار بالنسبة للعرب والاسرائيليين على الرغم من التغيير الجذرى الخطير الذى ينطوى عليه وجود الليكود فى الحكم.

وليس خافيا على أحد أن الادارة الأمريكية ستعتمد على استخدام نفوذها الكبير على الاطراف العربية إلى أقصى درجة .. مع بذل المحاولات على الجانب الاسرائيلى لكبح سياسة الليكود وبرنامجه.. وبالأخص فى جوانبه التقليدية المعروفة جيدا للوكالات والأجهزة الأمريكية ذات الخبرة الطويلة بالسياسة الاسرائيلية فى عهودها المختلفة. لكن دون أن تتحول هذه المحاولات إلى «مواجهة» علنية بين الادارة الأمريكية وحكومة اسرائيل.

ان وكالات الحكومة الأمريكية تعلم بوجود خطط جاهزة لدى «الليكود» تنتظر أوامر التنفيذ بعد أن أصبح الليكود فى الحكم. وتعرف أن **بعض القادة الاسرائيليين يرون أن أنسب الأوقات لتنفيذها -أو بالاحرى البدء بتنفيذها- هو وقت الذروة بالنسبة لنفوذ والصوت اليهودى» على الانتخابات الأمريكية**.وهذه أخطر تلك الخطط.

* **تجميع الفلسطينيين فى غزة وافراغ الضفة الغربية كلية منهم لتخلو تماما للمستوطنين اليهود .وتصبح غزة بمثابة معسكر اعتقال كبير محاصر بالقوات الاسرائيلية .وليغلق ملف القدس عمليا.**

* **العمل فورا لتوسيع منطقة «الحزام الأمنى» الاسرائيلى فى جنوب لبنان إلى الحد الذى يبعد مستعمرات الشمال الاسرائيلية عن مدى صواريخ المقاومة. وافراغ هذه المنطقة نفسها من معظم سكانها اللبنانيين اكتفاء بالعناصر العسكرية. ودعمها بوجود «مستوطنات عسكرية يهودية».**

* **الاعداد لاستقبال أعداد أكبر من المهاجرين من بلدان أوروبا الشرقية وروسيا بشرط قبول الاقامة فى مستوطنات يقيمونها فى الجولان.. وتصبح بدورها بمثابة خطوط أمامية عسكرية.**

* **العودة إلى الخطة القديمة الخاصة بايجاد «سلطات موازية» فلسطينية تكون قابلة للتعاون الكامل مع السلطات العسكرية الاسرائيلية على غرار «جيش لبنان الجنوبى» الموالى لاسرائيل. ذلك ليتاح لحكومة الليكود الاسرائيلية أن تنكر وجود سلطة فلسطينية واحدة قادرة على الدخول فى«التزامات أمنية رسمية».**

* **انتهاج سياسة تصعيد الاتهامات** ضد مصر بانها تنتهك كثيرا من نصوص اتفاقات كامب ديفيد ، وذلك **لمحاصرة الدبلوماسية المصرية داخل حدود هذه المشكلة بعيدا عن اثارة موضوعات تخص الأمن الاسرائيلى ، مثل الترسانة النووية الاسرائيلية، ومثل توسيع المستوطنات.وعلى سبيل معاقبة مصر ممارسة الضغوط فى الكونجرس للفصل بين المساعدات التى تحصل عليها مصر وتلك التى تحصل عليها اسرائيل، كمقدمة للمطالبة بربط المساعدات لمصر بمدى التزامها باتفاقات كامب ديفيد ،وهو بمثابة «فيتو» اسرائيلى قابل للاستخدام فى أى وقت لقطع المساعدات الأمريكية عن مصر أو على الأقل خفضها.**

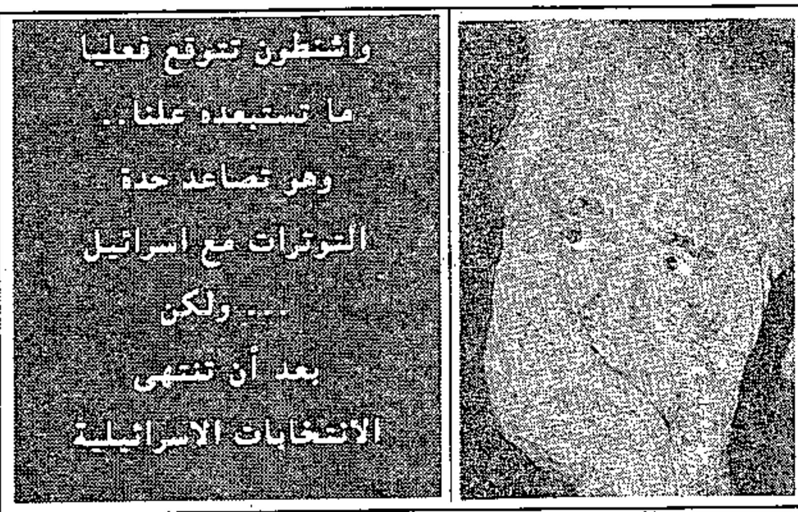
وقد أشار «**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط**» -الوثيق الصلة باسرائيل، والذى بدأ قبل غيره يبنى جسور علاقات اقوى مع الليكود على غرار العلاقات التى كانت تربطه طوال السنوات الأربع الماضية بحكومة حزب العمل- إلى أنه« **يتعين على الولايات المتحدة أن تستعد لعاصفة من النار فى الجنوب اللبنانى».. وأن على واشنطن فى هذه الحالة أن تستجيب للوضع بالطريقة نفسها التى كانت بها استجابتها لعملية عناقيد الغضب التى أمر بها شمعون بيريز قبل الانتخابات الاسرائيلية(..).**

هذا ما جاء بالحرف الواحد فى تحليل من المعهد بتاريخ ١٠ حزيران كتبه مديره التنفيذى «روبرت ساتلوف».. وهو الرجل الذى حل فى المنصب محل مارتن انديك السفير الأمريكى الحالى لدى اسرائيل.

هناك - كما هو الحال دائما- متفائلون فى أوساط الدبلوماسية الأمريكية يعتقدون أن الأمور لن تصل إلى هذا المدى من «عواصف النار» .. وهؤلاء يتوقعون أن تحاول حكومة الليكود برئاسة **نتنياهو** اقناع ادارة كلينتون خلال الأشهر القليلة القادمة بأن تحول عملية السلام من المسار الذى تدور فيه المحادثات حول الأرض والأمن والضمانات ..إلخ إلى عملية يقتصر فيها الحديث على التعاون الاقتصادى والرخاء المشترك والتكامل الاقليمى.

يتوقع كثيرون - بينهم مسئولون فى مواقع مهمة فى ادارة كلينتون -أن يركز نتنياهو على مطلب **تحويل الاهتمام من المحادثات الثنائية ، اكتفاء بما حققته مع الأردن والفلسطينيين واتفاقات الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل من جانب بعض الدول العربية ، إلى الاهتمام بالمحادثات المتعددة الأطراف**حيث يستطيع كل طرف أن يركز على مصالحه دون الاصطدام بمصالح الاطراف الاخرى».

ان التوقعات والاحتمالات تتقاطع بعد التطورات الأخيرة عند نقطة السؤال التقليدى الذى يعقب التطورات المهمة فى العلاقات الأمريكية -الاسرائيلية-وهو السؤال: **أيهما يوجه الآخر ويؤثر فى سياساته**



بيريز ... المستقبل؟

وقراراته..أمريكا أو اسرائيل؟.

ولقد حير هذا السؤال الغالبية الساحقة من **المعنيين بقضايا الشرق الأوسط** .. وبالأخص المعنيين بدور اسرائيل فيه . وانقسم الجميع بين «معسكرين».

الأول: يرى أن الولايات المتحدة وقعت أسيرة الصهيونية ، أو أن اسرائيل تستطيع ان تفعل ما بدا لها من خلال نفوذها على السياسة الأمريكية..وأن أدوات ذلك النفوذ هي **هيمنة يهودية قوية على المال والاعلام .. أو المال فقط ومن خلاله الاعلام.**

وأما **المعسكر الثاني** فيرى أن اسرائيل -بحكم حجمها الجغرافي السكاني والاقتصادي- ليست سوى كيان تابع يأتمر بأمر الولايات المتحدة ويخضع لأولوياتها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.. مهما بدا عكس ذلك. ولهذا يرى أصحاب هذا الرأي أنه لا فرق أساسا بين «العمل» و «الليكود» -أو بين بيريز و نتنياهو -حين يتعلق الأمر بالاستراتيجية السياسية. انهما يسافران على القطار الأمريكي ، حتى وان كان أحدهما يجري داخل القطار -في اتجاه.. والآخر يجري في الاتجاه المعاكس(...).

واليسار الأمريكي- بكافة فصائله ومنذ سنوات طويلة ، خاصة منذ نهاية حرب عام ١٩٦٧ العربية الاسرائيلية وتحول اسرائيل إلى دولة احتلال في الشرق الأوسط تمارس أساليب الاحتلال العسكري - يرى الأمر من هذا المنظور الثاني.

وعلى سبيل المثال- وفيما يتعلق بالوضع الأخير الذي نشأ عن فوز اليمين الاسرائيلي المتطرف ممثلا في الليكود بالسلطة في إسرائيل- فقد كتب **ريتشارد بيكر** المحلل السياسي لصحيفة «**عالم العمال**» الشيوعية الأمريكية يقول: ان اسرائيل -من خلال ما تتلقاه من مساعدات هائلة من الولايات المتحدة -هي دولة تابعة تعتمد على واشنطن . وقد تكون لقادة اسرائيل واحزابها الحاكمة دوافعها واهتماماتها الخاصة التي لا تتفق دائما وبالضبط مع مصالح واهتمامات الولايات المتحدة كقوة امبريالية. **ولكن بصرف النظر عن ايديولوجيتهم أو ميولهم فان أحدا (من قادة اسرائيل) لا يمكن أن يتجاهل مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية وسياساتها.**

ويقول **بيكر** فيما كانت نظرة الرد على اتفاقات السلام التي عقدت بين اسرائيل والفلسطينيين في عهدي رابين وبيريز، والتي لم تنفذ بأكملها بعد،والتي لا يوافق عليها الليكود، فان هدف الولايات المتحدة فيها واضح، وهو تحقيق استقرار في الشرق الأوسط، هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية ، وذلك عن طريق تصفية الثورة الفلسطينية، فلقد كان **النضال الفلسطيني مركزيا بالنسبة لحركة التحرر العربية ككل طوال نصف قرن»».**

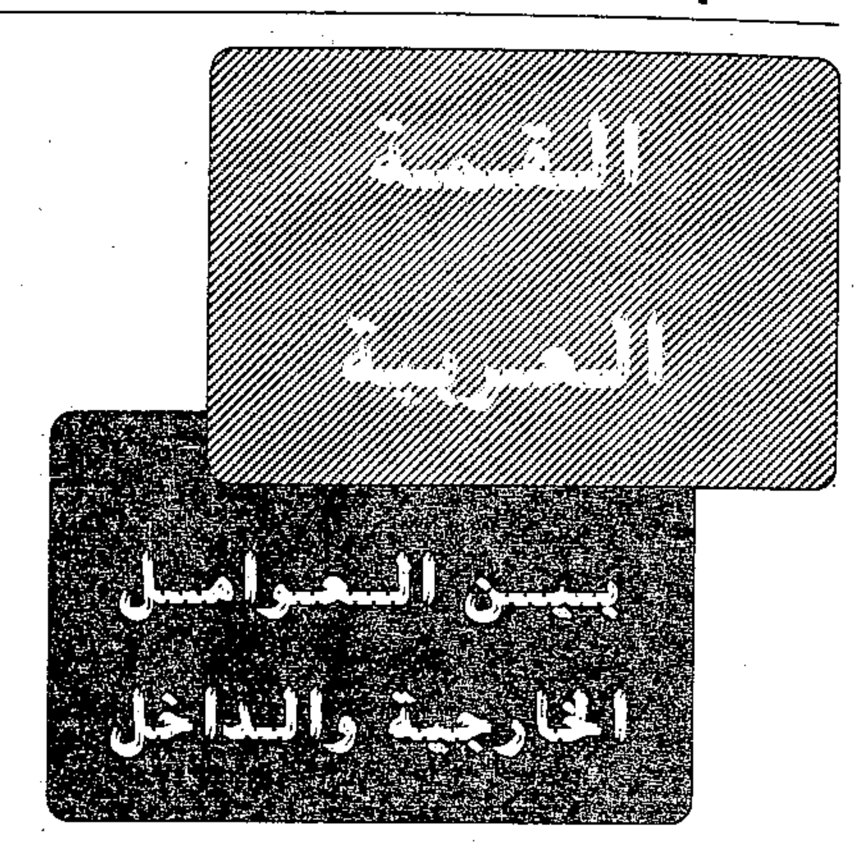
وينتهي المحلل السياسي للصحيفة الشيوعية الأمريكية إلى القول: «ان القلاقل الجديدة والتوترات الجديدة والمقاومة الجديدة وفوق كل شئ الانفجارات الجديدة ، ليست ما تريد الولايات المتحدة أن تراه في الشرق الأوسط . **وبالنسبة لنتنياهو وحكومته الجديدة وبصرف النظر عن وعودهم الانتخابية فان ما تريده واشنطن سيكون العامل الأكثر أهمية».**

بل يتفق مع هذا الرأي ما جاء في مقال افتتاحي لمجلة «ذي نيشن» (الأمة) الأمريكية ، وهي واحدة من أبرز وأقدم المجلات الأسبوعية اليسارية غير الحزبية في الولايات المتحدة ، حيث تقول: «إنه من الآن فصاعدا سيتعين على نتنياهو أن يستعد لالتقاط الصور له وهو يصافح الوحش (وهو الوصف الذي دائما ما أطلقه اليمين الاسرائيلي على عرفات). ذلك أنه لن يكون أمامه خيار إلا أن ينزع من عرفات الصفات الشيطانية التي كان يلصقها به».

وتذهب «**ذي نيشن**» في هذه الافتتاحية إلى أن واحدة من أهم نتائج الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة لم تكن انتصار نتنياهو على بيريز، انما سحب فكرة اسرائيل الكبرى -بعد أن كانت لها السيادة لمدة ٣٠ عاما كاملة- لتوضع في مكانة هامشية ..إن النتيجة النهائية لهذه الانتخابات هي أن الأغلبية الساحقة من الاسرائيليين لا تزال مستعدة لمبادلة الأرض بالسلام».

وقد يصيب رأس اليسار -الأمريكي بشأن طبيعة العلاقات الأمريكية بدرجة أو بأخرى، لكنه رأي لا يمكن استبعاده تماما على أنه رأي خاطئ.

في الوقت نفسه فانه ينبغي ان لا يؤخذ معزولا عن الشروط المحلية والاقليمية للصراع في الشرق الأوسط . أي أنه مشروط أيضا -ومشروطة معه التطورات المرتقبة بعد صعود الليكود إلى الحكم- بالموقف العربي ومدى قدرته على تحقيق استقلالية تضع أولويات المصالح العربية- الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية- قبل أولويات المصالح الأمريكية.. بصرف النظر عن مدى اتفاقها مع المجموعة الحاكمة في اسرائيل، أو اختلافها معها.



خالد داود

لم يكن ينقص بعض الحكام العرب قبل الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة سوى التوجه بانفسهم لصناديق الاقتراع، ليدلوا بصوتهم لصالح رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق **شيمون بيريز** . ولعل هذا السلوك كان الأكثر وضوحا لدى الرئيس الفلسطيني **ياسر** عرفات الذي نشرت له الصحف صوراً في اليومين التاليين للانتخابات وملامحه مرهقة يعلوها الحزن والاكتئاب.

ونقلت الصحف الأمريكية عن مساعدي عرفات قولهم ان رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قد أصيب «بالصدمة» . أما الاحباط فقد كان نتيجة سيره أمام التلفزيون الاسرائيلي ليلة الانتخابات لمتابعة النتائج أولا بأول صوتا صوتاً، حتى وقع الكرب وانهارت الآمال المعلقة بحمامة السلام بيريز. فاللطخة بداه بدماء الاف العرب آخرهم شهداء مذبحة قانا الذين قبل الزعماء العرب مؤيدي السلام تقديمهم كأضحية يتمتع بها الشعب الاسرائيلي لكى يوافق على التصويت لصالح بيريز.

ولكن يبدو أن الشعب الاسرائيلي لم يصدق بيريز ونواياه ولم تنطل عليه مذابح لبنان، لانهم يريدون انتخاب شخص قادر دائما على القيام بهذه المذابح ويعني ما يقول وليس شخصا رمادي اللون كبيريز كلامه معسول غارق في الاحلام. وها هو **نتنياهو** ربيب شبكات التلفزيون الأمريكية يطل علينا برأسه ملوحاً أنه قد انتصر وان قواعد اللعبة قد تغيرت.

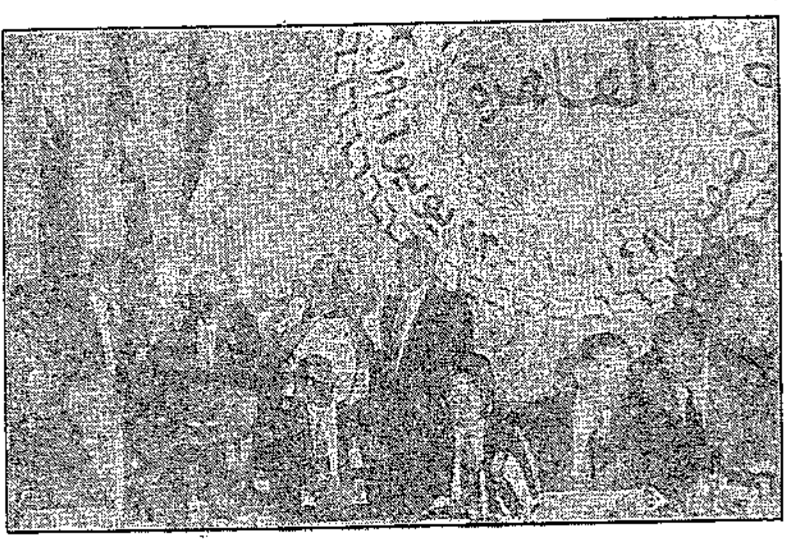
محاولات التعقل العربي لم تفد. وحكومات الاعتدال ادعت الحكمة وقالت أنها لن تصدق كلام **نتنياهو** لانه كلام انتخابات.ولكن هؤلاء الزعماء العرب نسوا ان انتخاباتهم غير انتخاباتنا. وإن كانت المبالغة جائزة في أية انتخابات فان جمهور الناخبين في البلاد التي تدعي الديمقراطية لا يقبل الكذب. ولذا فحين تعهد نتنياهو في حملته برفض اقامة الدولة الفلسطينية ،ورفض تقسيم القدس، او الانسحاب من الجولان وجنوب لبنان، فهو يعني ما يقول . والاسرائيليون انتخبوه لكي يقوم بذلك. ولكن نفس الحكومات التي ابدت الثقة المفرطة في بيريز وراهنت عليه باعتباره شريكاً وليس نداً في عملية السلام، كانت نفسها التي دعت إلى الانتظار والتريث. حتى الدعوة للقمة العربية لم تأت لتعلن التدابير الواجب اتخاذها في أعقاب وصول حكومة حرب إلى رأس السلطة في اسرائيل، بل جاءت لتؤكد التزام الدول العربية بالسلام رغم كل شئ، ولكن هذه المرة برهان أمريكي مقتضى منطقه أنه أياً كانت الحكومة القائمة في إسرائيل فانها لن تستطيع مقاومة الضغط الأمريكي للاستمرار في عملية السلام **متناسين ان أمريكا لم تضغط ابدا على حليفتها اسرائيل بصرف النظر عن أية مطالب عربية.** وفي نفس الوقت وحتى يؤتي أي ضغط ثماره تكون المزيد من الأراضي قد تمت مصادرتها والاف المستوطنين قد تم زرعهم في الأراضي الفلسطينية وحتى تتحرك حكومات العرب تكون انتخابات اسرائيلية جديدة قد اتت تليها انتخابات امريكية مماثلة وتظل الأمال معلقة بينما الصفقات تعقد سراً وبشكل منفرد.

ولعل الوحيد الذي لم تذهله نتائج الانتخابات الاسرائيلية كان عراب السلام الاسرائيلي في المنطقة **الملك حسين** فهو الحاكم العربي الوحيد الذي التقى **نتنياهو** عدة مرات قبل وصول الأخير لمنصب رئاسة الوزراء. وفي الوقت الذي كانت الاستعدادات تجري لعقد قمة العقبة بين مبارك وحسين وعرفات كان **نتنياهو** يبعث باحد مساعديه **لكي يبلغ القادة العرب على لسان**

الملك حسين أنه ملتزم بالسلام القائم على الأمن وانه لا داع للقلق واتخاذ مواقف متشددة.وفي الوقت الذي كان العرب فيه احوج ما يكونون للتضامن والتفكير المشترك خرج رئيس وزراء الاردن الكباريتي ليقول للصحفيين ان بلاده سوف تطرح على القمة قضية الارهاب في إشارة مبطنة إلى سوريا وضرورة اتخاذ اجراءات عربية موحدة ضدها.وبذلك تكون اسرائيل قد ضمنت وجود تمثيل دائم لها وسط القادة العرب يدافع عن منطقها ورؤيتها للسلام أو التسليم الذي تبتغيه من العرب.

الرئيس السوري حافظ الاسد لم تفزعه نتائج الانتخابات الاسرائيلية وكان موقفه واضحاً في أن اسرائيل سواء مثلها بيريز أو نتنياهو لا ترغب في السلام وفقا للرؤية العربية القائمة على تحقيق الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . ولذلك حاولت دمشق استغلال التغيير في اسرائيل لمساندة وجهة نظرها هذه وبدأت في الدفع تجاه المطالبة بموقف عربي موحد يحيي المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل على أساس أن الموقف الاسرائيلي المتشدد لا يمكن إلا أن يقابله موقف عربي متشدد. وحركت سوريا جهودها تجاه دول الخليج التي هرولت نحو اسرائيل مطالبة اياها بالابطاء في العملية وان استبعدت المصادر امكانية نجاح الضغوط السورية في الحصول على موقف عربي موحد بمقاطعة اسرائيل.فالظروف لم تعد تسمح بذلك وفقاً لقواعد النظام الدولي الجديد برئاسة امريكا وكذلك المصالح المتشابكة والمعقدة بين معظم الحكومات العربية والبيت الأبيض في واشنطن.والتي لم تعد تسمح لهذه الحكومات العربية مطلقا بالقيام بأية خطوات خارج الاستراتيجية الامريكية المرسومة للمنطقة.

وهكذا وما إن أبدت الولايات المتحدة استياءها من انعقاد القمة العربية في القاهرة حتى انهمرت عليها الرسائل من القادة العرب



اجتماع القادة العرب بالقاهرة

ان هذه القمة ستكون لدعم السلام وتأكيد التزام العرب به وفقاً للمنطق الأمريكي والمبادئ التي تم الاتفاق عليها مع حكومة العمل بقيادة اسحق رابين وخليفته بيريز.

وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل جيداً أن حجم الخلافات العربية الداخلية كفيل بافشال إي محاولة لاحياء التضامن العربي واتخاذ أي موقف موحد ضد اسرائيل. فدمشق تتهم الاردن بأنها تؤلب عليها دول الخليج بسبب علاقتها المتينة بايران.والتي تنظر إليها هذه الدول الغنية بالنفط على أنها خطر دائم يتهددها. كما اتهمت سوريا الاردن بانها وللمرة الأولى سمحت لاسرائيل بالمشاركة في عملية مراقبة حدودهما المشتركة بدعوى وقف تسرب «الارهابيين» من سوريا إلى الاردن. ولم تنف الاردن ذلك بحجة نقص التكنولوجيا اللازمة لديها. وبجانب الخلاف السوري الاردني فمن المعروف للجميع ان هناك خلافات حادة بين الاسد وعرفات تكاد تمنع التعامل بينهما خاصة مع تجاهل عرفات إي تنسيق مع دمشق التي ترفض من الاساس اتفاق اوسلو.

واذا انتقلنا لمنطقة الخليج العربي، فالخلافات الحدودية كثيرة بين قطر والبحرين وقطر والسعودية والسعودية واليمن والامارات وسلطنة عمان وكلها خلافات سوف تؤثر بلا شك على أي تضامن عربي محتمل . ويوجب كذلك الخلاف بين مصر والسودان حول قضايا الارهابيين والحدود. ورغم صدور تصريحات ايجابية من السودان حول رغبتها في تحسين العلاقة مع مصر فان القاهرة تصر ان الحد الادنى هو تسليم المتهمين في محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا في يونيو الماضي.

اسرائيل تعلم جيدا هذه الخلافات وتعرف كيف تدق الاسافين بين القادة العرب الذين يصدق بعضهم قادة الكيان الصهيوني وأمريكا أكثر مما يصدقون أقرانهم من الزعماء العرب. ولذلك كان من الطبيعي أن يكون أول تصريح لوزير الخارجية الاسرائيلي ديفيد ليفي أن هذه القمة رد فعل عصبي لا

مبرر له من قبل الزعماء العرب.

ومهما كانت نتائج القمة العربية الأولى منذ ست سنوات فان أحداً لا يتوقع نتائج راديكالية أو تغييراً فعلياً فى السياسة العربية تجاه اسرائيل وذلك لان الانظمة الحاكمة لم تعد ترى أمامها أية بدائل سوى الاستمرار فى طريق دخلوه مجبرين اعتماداً على وعود زائفة لم تتحقق وسط انعدام واضح لأية رؤية استراتيجية حول مستقبل العلاقات العربية الاسرائيلية أو العلاقات العربية -العربية.

ولا شك أن رد الفعل الشعبى على نتيجة الانتخابات الاسرائيلية كان أوقع وأجدى من رد الفعل الرسمى وخاصة بين ابناء الشعب الفلسطينى الذين لم يروا من بيريز وحكومة حزب العمل سوى مزيد من الذل والهوان وفترات أطول من الحصار. ولذلك كان من الطبيعى أن يكون رد الفعل لفوز **نتنياهو** هو أن الأمور لا يمكن ان تكون أسوأ مما هى عليه. وإذا كان بيريز فى محاولته لشراء الاصوات الانتخابية الاسرائيلية المتعطشة للدماء قد قتل ٢٠٠ من المدنيين اللبنانيين النساء والاطفال . فان نتنياهو قد يقتل خمسمائة أو الف وربما يكون هذا هو الفارق بين الاثنين.

الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة اثبتت للمرة الالف مدى **فشل السياسة العربية القائمة على تعليق الأمال بالعوامل الخارجية بدلاً من الاعتماد على تقوية الجبهة الداخلية** وهذا هو الحال منذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ .. الاعتماد دائما على الوعود الدولية والتدخلات الخارجية من قبل **الولايات المتحدة الأمريكية** لانصاف العرب أصحاب الحق الضائع . وبالطبع هذا لم يتحقق ابداً. ولكن حكام العرب لا يستطيعون التوقف عن بناء حساباتهم المستقبلية على أساس نتائج الانتخابات الأمريكية والاسرائيلية وأى من المرشحين موقفه معاد للعرب والحكم أكثر تأييداً وفى النهاية يبقى الوضع على ما هو عليه.

ولا شك أن فوز **نتنياهو** سوف يتيح الفرصة للعودة إلى سياسة **شامير** وهي **دعنا نتفاوض لسنوات وفى النهاية لن نعطيهم شيئا**.ولعل أول بشائر تطبيق هذه السياسة هو اعتراف جميع القادة العرب **بأن شيئا لن يحدث قبل الانتخابات الأمريكية فى نوفمبر** .وبعد الانتخابات لابد من الانتظار لشهور حتى تتضح سياسة الرئيس الجديد ثم يبدأ التفاوض لعام أو اثنين وفى العام الثالث يبدأ التحضير لانتخابات جديدة وبالتالى لا تستطيع أمريكا أو اسرائيل التفاوض أو تقديم أى شئ ولا يبقى أمام الحكومات العربية سوى **الانتظار** ومزيد من الانتظار حتى يقضى الله أمرا مكتوبا!.



المرحلية والردع في السياسة الاسرائيلية

عبد الغفار شكر

راهن الحكام العرب على فوز **شيمون بيريز** وحزب العمل فى الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة ،وعندما خسروا الرهان بفوز **بنيامين نتنياهو** وحزب الليكود تبين أنهم لا يملكون بوضعهم الراهن أى أوراق للضغط على اسرائيل تجبرها على مواصلة التسوية الجارية حاليا التى لا يرضى عنها الليكود ، رغم إنها لا تحقق الحد الادنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، ولا تحقق التكافؤ فى العلاقات العربية الاسرائيلية المزمع اقامتها فى اطار هذه التسوية .ومن الواضح أن خسارة الحكام العرب لن تقتصر على خروج بيريز من الحكم بل ستكون خسارة شاملة تتضمن كل ما تصور هؤلاء الحكام العرب أنهم قد حققوه فى مجرى التسوية لفتح الباب أمام تأسيس سلطة وطنية على جزء من أرض فلسطين يمكن أن تتطور مستقبلا إلى دولة فلسطينية مستقلة، وما سوف يترتب على فشل التسوية من عودة التوتر والعنف إلى المنطقة سواء فى مواقع الاحتكاك بين العرب والاسرائيليين فى جنوب لبنان وفى الضفة الغربية وقطاع غزة، أو داخل المجتمعات العربية نفسها ،حيث توجد **دائرة واسعة من القوى السياسية والشعبية المعارضة لمنهج التسوية الحالية، والتى سيشجعها عودة اليمين الاسرائيلى المتطرف الى الحكم على الضغط من أجل اعتماد سياسة عربية جديدة نحو** **إسرائيل** ،تقوم على عدم التفريط فى الحقوق العربية المشروعة ، وضرورة استخدام كل إمكانيات الأمة العربية للضغط على المجتمع الدولى للوصول إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربى الاسرائيلى الذى يهدد انفجاره هذه المرة ليس فقط منطقة الشرق الأوسط بل العالم بأسره.

على العكس من الوضع العربى فان اسرائيل ما زالت تمسك بيدها زمام الأمور وما زالت الطرف القادر على إملاء ارادته ، ولا يملك الآخرون ازاءها سوى المناشدة ، يستوى فى ذلك العرب والغرب والأمريكان. فقد حرص الاسرائيليون منذ البداية على حسن استخدام ما لديهم من نقاط قوة وما فى ايديهم من اوراق ضغط ، وأصروا على أن تتم عملية التسوية بشكل يحتفظ لهم بالقدرة على المناورة والمبادرة بما يمكنهم من اعادة النظر فيما يتم من اتفاقات اذا تعرضت أهدافهم للخطر فى أى وقت. ومن واجبنا أن نتعلم جيدا من خبراتنا فى **المواجهة** مع اسرائيل،وأن نفهم جيدا الأسس والقواعد التى تحكم السلوك الاسرائيلى ، فنحن لن ننجح فى تحقيق أهدافنا فى المرحلة الجديدة، إلا اذا عرفنا كيف نتعامل مع اسرائيل بما يضعف قدرتها على أن تكون لها دائما اليد العليا فى ادارة الصراع مع العرب.

فكيف تتصرف اسرائيل فى مواجهتنا ؟.

وكيف يتعامل العرب معها مستقبلا ؟.

المرحلية والردع

تعتبر المرحلية والردع من أهم الاسس التى حكمت النشاط الصهيونى طوال قرن كامل منذ المؤتمر الصهيونى فى بازل بسويسرا فى نهاية القرن التاسع عشر إلى اتفاقات **كامب ديفيد** مع مصر ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية واتفاقات **اوسلو** مع منظمة التحرير الفلسطينية فى نهاية القرن العشرين.

تتجلى مسألة **المرحلية** فى قبول الحركة الصهيونية في البداية بوطن قومى لليهود فى فلسطين ، ثم فى قبول قرار التقسيم ١٩٤٧ ، وفى ابتلاع فلسطين قطعة قطعة ، والتحرك نحو الاهداف النهائية خطوة خطوة. وتتجلى مسألة **الردع** فى حرص اسرائيل على امتلاك قوة عسكرية وامكانيات حربية تكفى لمواجهة العرب مجتمعين ، بحيث تجبرهم ليس فقط على عدم التحرك ضدها عسكريا بل والتفاهم معها سياسيا والقبول بتسويات لا تحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى يأسا من امكانية التغلب عليها عسكريا.

واذا كانت اسرائيل قد طبقت بنجاح هاتين القاعدتين فى الميدان العسكرى ، فانها تمكنت ايضا من تطبيقهما فى الميدان السياسى وفى نشاطها الدبلوماسى. وهناك

من الاحداث والوقائع في السنوات الأخيرة والشهور القليلة الماضية ما يؤكد أنها ما تزال تواصل هذا النهج بنجاح ،وهناك نماذج واضحة لهذا السلوك في الفترة الأخيرة في إطار العلاقات الناجمة عن التسوية الجارية حاليا للصراع العربي الاسرائيلي، نستعرض بعضها بما يتيحه الحيز المتاح لنا في هذا المقال.

التسوية المرحلية

المرحلية سلوك في إدارة الصراع يقوم على فهم الظروف السياسية المحيطة ومدى ملاءمتها للأهداف المطروحة وكذلك علاقات القوى الملموسة في كل وقت بين أطراف الصراع. وعلى ضوء هاتين الحقيقتين يتم صياغة أهداف مرحلية قابلة للتنفيذ ،ويشترط لنجاح المرحلية أن يتم دائما التعرف على الأوضاع القائمة واكتشاف وصياغة الاهداف ممكنة التنفيذ بشرط أن تكون مساعدة على الوصول إلى الاهداف النهائية ،وبذلك تكون **المرحلية خطوة نحو الاهداف الإستراتيجية** . وقد حرصت إسرائيل دائما على التزام هذه القاعدة في مواجهتها للعرب ،وهي تمارس هذا السلوك حتى الآن ، كما هو واضح من إصرارها على أن تتم التسوية مع الاطراف العربية على مراحل بما يمكنها من التقدم باستمرار نحو هدفها النهائي في ابتلاع كامل فلسطين وقبول الدول العربية لوجودها كجزء طبيعي من المنطقة والدخول معها في علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية كاملة. فعلت ذلك مع مصر ومع منظمة التحرير الفلسطينية وهي تصر عليه في أي تسوية قادمة مع وسوريا.

بالنسبة لمصر ، حرصت **إسرائيل أن يتم الصلح معها على مراحل.** وفي المرحلة الأولى يتم الانسحاب إلى خط **العريش رأس محمد** . وفي المرحلة الثانية يتم الانسحاب إلى **الحدود الدولية ما عدا طابا**،وترك للمرحلة الأخيرة بعض القضايا التي يتم حسمها على ضوء التطورات العملية أو من خلال **التحكيم** كما هو الشأن بالنسبة لطابا . ويرتبط الانتقال من مرحلة لأخرى اذا أقرت اسرائيل أن مصر قد نفذت التزاماتها المقررة بالنسبة للمرحلة السابقة.

وبالنسبة لاتفاق أوسلو الموقع في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فاننا نلاحظ أيضا أنه يتضمن مرحلة تمهيدية ،ومرحلة ثانية تشهد اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة واجراء الانتخابات الفلسطينية وبدء ممارسة السلطة الوطنية علي الضفة الغربية وقطاع غزة ،وهناك مرحلة أخيرة تحسم فيها المسائل الاساسية كالسيادة والحدود والمستوطنات واللاجئين والقدس.

ومن المهم هنا أن نلاحظ أن كل مرحلة تبدأ باتفاق جديد يناقش تفاصيل المسائل المطروحة لهذه المرحلة وهكذا فان اسرائيل من خلال نهج التسوية المرحلية تمسك بيدها دائما زمام الأمور في عملية الصلح وتسوية أي خلافات حول تنفيذ الاتفاق ، لأن الانتقال إلى المرحلة الجديدة رهن بموافقتها. وهكذا فان التسوية على مراحل تمكن اسرائيل من توجيه الحركة بما يضمن تحقيق اهدافها النهائية.

وفي دراسة حول اتفاق أوسلو نشرت ضمن سلسلة بعنوان «**قضايا المرحلة النهائية**» يكشف الباحث **د. مارك هيلر** بمركز يافا للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب هذه الحقيقة بقوله: «ان هذا الاتفاق هو في الحقيقة بمثابة تمهيد لبدء عملية التسوية، فهو ليس اتفاق سلام، وانما بداية لعملية متعددة المراحل تنتهي باتفاق سلام».

ويحدد هذا الباحث كيفية تقييم هذا الاتفاق والحكم عليه لمعرفة مدي التقدم الذي تم احرازه ،وهل هذا التقدم يكفي لكي تتخذ اسرائيل قرارا بالدخول في المرحلة التالية أم لا؟ ويقدم ما يسميه بمقياس أو معيار الاداء لمساعدة الحكومة الاسرائيلية على تقييم كل مرحلة وسد الثغرات التي يتم اكتشافها في الاتفاق،ويضم هذا المقياس العناصر التالية:

- **اداء السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة اعمال الإرهاب.**
- **التوقف عن الدعاية العدائية.**
- **اقامة المؤسسات الاقتصادية الوظيفية.**
- **انتهاج سياسة ديمقراطية.**

وعلى ضوء النتائج المحددة بمدى التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بهذه المعايير يتم التحرك نحو المرحلة الثانية أو ابطاء هذا التحرك أو المطالبة بتعديل الاتفاق نفسه، أي **أن المرحلية تمكن اسرائيل من خلق قيود سياسية واقتصادية لتكبيل** حرية الحركة للسلطة الفلسطينية واعادة النظر باستمرار فيما يتم التوصل اليه من اتفاقات.
بل إن هذا الباحث نفسه في حوار معه منشور بجريدة **هاتسوفيه** يوم ١٩٩٤/١٢/٣ حول مدى الحاجة الى تعديل اتفاق اوسلو قال «**ان هذا التعديل يحدث بالفعل في المفاوضات** الجارية. **حيث توضع شروط لتنفيذ بنود الاتفاق تعتبر تعديلا للاتفاق ذاته.**

ويؤكد أن إسرائيل تراقب الوضع من خلال محوري **الأمن والتطبيع**.حيث يعد الجانب الأمني على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للرأى العام الإسرائيلي وليس من الممكن تقييم هذا الجانب الا من خلال التعرف على**مدى نجاح سلطة الحكم الذاتى فى قمع ومعاقبة منفذى العمليات الارهابية في داخل أراضيها والتعرف على ما إذا كانت هذه السلطة تشارك في مكافحة الارهاب** وماإذا كانت قد أوفت بتعهداتها بشأن وقف الحملات الإعلامية المعادية لإسرائيل . كما يجب التعرف على كيفية تعاملها مع الشخصيات المتعاونة مع إسرائيل . وماإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد غيرت الميثاق الداعي الى ازالة إسرائيل من الوجود.

ويقول د. **مارك هيلر** في الحديث المشار اليه أنه فيما يتعلق بالانتخابات ، فمن الضروري اجراء تقييم ميداني للوضع يساعدنا على ايجاد اجابة لسؤال : أي شئ سيحدث في حالة ماإذا أجريت انتخابات في الضفة الغربية وغزة، وهذا حتى يمكننا التأكد من تمسكهم ببنود اتفاقية أوسلو ، والتعرف على ماإذا كانت غالبية الشعب مع التمسك بالاتفاق أم التنصل منه. وهو يعتقد أن نتائج هذه الانتخابات تحدد الى أي مدى يمكن لإسرائيل التقدم نحو باقي المراحل .

إننا هنا لسنا إزاء مجرد آراء يبديها باحث بل تؤكد الأحداث أن إسرائيل تتعامل بالفعل وفق هذه القواعد وأنها ماتزال حتى الان ترفض الانتقال الى المرحلة الثالثة من الاتفاق وتؤخر تنفيذ بعض التزاماتها للمرحلة

الثانية لعدم اطمئنانها أن الأوضاع الجديدة لاتضر بأمن إسرائيل من وجهة نظرها . وقد جاء نتنياهو **ليؤكد أن المعيار الوحيد لدى الحكومة الإسرائيلية الجديدة هو أمن إسرائيل ولاشئ آخر!**

وإذا كان هذا هو سلوك الحكومة الإسرائيلية برئاسة **شيمون بيريز** الذى اعتبره الكثيرون من الحمائم فإننا لاندهش من تصريحات **نتنياهو** بعد فوزه بمقعد رئيس الوزراء والذى يعتبر من غلاة الصقور والمتشددين فى إسرائيل أنه غير ملتزم بما تم توقيعه من اتفاقيات وأنه سوف ينفذ منها مالايتعارض مع أمن إسرائيل .**إن موقف نتنياهو لايختلف كثيرا عن موقف بيريز العملى من التسوية التى وقعها هو**.فكلاهما يتصرف بوحى قاعدة أساسية فى السلوك الإسرائيلى هى الاستفادة من مرحلية التسوية لتعزيز أمن إسرائيل والتنصل من أى التزامات تعاقدية بزعم أن تطبيقها لايسير كما يجب من الطرف الآخر.

الردع وعقاب مصر

أما بالنسبة لقاعدة الردع فإن تاريخ إسرائيل كله لايزيد عن كونه تطبيقاً مستمراً لهذه القاعدة فى علاقتها مع العرب وإصرارها على أن تتوفر لديها قدرة عسكرية أكبر من قدرة العرب مجتمعين ، وأن يكون لها حليف دولى قادر على المسارعة لنجدتها اذا اختل التوازن العسكرى بينها وبين العرب. وهى لم تتورع عن شن عمليات عسكرية وحروب وقائية ضد العرب تأكيدا للقدرة على الردع واجهاض أى قدرة عسكرية عربية محتملة مستقبلا كعدوان يونيو ١٩٦٧ وتدمير المفاعل النووى العراقى وإسرائيل تطبق قاعدة الردع فى علاقاتها الدبلوماسية كما تطبقها فى المجال العسكرى ، وهى لاتتورع عن اللجوء الى أسلوب الردع فى علاقاتها مع العرب حتى ولو كانوا قد وقعوا معها معاهدات للصلح ، كما هو الحال مع مصر مثلا.

يكفينا هنا أن نذكر بآخر الأمثلة للردع الإسرائيلى فى مجال العلاقات المصرية الإسرائيلية بالرغم من وجود معاهدة صلح بينهما وبالرغم من أن مصر تلعب دورا أساسيا للوصول الى تسوية سياسية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبين إسرائيل وسوريا ولبنان . والردع يعنى من الناحية العسكرية « **تقديم أدلة للخصم لايمكن إهمالها عن توافر المقدرة الثأرية التى تكفى معاقبته بالعنف عن أى محاولة من جانبه لإثارة الحرب لتحقيق كسب معين من ورائها على حساب الدولة الرادعة**». ويوضح الجنرال الفرنسى الشهير أندريه بوفر هذا المعنى عندما يؤكد «**أن هدف الردع هو عدم تمكين قوة معادية من اتخاذ قرار باستخدام القوة العسكرية ، أى جعل العدو يتصرف فى الموقف تحت دافع شعوره بوجود تهديد قوى ضده ، وبالتالى فان النتيجة المستهدفة تكون نفسية فى الأساس ويتعذر تحقيقها بغير الالتجاء الى التهديد**»

ولايختلف الحال كثيرا فى مجال السياسة والعلاقات الدبلوماسية حيث يمكن تطبيق هذه القاعدة فى مجال العلاقات بين الدول وممارسة نفس الأسلوب سياسيا أى باتخاذ اجراءات غير عسكرية ازاء السلوك والتصرفات التى تعتبرها الدولة تهديدا من أطراف أخرى لمصالحها وهو ماحدث بين مصر وإسرائيل ، عندما طالبت مصر بضرورة توقيع إسرائيل على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية كشرط لتوقيع مصر عليها .

وعندما دعت مصر الى **عقد قمة عربية فى الاسكندرية حضرها الملك فهد والرئيس حافظ الأسد** وأبدت موقف الرئيس السورى من ضرورة انسحاب اسرائيل الى الحدود الدولية وطالبت بابطاء التطبيع الى أن يتم انسحاب إسرائيل من كل الأراضى العربية المحتلة ، واعتبرت إسرائيل هذا الموقف نشاطا معاديا لها يتطلب اتخاذ اجراءات ثأرية لردع مصر عن مواصلة هذه السياسة . وقد نشرت صحيفة **هاآرتس** الإسرائيلية فى ١٢ يناير ١٩٩٥ نص تقرير لوحدة التخطيط بوزارة الخارجية الإسرائيلية أعدته عقب عقد قمة الاسكندرية يعتبر نموذجا لقاعدة الردع حيث طالبت باتخاذ اجراءات ثأرية ضد مصر اذا استمرت فى موقفها السلبى من إسرائيل واقترحت فى هذا الصدد:

- **نقل محادثات السلام الثنائية مع الفلسطينيين من القاهرة.**
- **توقف القيادة الإسرائيلية عن اخبار القيادة المصرية بتطورات مسيرة السلام.**
- **المطالبة بطرح موضوع مياه النيل فى المحادثات متعددة الأطراف .**
- **قيام إسرائيل بممارسة نشاط فى واشنطن لخفض المعونة الأمريكية المقدمة لمصر ، والتأثير على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا من خلال الطرق على موضوعى حقوق الانسان فى مصر وعلاقاتها المتزايدة مع ليبيا.**

وطلبت وحدة التخطيط بوزارة الخارجية الإسرائيلية بالضغط تدريجيا على مصر ، والتعرف على مدى تأثير كل خطوة تتخذها إسرائيل . أى معرفة الأثر النفسى الذى يحدث نتيجة للتهديد باتخاذ اجراءات ثأرية.

وهكذا فان إسرائيل لاتتورع عن استخدام قاعدة الردع التى طالما طبقتها عسكريا ضد الدول العربية وفى مجال السياسة مع مصر بعد انتهاء حالة الحرب ، ومن المؤكد أن هذا النهج سيستمر طويلا.

حول المستقبل

بالرغم من الضعف الواضح فى الموقف العربى ، وماأصاب العرب من تفكك ، ومسارعة بعض الأقطار العربية الى التطبيع مع إسرائيل قبل أن تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وقبل أن تجلو عن الأراضى العربية المحتلة فى فلسطين وسوريا ولبنان ، فانه مايزال بامكان العرب لو تداركوا الأمر واستعادوا قدرتهم على العمل المشترك مرة أخرى أن يوجهوا إسرائيل وأن يفسدوا ماتستهدفه من سياسة التسوية المرحلية ومن امتلاك القدرة على الردع.

ولعل الدعوة الى مؤتمر القمة العربى بالقاهرة يوم ٢١ يونيو ١٩٩٦ أن يكون بداية مواجهة عربية ناجحة لإسرائيل تكون قادرة على افساد مفعول المرحلية من خلال عمل عربى مشترك يقوم على تحديد أهداف واقعية لنضالهم فى كل مرحلة تتناسب مع قدراتهم الفعلية والظروف المحيطة بنضالهم ولاتتعارض مع أهدافهم النهائية ، بل يكون النجاح فى احراز هذه الأهداف المرحلية خطوة على طريق تحقيق أهدافهم النهائية . كما أن مواجهة سياسة الردع لاتتحقق بكفاءة مالم يطور العرب قدراتهم الذاتية الاقتصادية التى هى أساس أى قدرة عسكرية بحيث لايجدى أسلوب التهديد معهم ، وتتأكد إسرائيل أن أفضل وسيلة للتعايش مع العرب هو التسليم بحقوقهم والوصول الى تسوية سياسية عادلة شاملة بدلا من مواصلة نهج الخداع والردع.

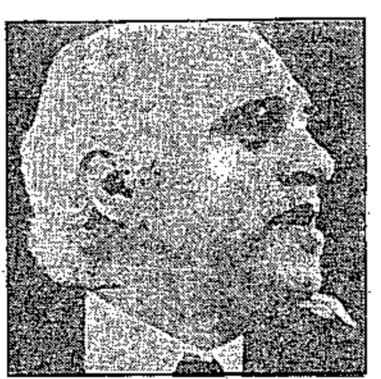
رحيق

السنين

د. سمير حنا صادق


لطيفة الزيات... و


فاطمة زكي و..


فؤاد محيي الدين من أعضاء اللجنة

** «انتم ملح الأرض.. انتم نور العالم، لا يوقد سراج ويوضع تحت المكيال بل على المنارة، فيضئ لجميع من في البيت» **

الانجيل متى:

اللجنة الوطنية للطلبة العمال

نوستالجيا

تتكون كلمة «نوستالجيا» من مقطعين: Nost وتعني **الحنين إلى شئ بعيد زمانا أو مكاناً** و al-gia وتعني **الألم**. ومن أمثلة **النوستالجيا** ما قاله الشاعر في المعلقة الشهيرة: **«قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل»** ومنها أيضا الحنين إلى ايام كان فيها الدين سلوكا مع الناس وهمسا بين الانسان وربه، ومنها ايضا تذكر ايام كان البيض ستة بقرش والكابوريا الدستة بقرشين، أو ما كان يطلق عليه في الادب الشعبي تعبير: أيام الجنه الجبس.

وقد اشعلت نيران **النوستالجيا** هذه الأيام احتفالات بمرور خمسين عاما على تكوين «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال».

فذلكة تاريخية

سنقدم في السطور التالية «فرشة» لما قد نكون قد نسيناه مما يلقى ضوءا على حاضرنا.

تركت الحرب العالمية الثانية مدا تحرريا في جميع بلدان العالم وكانت مصر بعد انتهاء الحرب مليئة بالتيارات السياسية. واستقطبت هذه التيارات في مصر في تحالفين أساسيين: تحالف الاستعمار والسراي والاحزاب الرجعية

،وتحالف القوى الشعبية واليسارية وحزب الوفد.

فبعد أن أدى حزب الوفد دوره في ضم صفوف الشعب وضمان أمان الجيش البريطاني في حربه ضد الفاشية، استغنت عنه السفارة البريطانية واطلقت يد السراي في تحطيمه. وقد تم اداء هذه المهمة اساسا بعمليتين: تحريض **مكرم عبيد** على الانشقاق وانشاء «**دار أخبار اليوم**».

في بدء الاربعينات انضم إلى حزب الوفد الشاب الثري اللامع **فؤاد سراج الدين**، وبعد أن بدأ نجمه يتوهج ويزدهر، شعر **مكرم عبيد**- الرجل الثاني في حزب الوفد وخطيب الحزب المفوه- ببداية افول نجمه، فشجعه السراي على الانشقاق ، فترك الوفد ومعه لفيف من محوسه (**الجمامصي وفوده الخ**)،واصدر «**الكتاب الاسود**» الذي طبعته السراي على نفقتها وكون حزبا هزيلا (الكتلة الوفدية) انضم إلى جبهة الاحزاب الرجعية المتحالفة مع السراي واهمها الاحرار الدستوريون والسعديون.

وكانت «**أخبار اليوم**» وبالا على حزب الوفد، وعلى الحركة التحررية عموما. وقد ساهم في انشائها **أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي**، وجند لقيادتها شابين تدربا في انجلترا في مدارس الصحافة المثيرة(رجل يعض كلب) في **صحف التابلويد** المشهورة: **الديلي ميرور والديلي ميل**. كما وضع في خدمتها كبار المتخصصين في الادارة الصحفية (**سيد ابو النجا** ، **قاسم فرحات**، **عبد الله عبد الباري**)،وأنشئ لها مبنى ضخم في شارع سمي شارع الصحافة تكريما لها ، وصدرت الصحيفة في عدد كبير من الصفحات . وضمت إلى محرريها عددا من كبار الكتاب أمثال **توفيق الحكيم والعقاد** الذي قام بحملة شعواء ضد الوفد وضد اليسار عموما كوفئ عليها بعضوية مجلس الشيوخ.

صدرت أخبار اليوم بمسلسل مثير عن «أسرار العلاقات بين الوفد والسراي» زيفت فيه حادث ٤ فبراير وشوهت صورة **مصطفى النحاس**، ولم تتورع حتى عن الحديث عن سمعته الشخصية، واشادت فيها ببطولة «**المليك الشاب**» مما دفع العديد من شباب مصر خصوصاً في الجيش إلى كراهية النحاس وحب الملك الفاسد. وتمكن بذلك **يوسف رشاد** (من الحاشية الملكية) من تجنيد عدد من الضباط(ومنهم **أنور السادات**) الف منهم «**الحرس الحديدي**» الذي حاول قتل **النحاس باشا** . وامتلأت اخبار اليوم بالاخبار المثيرة التافهة مثل تقرير عن لجوء جمل كان في طريقه إلى السلخانة إلى سراي عابدين وانقاذ السراي له من الذبح «بتوجيهات» من الملك -ولاحظ أيها القارئ العزيز استغلال ما يحمله الجمل في العقل الباطن الشعبي من قيمة تختلف عن البقرة أو الثور أو حتى عن فلاح المزارع الملكية. وكان من اظرف مواقف أخبار اليوم موقفها من حادث القصاصين الذي كسرت فيه رجل الملك في احدى مغامراته النسائية.. ولكن هذه قصة طويلة.

كان من عناصر هذا التحالف الرجعي ايضا ، منظمة شكلتها شركة قنال السويس الاجنبية لضرب النشاط النقابي في القنال . فانتقلت المنظمة إلى القاهرة .ونشرت اخبار اليوم سلسلة مقالات كتبها كاتب بريطاني بعنوان «رهبان الليل وفرسان النهار» زعم فيها بأن عدد «الاخوان المسلمين» يبلغ نصف مليون، في شعب تعداده حوالي ١٨ مليون . وفعل الاخوان المسلمون بالتحالف الرجعي ما فعلته الجماعات الاسلامية بانور السادات ، فبعد أن قاموا بمظاهرات تأييد للملك **فاروق (المليك الشاب- الفاروق)** وبعد أن أيدوا الديكتاتور **اسماعيل صدقي** في مؤامراته مع الانجليز وبعد أن اعتدوا بالضرب بالجنازير والعصى والسلاسل (لم تكن تكنولوجيا السيوف والسنج قد ظهرت بعد) على الشباب الوطني المخلص، طالبت الجماعة بالثمن، فلما رفض اصحاب الشأن، قاموا باغتيال (ضمن من اغتالوا) **أحمد ماهر** ثم **النقراشي**.

وكان يواجه هذا التحالف الرجعي تحالف آخر يتكون من حزب الوفد(خصوصا الطليعة الوفدية) بصحافته(المصري - الوفد المصري- صوت الأمة) وبعض الكتاب وقادة الفكر أمثال **محمد مندور** ، **لويس عوض** ، **عبد الرحمن الشرقاوي**، ومجموعات من الشباب اليساري في تنظيمات بعضها علني(**دار الابحاث العلمية- دار الفجر الجديد**) وبعضها سري.

وكما فعل **السادات** فيما بعد في العملية التي بدأها في اسيوط ، تركت الرجعية تأديب الشباب الوطني عموما إلى جماعة«الاخوان المسلمين» .وكان التأديب معنويا احيانا بالاتهام بالالحاد والفساد والانحلال والاباحية والعمالة، وماديا بالضرب بالسلاسل والجنازير والعصى بل والقتل احيانا أخرى.

ورغم قيام هذه المؤسسات (أخبار اليوم- الاخوان) وباقي جهاز الدولة عموما بمهامها في محاولة تحجيم المد التحرري السياسي الاجتماعي، فقد فشلت القوى الرجعية في تحقيق اهدافها. فلجأت السراي إلى تعيين **اسماعيل صدقي** باشا (الديكتاتور المشهور، صاحب مدرسة **تزوير الانتخابات الشهيرة**، **رئيس اتحاد الصناعات** ،ورئيس **مجلس ادارة العديد من الشركات البريطانية**)رئيسا للوزراء . وجاء الرجل وزعم في بياناته الأولى أنه رجل آخر جاء بأهداف أخرى طالبا من الشعب أن يعطيه فرصة ليحقق لمصر كل طلباتها.

المواجهة

رفض الشعب مؤامرات **صدقي** واطلقوا على مفاوضاته مع بيفن اسم «**مفاوضات بيفن : بيفن**» وتكونت «اللجنة التنفيذية العليا للطلبة» ثم تطورت بعد انضمام العمال إلى «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» وكان ضمن قادتها **لطيفة الزيات وفؤاد محي الدين وفاطمة زكي وسعد زهران**.وكان التفاعل شديدا بين اللجنة وجموع الشعب في جميع أنحاء القطر، وتبلور كفاحها في يومين مشهودين: يوم الجلاء (٢١ فبراير ١٩٤٦) حيث قامت جموع الشعب في جميع أنحاء القطر بمظاهرات واضرابات عن العمل تعبيرا عن سخطهم على الاستعمار البريطاني وحلفائه. وكانت من اعنف معارك هذا اليوم معركة كوبري **عباس** حيث اغلق الامن الكوبري على المتظاهرين وسقط منهم من سقط وغرق منهم من غرق وقتل وجرح باسلحة الأمن من قتل وجرح . ورد صدقي باشا على هذا التحرك الشعبي ببيان غبي وقح اتهم فيه المتظاهرين بأنهم من «الغوغاء والدهماء» وحاول تقسيم صفوف الحركة بفصل الطلبة عن العمال ورد الشعب على هذه الوقاحة بيوم الحداد (٤ مارس ١٩٤٦).

ورغم كل المحاولات العنيفة من جانب «الاخوان المسلمين» لتحطيم الحركة ، بخطب **مصطفى مؤمن** التي قارن فيها بين **اسماعيل صدقي والنبي اسماعيل** مطالبا باعطاء **اسماعيل صدقي باشا** فرصة لتنفيذ خططه ، وبتكوين «اللجنة القومية» التي فشلت منذ قيامها بل وانشق بعض اعضائها عن الاخوان. رغم كل هذا فقد نجحت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال في تحطيم خطط السفارة والسراي واضطرت السراي بعد كفاح طويل إلى إجراء انتخابات حرة بوزارة برئاسة **حسين سري** . فأتت الانتخابات بحكومة وفدية صرح رئيسها **مصطفى النحاس** بقولته المشهورة«**من أجل مصر وقعت المعاهدة مع الانجليز عام ١٩٣٦ ومن أجل مصر سألغي هذه المعاهدة**».


مصطفى النحاس


فؤاد سراج الدين

وعوقب مصطفى النحاس على فعلته بحريق القاهرة عام ١٩٥٢.

المشهد فى كلية طب جامعة فؤاد الأول:

قد تساعد هذه الصورة التفصيلية على اضاءة بعض أوجه العمل فى «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال».

كانت أغلب اجتماعات اللجنة تعقد فى مدرجات وملاعب كلية طب جامعة فؤاد. اليكم قائمة ببعض كوادر الحركة فى الكلية وسأذكر الاسم وبعده أهم ما وصل إليه من وظائف:

(المغفور له) فؤاد محيى الدين رئيس وزراء

حسن كامل عراض أستاذ أشعة

(المغفور له) ميشيل كامل منظر ماركسى

منير الطويل أحد أعمدة مديرية التحرير

وليم رزق الله الملاح أخصائى أمراض نساء

فتحى خليل الطبيب اليسارى المعروف

(المغفور له) عبد الغفار خلاف وكيل أول وزارة الصحة

عبد الواحد بصيلة عميد كلية طب الأزهر

شريف حتاتة الكاتب الروائى

على عبد القادر مدير مستشفى الجمعية الخيرية الاسلامية.

كانت مظاهرات طلبة الطب تلتحم مع مظاهرات المدارس الثانوية بالمنطقة ويقودها المغفور له آمال المرصفى (مدير المسرح القومى) والمغفور له **الهامى سيف النصر** (المحرر بروزاليوسف) وكان النظام يسود هذه المظاهرات (إلى أن يتدخل الأمن) وكانت تنشد بانتظام جميل نشيدا ألفه **عبد الواحد** بصيلة ولحنه **على عبد القادر** مطلعه.

يا شعب كم خض بحار الدماء. لا تبك فالآن وقت الفداء
هيا نحطم قيود العبيد
هيا ننادى بيوم الجلاء

وكانت أهم القوى المواجهة لهذا التحرك هو تشكيل «الاخوان المسلمون» بكلية الطب بقيادة الشاب الأنيق السكندرانى المظهر «حسان حتحوت» ، الطبيب البارز فى الكويت الآن.

المغزى ودروس التاريخ:

الدرس الأول:

اذا الشعب يوما اراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر
ولابد لليل أن ينجلى ولابد للقيد أن ينكسر

الدرس الثانى:

من الخطأ والخطر والخطل إهمال دور الطبقة المتوسطة وطليعتها من الطلبة خصوصا فى كفاح دول العالم الثالث للاستقلال. وقد انتشرت بين اليساريين شعارات تزدرى هذه الطبقة ولعل اتعسها مقالات **على صبرى** فى الجمهورية مما أدى إلى سقوط هذه الطبقة فى يد اعداء التحرر والتقدم وهى شعارات لا تعبر الا عن كل سطحية وغباء وكراهية الثقافة العميقة.

الدرس الثالث:

إن اشدى اعداء التقدم والتحرر واخطرها هى الحركات التى تنسب نفسها للدين خصوصا فى شعب نصفه أمى . ولابد أن يعلم زملاؤنا ومواطنونا من الأبرياء المخدوعين بهذه الحركات أن هناك ادارة خاصة فى **المخابرات الامريكية C I A** وظيفتها ادارة هذه الحركات عن بعد سواء اكانت اسلامية فى افغانستان أو مصر أو لامية فى التبت أو كاثوليكية فى بولندا وأمريكا اللاتينية.

الدرس الرابع:

إن أهم عامل فى التنمية والتقدم وتوفير وسائل السعادة للمواطنين هو تحرير الارادة.

الدرس الخامس:

إن الحركة الشعبية التى ينضم فيها الرجل والمرأة والمسلم والقبطى والطالب للعامل هى القادرة على تحريك المستحيل . أما الحركات الارهابية التى تقتل فرداً أو آخر فهى فاشلة فلا جدوى منها الا تحقيق اهداف اعداء الشعب.

الدرس السادس:

إن لفيفا من الشباب قد استطاع باخلاصه وتضحيته ووعيه العلمى السليم وحبه الحقيقى لوطنه ولمواطنيه وتقديره لأهمية اشتراك الشعب جميعا فى الكفاح . أن يهزم اعتى القوى الرجعية . ويستحق هذا الشباب منا أن نقول له ما قاله **السيد المسيح** لتلامذته **«أنتم ملح الأرض.. انتم نور العالم».**

شهاب سعد

كل الناس تموت لكن بعضهم فقط يعيش

فهم **شهاب سعد** الحياة بالمعنى الصحيح واعتبرها معنى وقيمة واشتباكاً وموقعة، فلم يرفع الرايات البيضاء أمام المرض. ورغم عنفوان العواصف التي واجهت هدف الاشتراكية لم يتقبل شهاب العزاء ولم يعتذر عن التضحية لاسباب صحية، ولم يتخلف عن مناسبة كفاح بادعاء صعوبة الشرط الموضوعي، ولم ينكس رايته انتظارا لفرصة مواتية، فظلت رايته دائما راية الحياة والمقاومة.

وليس هناك معنى أعمق للحياة وجمال النفس وصلابة الانسان أكثر من هذا المعنى الذي جسده إنسان رقيق هادئ كالنسمة ارتبطت صلابته بجدارة الوعي التي تلمح اشعة الضوء، في كل الظروف ، وجمال النفس التي تعشق الخير.. وقوة الارادة التي تتحدى الاحباط فتمد شرايينها للحياة في كل اتجاه...

هيأته هذه الصفات الجبلة للالتقاء بالاشتراكية التي جعلت من كرامة الانسان رسالتها، فساهم بدور بارز في تأسيس **نادى الفكر الاشتراكي** في الجامعة، وأسرة **عبد الحكم الجارحي** في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مشاركا في ندوات الجامعة ومظاهراتها ضد خط التبعية والاستبداد، وفي انتفاضة الشعب المصري ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ دفاعا عن حق الشعب في الخبز والحرية.

وظل شهاب على ايمانه بالاشتراكية عن قناعة برفض سلطة البرجوازية البيروقراطية ورأس المال الكبير التابع وعن **يقين بقدرة الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وكل الكادحين في شق طريق الثورة الاشتراكية**، وعن ايمان بمطالب الحريات الديمقراطية ببعدها الاجتماعي والوطني كرافعة للنضال الاشتراكي ورفع شهاب هذه الرايات في كل المعارك وآخرها معركة مجلس الشعب الأخيرة التي خاضها بشعار **«بديلا عن الفساد والارهاب»**.

ورغم معارضة الاصدقاء والرفاق لإقدام شهاب على هذا الاشتباك الأخير لما يتطلبه من جهد فائق لقلب فاجأته أكثر من أزمة ، في دائرة مدينة نصر التي لم تكن موقع نفوذ محتمل لليسار ، فان صاحب القلب الشجاع أصر على الاشتباك وقد وجد في المعارك متعته مازجا بين الحياة والقتال بعنف النسور ورقة المتفائل.. فساندته في معركته قوى اليسار بتركيز خاص على **حزام الفقر الذى يلف المدينة والمواقع العمالية التي تحيط بها على التخوم**.. واثبت شهاب خلال هذا الاشتباك ان المعارك لا تخسر أبدا ، وان مقعد البرلمان ليس المبرر الوحيد لقبول الاشتباك، وأن كل موقعة تمثل خطوة على الطريق..

وعندما اقتربت الانتخابات من نهايتها ، وبدأت إجراءات منع المسيرات والمواكب وتزوير عشرات الالاف من البطاقات الانتخابية في الفضيحة الشهيرة نصحه الاصدقاء - من أجل راحة القلب المجهد- بالانسحاب ببيان معلن، بعد ان قال كلمته، ولكن صاحب القلب الشجاع قال ان هذا الانسحاب نفسه معركة، وأكد أنه لن ينسحب منفردا ، وبالفعل قاد مظاهرة المرشحين ضد التزوير، في أول مظاهرة سياسية يعرفها شارع عباس العقاد في كل تاريخه.

وقد انتمى شهاب لطراز من المناضلين لم يخف وجهه لكنه لم يفتش بعقلية الحلقيين عن نقاط الاختلاف فقط ليتيم بها احتفالا بثوريته ويحيطها باسوار الجيتو المغلق، بل **سعى دائما إلى نقاط الالتقاء ليصنع منها رافعة للتضامن والوحدة** ووسيلة لتوحيد الضربات تشارك مع الشيوعيين واليساريين في معاركهم في الدقي ودير الناحية وشرق القاهرة وفي انتخابات نقابة التجاريين، التي دخل مجلسها عضوا منتخبا مع كتلة اليسار..

وفي السجن أيضا الذي دخله شهاب مدافعا عن الاستقلال الوطني ضد التبعية وعن الحريات الديمقراطية ضد الاستبداد وعن الاشتراكية ضد الحرمان أكد صاحب القلب الشجاع كل معاني حياته، لا مع السجن والسجان فقط، بل مع كل الرفاق ، فكان أول من يتقدم لغسل الصحون ومسح البلاط وقد أحب في الحياة متعة العطاء.

وكثيرا ما سخر شهاب، خريج الاقتصاد والعلوم السياسية من «أساتذة» العلوم السياسية الذين اكدوا بثقة لا يحسدون عليها سقوط الشيوعية وانهيار الاشتراكية وان الرأسمالية هي نهاية التاريخ مؤكدا على قدرة المشروع الاشتراكي على تجاوز ازمته وتجديد شبابه ومراجعة اخطائه ،فهو مشروع الانسان وحلمه التاريخي.

ولم يفقد شهاب تركيزه حتى اللحظة الأخيرة ، فعندما زرته آخر مرة في غرفة العناية الفائقة بوحدة د.**شريف مختار** بالقصر العيني كان يطالع أنباء فوز **نتنياهو** ويتوقع صعود الانتفاضة الفلسطينية وتشديد القوى الوطنية لنضالها ضد التطبيع ملتزما بشعار دولة ديمقراطية علمانية على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

وقد استعدت صورة شهاب وأنا اشاهد فيلم **القلب الشجاع** وأميرة ويلز تدعو وليم والاس قائد حرب التحرير لتقديم التماس عفو للملك حتى يعيش فأجابها كل الناس تموت لكنهم لا يعيشون كلهم.

وأدركت سر اصرار القلب الشجاع على مواصلة الاشتباك دون اعتذار بالمرض، حتى خرج جثمانه ملفوفا بعلم مصر الذى رفعه شهاب والتف به عند رحيل الجسد.

مدحت الزاهد

مصر

قبل أن نفاجأ بقانون عمل من عصر العبيد

حسن بدوى

مشروع قانون العمل الموحد .. هل تاه فى فرحة الخصخصة؟

المشروع انتهت صياغته النهائية فى منتصف العام الماضى . وطار به وفد الحكومة واتحاد نقابات العمال إلى جنيف لعرضه على خبراء منظمة العمل الدولية ، ثم عرض على مجلس الدولة فى مصر فأبديا عليه العديد من الملاحظات .. وتوالت التصريحات عن تقديمه لمجلس الشعب خلال الدورة التى ستنتهى بعد أسابيع قليلة.

ومع التغيير الوزارى وتولى د. **كمال الجنزورى** رئاسة الحكومة تغير المسار بقرارات مجلس الوزراء فى ١٤ فبراير الماضى بطرح عشرات من شركات القطاع العام للبيع بالجملة.

ولأن هذا القطاع يمثل ثروة مصر القومية ، وعماد الاقتصاد الوطنى والصناعة المصرية ، ولأنه يعنى مستقبل مليون عامل به وأسرهم ، كما يمس مباشرة حياة الشعب المصرى بأسره ، تكتلت جهود النقابيين والمثقفين والخبراء والأحزاب والقوى السياسية الحريصة على تماسك كيان الوطن ومستقبله واستقراره للدفاع عن القطاع العام ووقف بيعه واسترداد مابيع منه وإصلاحه.

وإذا كان إصرار المؤسسات المالية الدولية (**صندوق النقد والبنك الدوليين**) على التعجيل ببرنامج الخصخصة ، يساندها فى ذلك المستفيدون داخل مصر من عمليات البيع بالجملة ، والمتربحون من وراء هذا الإهدار للمال العام ولثروة مصر ، أهم أسباب تأجيل الحديث عن **قانون العمل الموحد** فان سببا آخر للتأجيل هو اقتراب معركة انتخابات النقابات العمالية وممثلى العمال فى مجالس الإدارات التى ستبدأ بعد شهرين ،بالإضافة إلى انتخابات المجالس المحلية ، وعجز القيادات العليا لاتحاد نقابات العمال، التى تعين بموافقة أمين عام الحزب الحاكم ، وتقارير جهات الأمن ، عن تحمل تبعات تبرير سياسات الحكومة فى عمليات الخصخصة ، جنبا إلى جنب مع تبرير **مشروع قانون العمل** الذى مازال رغم إجراء تعديلات على مسوداته التى بلغت ١٦ مسودة - مليئا بالقنابل والألغام التى تهدد الاستقرار والأمن الاجتماعى.

ربما كان أفضل

وربما كان هذا التأجيل مفيدا إذا أحسنت قوى الضغط الاجتماعى المنحازة لمصالح العمال والمنتجين ، ومستقبل الوطن، استخدام فعالياتها لإزالة هذه الألغام من مشروع القانون قبل عرضه على مجلس الشعب.

فالمشروع مازال يطلق سلطات صاحب العمل فى فصل العمال وتخفيض أجورهم إلى الحد الأدنى للأجور وتغيير وظيفتهم تغييرا جوهريا عما هو متفق عليه فى العقد ، وإغلاق المنشآت لأسباب اقتصادية دون أية التزامات تجاه العمالة ، ويضع عقبات عديدة أمام ممارسة العمال لحقهم فى الإضراب عن العمل ، تجعل ممارستهم له فى كل الأحوال محل مسائلة قانونية وعقاب فضلا عن تجاهله النص على عقود العمل الجماعية التى تحدد واجبات وحقوق العمال ، ويمكن المحاسبة على أساسها . وتجاهله وضع آليات محددة تضمن تحسين الأجور وشروط وظروف العمل بما يتوازن مع الغلاء المتصاعد والتضخم وتدهور بيئة العمل.

ورغم هذا كله - وغيره من ألغام مشروع القانون - يدعي المدافعون عنه أنه يقوم على فلسفة تحرير أطراف العمل وبناء العلاقة بينها على التفاوض والتعاقد ، ويدعون أن هذا أفضل للعمال من القرارت السيادية ..

ولكن هذ الادعاء سرعان مايتكشف زيفه ، مع التسهيلات والامتيازات المتوالية لأصحاب رؤوس الأموال ، والقيود المتصاعدة على حريات العمال فى إنشاء منظماتهم النقابية المعبرة عن مصالحهم ، واختيار ممثليهم فيها وإدارة عملها وأنشطتها ، وفى ممارستهم للسلاح الوحيد الفعال الذى يملكونه ، وهو الإضراب عن العمل .

فكيف تكون العلاقة التفاوضية إذن بين طرفين يملك أحدهما كل الأسلحة ، الثروة والسلطة وأجهزة الدولة والقانون ويجرد الآخر من كل الأسلحة؟

معلومات

قانون العمل الموحد ، بدأ إعداد مشروعه بقرار من منظمة العمل الدولية ، وتم تكليف د. **أحمد حسن البرعى** الأستاذ بحقوق القاهرة ليكون خبيرا مصرياً مشرفاً على المشروع .

أولى جلسات إعداد المشروع كانت أواخر عام ١٩٩١ عقب إصدار قانون قطاع الأعمال (٢٠٣) الصادر فى ١٩ يونية ١٩٩١ ليدشن مرحلة إنهاء وجود القطاع العام والاكتفاء بقطاعين فقط حكومى وخاص.

وكان قانون قطاع الأعمال - رغم أنه خاص بتحديد الأوضاع الاقتصادية للشركات ، وليس بعلاقات العمل - قد ألغى القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين فى القطاع العام ، وجعلهم خاضعين لقانون العمل الفردى ١٣٧ لسنة ١٩٨١ لحين إصدار قانون جديد للعمل الموحد.

استغرق إعداد القانون ثلاث سنوات بالإضافة إلى نصف عام لإدارة جلسات استماع

حوله، ومنذ عرضه على منظمة العمل الدولية في جنيف - يونية ١٩٩٥ -ثم على مجلس الدولة وأبديا ملاحظاتهما على بعض المواد ، أعيد المشروع الى أدراج الحكومة انتظاراً للوقت المناسب من وجهة نظرها لإيقاظه من نومه.

أعد المشروع فريق من القانونيين بقيادة د.البرعي، ورجال قانون يمثلون اتحاد نقابات العمال وجمعية رجال الأعمال(وهي نبت شيطاني لايعرف أحد أي قانون يحكم عملها وينظم علاقتها بمنظمات وأجهزة النظام القائم) واتحاد الصناعات ووزارتي العمل والتأمينات.

(وعقدت عشر جلسات استماع شارك فيها مندوبون محددون عن تلك الجهات في الفترة من يناير حتى مايو من العام الماضي.

ورغم ماتم من تعديلات على المسودات الستة عشرة فان المشروع مازال مليئاً بقنابل شديدة الانفجار تهدد استقرار وأمن الوطن..

تمهيد

* هل نحن في حاجة إلى قانون موحد للعمال؟

أم أنه من الأفضل الاستمرار بقانون العمل القائم؟

** الإجابات تختلف طبقا لاختلاف المصالح والوعي بها .

الواقع يقول إنه لاتوجد قطاعات اقتصادية في مصر سوى القطاع الحكومي والقطاع الخاص .. فما يسمى الآن بالقطاع العام يدار بسياسات ومنهج وبعقلية القطاع الخاص ، بل إن ادارته الفعلية في أيدي رجال الأعمال ، ولعل هذا يفسر طرح التحركات الشعبية التي تتم الآن للدفاع عن القطاع العام لشعارات إصلاحه أيضا وتطهيره.

هذا الواقع يفرض وجود تشريع واحد لعلاقات العمل يعالج الاختلالات العديدة والفروق الشاسعة بين أوضاع ودخول العاملين وشروط العمل المتباينة طوال الثلاثين عاماً الماضية .

سادة وعبيد

وهنا تنشأ الاختلافات تبعا لاختلاف المصالح .

رجال الأعمال والفاسدون من أصحاب رأس المال ، تلك الجبهة الضيقة تطلب علاقات عمل متحازة لهم مائة في المائة، «فالمنشآت ملكهم،ورأس المال يخصهم ، ولاحق للعمال سوى في العمل باذعان ، وبدون عقد يتضمن الحقوق والواجبات .. ومن ثم لاحق له في التفاوض .. والاعتراف بتنظيم نقابي ، وبالتالي الحوار مع أطراف عمل ، لأن طرف العمل الوحيد هو السيد ، والسيد هو صاحب رأس المال ، أما العامل فعبد - آلة - تستهلك ثم تلقى إلى الشارع خردة ، والدولة مجموعة موظفين عند هذا السيد لتنفيذ أوامره».

مطلوب قانون للتأمينات يعيد أموال العمال إليهم

هذه هي أفكارهم كما طرحوها في جلسات الإعداد والاستماع حول مشروع القانون .

رأي نقيض يقول: لأن المجتمع في أيدي أمثال هؤلاء .. ولأنه لايتوقع صدور تشريع في أوضاع كهذه إلا بهدف القضاء على الأخضر واليابس في المجتمع لصالح حفنة لصوص ، أو فاسدين .. علينا أن نملأ الدنيا ضجيجا لعدم إصدار أي تشريعات .. والعمل بالتشريعات القائمة .. ورغم مشروعية مثل هذه التخوفات ، لاضجيج وقع ولا أوقفت تشريعات فاسدة عن الصدور .. باستثناءات قليلة ووجهت بالضجيج والحركة المنظمة كمعركتي الصحفيين (حتى الآن) والفنانين منذ أعوام قليلة.

تشريع موحد ولكن

رأي ثالث يقول.. نعم نحتاج لتشريع موحد لعلاقات العمل .. ولكن بعد إطلاق آليات المجتمع الديمقراطية ، خاصة إطلاق حرية التنظيم النقابي كاملة، وحق ممارسة الإضراب عن العمل دون شروط . كشرطين أساسين للمفاوضة الجماعية المتكافئة بين أطراف العمل التي هي روح التشريع الجديد المطلوب إصداره.. وأيضا بعد تعديل قانون التأمينات بحيث تعود أموال العمال للعمال . يديرونها ويستفيدون بعائدها لصالحهم ، ولاتستولي عليها الحكومة لتستخدمها ضدهم! وبعد تعديل قانون التعاونيات ليطلق حركة التعاون ويشجع على تجميع المدخرات العائلية.

ويشرط أن ينص تشريع العمل الموحد على الحفاظ على المكتسبات العمالية القائمة في التشريعات الحالية وفي الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر كحد أدنى .. يتم التفاوض على أساسه ، ويشرط أن ينص التشريع على عقد عمل جماعي لكل منشأة ومهنة وصناعة تكون النقابة طرفا فيه.

والعاملون بالحكومة أيضاً

بل إن قانون العمل الموحد يجب أن يشمل العاملين بالحكومة أيضاً..

فاتفاقية علاقات العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٨ التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ، تنص على حق الموظفين الحكوميين في الحماية ضد كافة أعمال التفرقة المناهضة للنقابات وحقهم في التنظيم النقابي والحماية ضد كافة أعمال التدخل في تكوين المنظمة النقابية أو تسيير أعمالها أو إدارتها وتكفل استقلالها الكامل عن السلطات العامة وتحظر فصل الموظف بسبب عضويته في منظمة نقابية أو اشتراكه في أنشطتها ، وتقديم كافة التسهيلات لتلك المنظمات لتمكينها من ممارسة مهامها بسرعة وكفاية سواء في غير ساعات العمل أو أثنائها.

وتنص الاتفاقية على حق هؤلاء الموظفين ومنظماتهم النقابية في التفاوض حول شروط وظروف الاستخدام ، من السلطات العامة المعنية ، واستخدام آليات للتفاوض ، وحقهم في استخدام الوساطة والمصالحة والتحكيم وكل آليات التفاوض . والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية اللازمة للممارسة الطبيعية للحرية النقابية.

هذه الاتفاقية لابد أن توقع الحكومة عليها ، وأن تؤخذ في الاعتبار عند وضع تشريع موحد للعمال حتى لايصبح لدينا خمسة ملايين عامل بأجر في القطاع الحكومي - يحصلون في المتوسط ٢٥ مليون نسبة - يتقاضون الحد الأدنى الأجر الأساسي ، وعلاوة تتراوح بين جنيهين وخمسة جنيهات سنويا ، في مجتمع تقفز أسعاره منذ عشرين عاما بشكل أسبوعي أو شهري.

* كيف يتم التفاوض إذن ؟ وماشروطه؟

وماذا نريد ويريده الآخرون من هذا التشريع الموحد؟

** للاجابة حديث آخر.

كيف السبيل إلى..
انتخابات نقابية نزيهة؟

بدأت وزارة القوى العاملة، بالتنسيق مع الاتحاد العام لعمال مصر، في الاستعداد للانتخابات النقابية التي ينتظر إجراؤها في الخريف المقبل. وحيث إن القانون القائم لا يزال يحظر تشكيل أكثر من تنظيم نقابي عمالي واحد في البلاد ، فان من الضروري أن نمعن التفكير في الوسائل التي تكفل قيام تنظيم نقابي يعبر حق التعبير عن ارادة الجماهير العمالية العريضة ويكتسب ثقتها ويستطيع أن يقودها بشكل يعكس كافة طموحاتها وآمالها في خضم عملية التحول الجارية على قدم وساق إلى اقتصاد السوق وآلياته.



والمعتاد في غير مصر من البلاد أن تجرى الانتخابات النقابية من خلال مؤتمر عام أو جمعية عمومية للتشكيل النقابي ، سواء كان لجنة نقابية على مستوى المنشأة أو نقابة عامة للمهنة أو المهن المتشابهة أو الاتحاد العام نفسه. ويتضمن هذا الاسلوب محكا عمليا وواقعيا للحكم على المرشحين من خلال المناقشات التي تجرى حول الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الاجتماع، ومن خلال المعايشة والاحتكاك المباشرين بين المرشحين والناخبين على مدى انعقاد الاجتماع . ولقد كان هذا هو النظام المتبع أيضا في مصر حتى عام ١٩٦٤، عندما انعقد آخر مؤتمر عام لاتحاد العمال في الغرفة التجارية بالقاهرة، وقال فيه أعضاء المؤتمر كلمتهم ، حيث حجبوا أصوات الاغلبية عن قيادة التنظيم النقابي في ذلك الوقت وأعطوها لغيرهم ممن رأوا من خلال المناقشات أنهم أجدر بتولي قيادتهم، وذلك على الرغم من هيمنة الاتحاد الاشتراكي حينئذ، وتأييده للقيادة النقابية القائمة، وهو ما كفل لها الاستمرار في مواقعها مع بعض التغييرات رغم تأخر ترتيبها في قائمة التصويت.

وعندما حل موعد الانتخابات التالية، كانت البلاد قد تعرضت لكارثة حرب ٥ يونيه ١٩٦٧ وارتفع شعار لا صوت يعلو على صوت المعركة، وتقرر تأجيل كافة الانتخابات العمالية وقتها خشية ما قد تسفر عنه من تحركات عمالية على غير هوى السلطة. ولم تعقد الانتخابات النقابية حتى وقعت حركة ١٥ مايو ١٩٧١ وقام **أنور السادات** بحل التنظيمات العمالية القائمة وأمر باجراء انتخابات جديدة للتخلص من القيادات النقابية التي كانت تدين بولائها لما كان يسمى حينئذ بمراكز القوى. وتفتق ذهن القائمين على الانتخابات عن حيلة ماكرة للسيطرة على نتائجها وضمان تصعيد العناصر التي يريدها النظام الحاكم إلى قيادة التنظيمات النقابية. فقد تقرر عدم عقد جمعيات عمومية أو مؤتمرات عامة بالمعنى المعروف ، وأن تجرى الانتخابات عوضا عن ذلك في غرف مغلقة. وحيث إن القانون كان يشترط حصول المرشح على شهادة تزكية من الاتحاد الاشتراكي، وأن الذي كان يصدر هذه الشهادة للمرشحين النقابيين هي أمانة العمال في الاتحاد الاشتراكي ، فقد قامت الأمانة بالتحكم في هوية المرشحين على كافة المستويات وفقا لتقرير الأمن ولمعرفتها الشخصية بالمرشحين. ثم أعدت الأمانة قائمة بالمرشحين للمجلس التنفيذي للاتحاد العام للعمال تعكس طبيعة التحالف القائم حينئذ في قيادة الاتحاد الاشتراكي. وكان على مندوبي النقابات في انتخابات المجلس التنفيذي أن يلتزموا بهذه القائمة، وكادت تحدث كارثة عندما حاولت السيدة **عائشة عبد الهادي** صاحبة النفوذ الكبير في ذلك الحين في أوساط عمال الكيماويات أن تخرج على هذا الالتزام وتسقط بعض العناصر التي لا تحظى بشعبية نقابية، وجرى بذل جهود محمومة لإثنائها عن هذه المحاولة ، وقد كان.

ومنذ ذلك الحين والانتخابات النقابية تجرى في غرف مقفلة. الجمعيات العمومية تعقد في مواعيد، والانتخابات تعقد في مواعيد مختلفة، ولا يزال هذا الاسلوب يحقق للسلطة ما تريده من التحكم في نوعية القيادات النقابية في البلاد. فالانتخابات التي تجرى في المنشآت ، انتخابات اللجان النقابية، يمكن التأثير عليها من خلال سلطة الادارة وتدخلات أجهزة الأمن بحيث لا تتسلل إليها أغلبية مناوئة. مما يساعد على التحكم في نوعية مندوبي اللجان إلى انتخابات النقابة العامة. أما النقابة العامة فالسيطرة على انتخاباتها أمر سهل . فالقانون يشترط أن تودع اللجان النقابية أوراقها لدى النقابة العامة قبل إجراء انتخابات النقابة. ومن ثم فان القيادة القائمة للنقابة تكون هي الجهة الوحيدة التي تعرف أسماء مندوبي اللجان النقابية وعناوينهم ومن ثم لا يسهل على أحد غيرها (باستثناء أجهزة الأمن طبعا) معرفة طريقهم والاتصال بهم، ثم ان هذه القيادة هي التي تتولى استقبال المندوبين عند حضورهم إلى القاهرة من أجل الانتخابات وتسكينهم في الفنادق وصرف بدلات السفر والهدايا لهم: والتربيط معهم «بقراءة الفاتحة» والتعاهد على انتخاب القائمة التي أعدتها قيادة النقابة. أما المرشح الخارجي، أي من خارج قائمة النقابة، فانه في أغلب الاحوال لا يرى معظم المندوبين إلا على باب النقابة العامة صبيحة يوم اجراء الانتخابات . ويحدث في معظم الحالات أن يحرص غالبية المندوبين على تجنب المرشح الدخيل خوفا من اغضاب قيادة النقابة .ومن ثم فلم يحدث خلال الفترة من ١٩٧١ وحتى الآن أن تسلل مرشح مستقل عن قيادة النقابة، أو منتم إلى حزب معارض لحزب الحكومة ، إلى صفوف أعضاء مجالس ادارات النقابات العامة إلا في أقل القليل . أما مجلس ادارة الاتحاد العام للعمال. فقد انتخب بالتزكية في معظم الدورات طوال هذه الفترة، خاصة و أن اللوائح الأخيرة تتطلب أن تزكي النقابات العامة مرشحيها

لانتخابات مجلس ادارة الاتحاد.

فماهو السبيل إذن للخروج من هذه الدائرة الجهنمية؟.

من بين السبل التى قد تتبادر إلى الذهن أن تتكاتف أحزاب المعارضة لاعداد قوائم موحدة لانتخابات النقابات العامة والاتحاد العام للعمال. ولكن هناك محظوران فى هذا الصدد الأول ، أن تنشط هذه الاحزاب أولا فى انتخابات اللجان النقابية، وهذا أمر يستحيل تصوره نظرا إلى كبر عدد هذه اللجان والذى قد يزيد عن ثلاثة آلاف لجنة؛ ولأن السلطة لن تسمح لأحزاب المعارضة بالحركة داخل المصانع والشركات والدوائر الحكومية. ومن ثم فان الأحزاب السياسية المعارضة لن تستطيع فى اطار اللعبة السياسية الحالية فى مصر أن تضمن وجود عدد كاف من أعضاء مجالس ادارات اللجان النقابية ممن ينتسبون إليها ويقبلون أن يترشحوا فى انتخابات النقابة العامة باسمها؛ هذا اذا أغفلنا ما قد تمارسه أجهزة الأمن والادارة من ضغوط على مثل هذه العناصر للتراجع عن هذا النوع من التهور . والمحظور الثانى ، أن من المؤكد أن بعض احزاب المعارضة ستتحالف مع الحزب الحاكم للحيلولة دون تسلل من يسمون بالاسلاميين إلى قيادة التنظيم النقابى العمالى على كافة مستوياته . وأن برنامج هؤلاء لن يتسع لكثير من فصائل المعارضة الأخرى بما يسمح بتكوين جبهة موحدة من الجميع.

فهل من سبيل آخر؟.

قد يتساءل سائل وهل الأمر يستحق كل هذا الاهتمام ؟ ونقول نعم . لأنه ان كان للتنظيمات العمالية ثمة أهمية، فانها تكون فى ظل اقتصاديات السوق وآلياته. ففى ظل ما يسمى بالاقتصاد المخطط (تجنبا لذكر كلمة الاشتراكية المثيرة لذكريات تؤلم البعض) كانت الدولة تتدخل فى كثير من الأحيان لحماية العمال وارساء دعائم العدل الاجتماعى، إما انحيازا منها إلى الطبقات الكادحة أو تجنبا لصراعات قد تعرض النظام القائم إلى مشاكل هو فى غنى عنها. ومع التحول عن الاقتصاد المخطط إلى آليات السوق والاقتصاد الحر فاننا ، كما يقولون ، نعود إلى المربع رقم واحد الذى نشأت فى ظله أصلا النقابات العمالية. هنا يصبح العامل فى حاجة إلى تنظيم يحميه من عسف آليات السوق . ويصبح فى حاجة إلى تكتل يلم شمل العمال ويوحد كلمتهم فى مواجهة قوى رأس المال التى لا تبحث الا عن مصالحها المالية أولا وأخيراً.

ولنضرب فى هذا الصدد مثلين: الأول . نظرى وعام، وهو أن البطالة جزء لا يتجزأ من آليات السوق تكيف بها الأوضاع المتعلقة بأحد طرفى الانتاج ألا وهم أرباب العمل ، دون أن يكون للطرف الآخر، أى العمال ، أى دخل فى



السيد راشد

الوفاق مع الحكومة

التحكم فى مسارها . ولم تعد البطالة ترحم فى الاقتصاد الحديث أى فئة من القوى العاملة، سواء ما يسمى بأصحاب الياقات الزرقاء أو بأصحاب الياقات البيضاء . بل أن الخطر المحدق بالفئة الثانية، التى كانت محظوظة إلى عهد قريب، أكبر مما يحدق بالفئة الأولى فى الآونة الأخيرة. وبدون وجود تنظيم نقابى قوى ، فان ارباب العمل هم الذين يتحكمون فى هذه الجزئية من آليات السوق بما يحقق مصالحهم التى لا تشبع.

والمثل الثانى خاص بعمال مصر بالذات. فقد طرح على الساحة مؤخرا مشروع قانون عمل جديد ، أعدته لجنة ثلاثية من ممثلى أصحاب العمل والعمال والحكومة، ونشرت الصحف أنه سيعرض فى القريب على اللجنة الوزارية العليا لشئون التشريع لدراسته قبل احالته إلى مجلس الوزراء لإقراره تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب لاعتماده . وقد أجمع رأى العديد من القيادات العمالية ومن أصدقاء الحركة العمالية على فساد هذا المشروع وخطورته على مستقبل العمالة فى مصر ، والذى تشير مذكرته الايضاحية صراحة إلى أن الهدف منه أن يعبر عن علاقات العمل فى ظل تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتحول إلى اقتصاد السوق وآلياته.

ورغم ذلك يعرب رئيس الاتحاد العام للعمال فى حوار له مع صحيفة الاهرام بتاريخ ١٤ مايو الماضى عن حماسه الكبير لمشروع القانون، ويورد عنه ايجابيات ليس لها أثر فى صلبه أى بمعنى «أنا راضى وأبوها راضى وانت مالك بقه»! وبما يعنى أن القانون لن يجد معارضة قوية فى مجلس الشعب طالما أن اتحاد العمال يوافق عليه ! إلا اذا استطاعت صحف المعارضة ومنظمات حقوق الانسان وأصدقاء الحركة العمالية ، كما فعل مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان فى الشهر الماضى، أن ينظموا حركة توعية سريعة وشاملة بخطورة هذا المشروع، تعمل على تكوين ضغوط عمالية وشعبية قوية وواسعة تكفل تعديله بما يوفر الحماية الكافية والعادلة للعمال فى نطاق اقتصاد السوق وبما يتمشى مع آخر ما توصلت إليه قوانين العمل فى بلدان اقتصاد السوق الراسخة.

وفى ظل قانون عمل بهذا الشكل، من يحمى الطبقة العاملة، بعمالها اليدويين والمهنيين ، سوى تنظيم نقابى قوى ، خاصة وأن هذا المشروع رغم كل سوءاته ينيط بالتنظيم النقابى الدخول فى مفاوضات جماعية حول ظروف العمل والاجور ، نيابة عن جموع العمال ، والدعوة إلى القيام باضرابات عمالية اذا ما فشلت جهوده فى التوصل إلى نتائج ناجحة فى هذا الصدد بالسبل السلمية، أى من خلال اجراءات التحكيم والتوفيق.

ولكن أين لنا بهذا التنظيم النقابى القوى المستقل الارادة. أن رئيس اتحاد العمال لم يخف فى حواره الذى أشرنا إليه أن تنظيمه على وفاق كامل مع الحكومة وأن هذا هو السبيل الأمثل لتحقيق مصالح العمال. وفى ظل آليات السوق، عادة ما تمثل الحكومة مصالح القوى الاقتصادية المهيمنة، خاصة عندما يفتقر الوضع إلى ضوابط تهذب من توحش هذه القوى وتنظم قواعد اللعبة بما يجعل الملعب مستويا أمام جميع اللاعبين . وفى الستينات وفى أوج ما كان يسمى حينئذ بالتجربة الاشتراكية فى مصر ، اذكر أن رئيس اتحاد العمال وقتها المرحوم **أحمد فهيم** كان يقول انه لو عرف عمال القطاع العام أن لهم الحق فى الاستقالة من عضوية التنظيم النقابى ، لأنهار هذا التنظيم، وكان يقول ذلك لاحساسه بالجهود المبذولة لتهميش دور التنظيم النقابى . وما يمكن أن يسفر عنه ذلك من فقدان العمال للثقة فيه. وكانت عضوية التنظيم النقابى وقتها بكل مايجده من مساندة تنظيمية وفكرية وحوافز اللمعان السياسى عن طريق السلم النقابى ، لا تزيد عن ٢٥ فى المائة من حجم القوى العاملة .. والمؤكد أنه بعد كل هذا التاريخ من التهميش ومن التبعية أن تكون نسبة العضوية النقابية قد نقصت عن ذلك بكثير.

ورغم ذلك كله يبقى للتنظيم النقابى أهميته، ومن الضرورى العمل على تنشيطه وتقويته. وما من سبيل إلى ذلك إلا من خلال التعددية النقابية ، والتعددية فى المقام الأول ركيزة أساسية فى فكر اقتصاد السوق الذى يرفض أى نوع من القيود على النشاط الاقتصادى والاجتماعى والسياسى. والتعددية صنو للتنافس الذى هو

جوهر اقتصاد السوق والتنافس والتعددية هما الضمانتان الأكيدتان لاستقلالية أي تنظيم نقابي يطمح إلى أن يكون ممثلا حق التمثيل للقواعد النقابية(وعسى ألا يضرب لي أحد مثل التنظيم النقابي الموحد في بريطانيا، فهذه الوحدة تقليد مرعي وغير مقنن مثلها في ذلك مثل التقاليد الدستورية المرعية في بريطانيا في غيبة دستور مكتوب مثلما هو موجود في كل بلاد الدنيا، والتقاليد الديمقراطية داخل هذا التنظيم تحول دون انحرافه عن خدمة مصالح أعضائه).

واذا كانت التشريعات السارية في مصر تحول دون تلك التعددية النقابية، وأنه لا ينتظر من أولي الأمر أن يتنازلوا ببساطة عن هذا الامتياز الخطير، وان استلاب هذا الحق في اطار المعادلة السياسية في مصر أمر بعيد الاحتمال، فلا يبقى سوى الحل التدريجي، ألا وهو انشاء تنظيمات عمالية موازية، مثل النوادي العمالية وجمعيات التكافل أو التضامن العمالي، تتطور فيما بعد وبمرور الزمن إلى تنظيمات نقابية كاملة، ولنا في تجربةالزعيم الراحل **محمد فريد** ومدارس العمال الليلية والدور المؤثر الذي قامت به في تكوين الحركة النقابية، أسوة حسنة والمسئولية هنا شعبية في المقام الأول، تتحملها الاحزاب كما يتحملها الافراد، مثلما حدث بالنسبة لجمعيات حقوق الانسان التي كثرت بما يوحي بالأمل بتعزيز حقوق الانسان المهضومة في مصر، وهو طريق شاق وخطر، ولكن ليس منه بد.

وختاما، يقول **روبرت ماكنامارا**، وزير الدفاع الأمريكي الشهير في عهدي **كيندي وجونسون** ورئيس البنك الدولي فيما بعد، في كتابه الأخير الذي أصدره في العام الماضي بعنوان «استرجاع الذكريات» وهو يحكي عن تجربته عندما عمل وهو في التاسعة عشر من عمره بحارا على ظهر سفينة تجارية ليجمع مصروفات الدراسة الجامعية «لقد اعطتني هذه التجربة احساسا بالتعاطف مع المحنة التي يعيشها العمال غير المنضمين إلى نقابات عمالية، وهو احساس لا يزال يؤثر في حتى الآن. وعندما كنت مسئولا تنفيذيا في صناعة السيارات كنت أكن اعجابا ببعض قادة نقابة عمال السيارات من أمثال **والتر روثر** (رئيس النقابة في ذلك الحين) وعندما توليت وزارة الدفاع حاولت تعيين **جاك كونواي** أحد مسئولي النقابة مساعدا للوزير لشئون القوى العاملة».

هل يستطيع وزير التربية أن ينتصر على مافيا الدروس الخصوصية؟

من المؤكد أن الكثيرين من قراء الصحف اليومية ومشاهدي التلفزيون قد استلفت انتباههم ذلك الإعلان اليومي(٢٠ سم على عمودين) الذي ظل يطالعهم طيلة شهر أبريل وجزء كبير من شهر مايو عن مدرس علم النفس والاجتماع والفلسفة والمنطق الذي يعطي دروسا في المراجعة المسائية في سبعة مراكز في القاهرة في شبرا **ومصر الجديدة والمعادي وبولاق الدكرور والمرج** وعزبة النخل ومراجعة صباحية في **حلمية الزيتون والهرم والعباسية**، والذي يعد الطالب الذي يحجز بالتليفون بأن يرسل له مندوبا ببطاقة بمواعيد دروسه.

وقد ظللت أنتظر يوماً بعد يوم أن يتدخل وزير التربية والتعليم لوقف نشر هذا الإعلان المهزلة أو اصدار أحد تصريحاته النارية بشأنه في إطار حملته التي يقول أنها ناجحة ضد ما يسميه مافيا الدروس الخصوصية، ولكن خاب أملي ورجائي.

أما عن كون هذه الحملة غير ناجحة، فهو أمر متأكد منه من واقع تجربتي الخاصة. فقد جاءني أبني الأصغر التلميذ في السنة الأولى الثانوية في منتصف شهر مارس ليخبرني بأن مركز الدروس الخصوصية القريب من منزلنا والذي ينوي أخذ بعض الدروس الخصوصية فيه في السنة المقبلة، وهي السنة الأولى في نظام الثانوية العامة الجديد، قد أعلن أنه يوشك على اغلاق باب الحجز لديه، وأنه يشترط على التلميذ الذي يحجز أن يدفع مبلغا من المال لتأكيد جدية الحجز! وهذه المراكز منتشرة في جميع أحياء القاهرة، وليست بمستترة عن أحد، وهي تسبب، خاصة في أحياء مصر الجديدة ومدينة نصر وباقي أحياء القاهرة المشابهة، ارتباكا في حركة المرور خلال المساء بسبب كثرة أولياء الأمور الذين يحضرون أولادهم لتلقي الدروس أو الذين ينتظرون خروج هؤلاء الأولاد من تلك الدروس.

وأما لماذا يضطر أولياء الأمور للخضوع لمافيا الدروس الخصوصية، فالسبب بسيط للغاية، وهو أن العرف جرى في جميع المدارس الحكومية، العادية منها وما يسمى بمدارس اللغات، وكذلك في عدد كبير من المدارس الخاصة المتوسطة المستوى، ألا يلقي المدرسون أية دروس على تلاميذ الثانوية العامة، في عهديها القديم والجديد، واذا ما اضطروا (أقصد المدرسين) إلى دخول الفصول فانهم يقضون الوقت في أي شئ إلا في القاء الدرس. وعندما تشرف لجان التفتيش التي يرسلها السيد الوزير إلى المدارس

تجري تمثيلية هزلية تزيد من فقد النشء لأي ثقة في القيم وفي مدرسيهم

والمدرسون لا يبدون أي جزع لملاحقة مصلحة الضرائب لهم، بل انهم يذكرون بافتخار أمام تلاميذهم في الدروس الخصوصية قيمة المبالغ الفلكية التي تطالبهم بها المصلحة، وربما يعتقدون أن ارتفاع تلك المبالغ مما يزيد من قدرهم في أعين التلاميذ وأولياء الأمور.

ولا يخفى على أحد، والسيد الوزير كذلك، أن مافيا الدروس الخصوصية لا تقتصر على مرحلتي التعليم الاعدادي والثانوي، بل أنها قد استشرت بشدة في التعليم الجامعي، ولا يستطيع أي طالب يريد التفوق أن يفلت من فكاكها، خاصة فيما يسمى بكليات القمة ولاسيما كليات الطب، بل وصل الاستهتار أن بعض الدروس العملية الخاصة تعطى في منشآت الجامعة الرسمية. ويقال أن هناك عددا من الأطباء الأذكياء قد توقفوا عن استقبال المرضى في عياداتهم وتفرغوا بدلا من ذلك لاستقبال طلبة الدروس الخصوصية. وقد قام أحد الجيران الحاقدين بحساب دخل جار لهم يعمل مدرسا في احدى كليات الطب من الدروس الخصوصية عن طريق التفرغ لاحصاء الطلبة المترددين عليه فوجد أنه يكسب نحو أربعمائة ألف جنيه في الفصل الدراسي الواحد من تلك الدروس فقط! وقد نشرت صحيفة الأهرام في صفحة الحوادث عن ملاحقة مصلحة الضرائب لأستاذ مادة التشريح في كلية طب عين شمس لتهربه من ضرائب على مبلغ تقدره بمليون جنيه كسبه من الدروس الخصوصية على مدى ثلاث سنوات ولأستاذ في كلية الهندسة بنفس الجامعة لتهربه من مبلغ مماثل.

ترسخ مجتمع الانفتاح في بلادنا. وهل من المعقول أن نطالب المدرس أن يكتفي بمرتبه الحكومي المتواضع الذي لا يمكنه من شراء سيارة أو شقة لوكس أو ما شابه من مظاهر الترف التي يغص بها المجتمع في الوقت الحالي، وأن يرفض ما يمكن أن يعود عليه سنويا من الدروس الخصوصية من دخل وفير ينقله من طبقة المدرسين «الغلابة» إلى أصحاب السيارات وخلافه!

والأغرب من ذلك أنه يقال أن تعلم الطيران المدني في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك تكلفة السفر والإقامة، أرخص من تعلمه في مصر بسبب ارتفاع أثمان الدروس الخصوصية في المواد العملية والتي لا يمكن لأي طالب أن ينجح بدونها مهما كانت عبقريته في استيعاب دروس الطيران.

وفيما يبدو أن السيد الوزير لن يستطيع أن يقضي على «مافيا الدروس الخصوصية» بجهوده الشخصي فقط أو بمعونة كبار مسئولي وزارته، فالمسألة لها علاقة وثيقة بالفساد الذي يضرب في بطن المجتمع والتسيب الذي استشرى فيه وقيم الجري وراء الثراء السريع التي علت مع مع ترسخ مجتمع الانفتاح في بلادنا. وهل من المعقول ان نطالب المدرس ان يكتفي بمرتبه الحكومي المتواضع الذي لا يمكنه من شراء سيارة أو شقة لوكس او ما شابه من مظاهر الترف التي يغص بها المجتمع في الوقت الحالي، وان يرفض ما يمكن ان يعود عليه سنويا من الدروس الخصوصية من دخل وفير ينقله من طبقة المدرسين«الغلابة» إلى أصحاب السيارات وخلافه!

جنون البقر.. يفتح ملف

جنون الخصخصة..

ومافيا الغذاء

فى عدة كلمات بطرح الكاتب الساخر **أحمد رجب** -فى ٩٦/٤/٧ بجريدة الأخبار- وضع مستوردى اللحوم، بقوله «حصل طفل حاد الذكاء على الدرجة النهائية عندما ذكر الجواب الصحيح على السؤال التالى: أيهم أقوى نفوذا .. البرلمان أم الحكومة أم مستوردو اللحوم؟ .. بالتأكيد أنت تعرف جواب الطفل»!.

ولعل السؤال الذى نراه أكثر صعوبة من سؤال أحمد رجب ، هو .. **«ما تلك القوة الرهيبة لمافيا استيراد اللحوم والتربح على حساب غذاء الشعب؟ وما هى الوسائل التى استخدموها ليصلوا إلى هذا الوضع الخطير؟.**

وكمجرد أمثلة توضح حجم هذه القوة ومدى تأثيرها نطرح ما يلى:

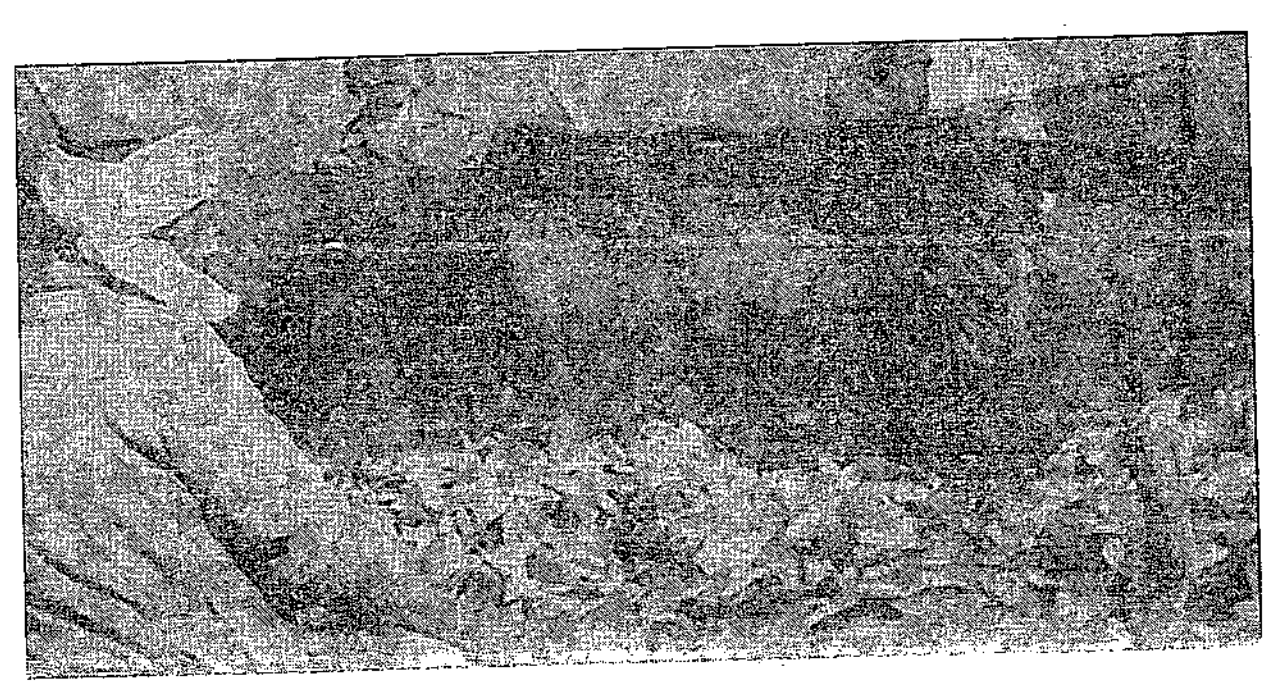
عريان نصيف

*بالرغم من صدور تقرير هيئة الرقابة الادارية عام ١٩٩٠ ،والذى ينص على أن الهيئة تمكنت من كشف ١٨ قضية أغذية فاسدة، فلم يتم المساس بأحدهم.

* ثم -وفقا لمذكرة مقدمة من السيد/ **وزير الصناعة** فى ١٢ / ١٢/ ١٩٨٩ ،تغيير القرار الوزارى رقم ٦١٣ لسنة ١٩٨٥ ،والذى يلزم المستوردين بألا تزيد مدة تخزين الكبدة المجمدة على أربعة شهور- وفقا للمواصفات القياسية رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٨٠ وأصبحت فترة الصلاحية ٧ شهور.

* عندما تقدم الدكتور **على عبد الفتاح وزير الصحة** عام ١٩٩٤ بمذكرة- إلى هيئة الرقابة على الصادرات- تتضمن ١٤ إسما لموردين للأغذية الفاسدة طالباً شطبهم من سجلات الموردين، رفضت الهيئة وطلبت منه تقديم مستندات تؤكد فساد الأغذية، أرسل إليها نتائج فحص معامل وزارة الصحة لعينات هذه الأغذية والتى تؤكد ذلك، فرفضت الهيئة مرة أخرى اتخاذ أى اجراء حيالهم بحجة أنهم ليسوا مدانين لأن رسائل أغذيتهم لم تدخل البلاد!!.

* أصدر الدكتور **جويلى وزير التموين** قراراً بختم اللحوم المستوردة بخاتم أخضر اللون لتمييزها عن اللحوم البلدية، للحيلولة دون التربح لمافيا الاستيراد الملايين نتيجة خلط اللحوم المحلية الغالية باللحوم المستوردة الرخيصة.تدخلت قوى خفية وأوقف القرار ،ومع انكشاف العملية أصبح خاتم اللحوم المستوردة أقرب للون الأحمر



(خاتم اللحوم البلدية) ،واختلطت الأمور كما كانت!!.

* تحولت أسماء مستوردي اللحوم الفاسدة- طوال عام ١٩٩٤ -إلى أصعب «فزورة» داخل كل مؤسسات المجتمع المصري - حكومية وأهلية - بل دخلت إلى مرحلة «التحدي» لاعلانها. وقامت «الأهرام الاقتصادي» بنشر القائمة

- وهم ٤٣ مستورداً للحوم الفاسدة.

وبالرغم من ذلك وحيث إن القانون ١٢١ لسنة ١٩٨٢ -الخاص بسجل المستوردين - ينص على عدم شطب اسم المستورد من السجل إلا في حالة الحكم عليه بعقوبة جنائية. أو عقوبة مقيدة للحرية، وهذا ما لم يتحقق بالنسبة لهم، وبالتالي ورغم تكرار توريدهم للحوم فاسدة. فما زالوا بخير وسلامه . في الوقت الذي يتم فيه تطبيق القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن التدليس والغش .والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦ بشأن مراقبة الاغذية على أي- صاحب عربة كبدة» ويحكم عليه بالسجن.

* عندما تقدم النائبان «**البدري فرغلي ومحمد البدرشيني**» باستجوابهما الشهير في ابريل ١٩٩٥- بهذا الخصوص- قامت القيامة ، ولم يكتف د. **عاطف صدقي وكمال الشاذلي** بالنتيجة المعروفة سلفا ، بل حاولا تحويل المستجوبين إلى متهمين!.

ولعل موقف الاستاذ محمود معوض من هذا الاستجواب - بالاضافة إلى موقفه بعد ذلك من قانون الصحافة- كان سببا رئيسيا في حرمان قراء الأهرام من متابعته الموضوعية للحياة النيابية ، اذ كتب في ١٩/ ٤ .. «عندما يكون الاتهام هو المشروع في قتل المواطن عن طريق «مافيا الاستيراد لغذاء الموت البطيء» ، فأن حبل المسئولية يجب أن يربط في رقبة الحكومة».

* رغم الضجة العالمية حول« جنون البقر» ، وبعد أن تقرر وقف استيراد اللحوم- وفقا لذلك- من انجلترا وايرلنده، فحرصا على مصلحة هؤلاء المستوردين المساكين (مع أن القرار لم يحرمهم من الاستيراد من أي موقع آخر)، يتم الموافقة على استيرادهم للأعلاف- من مواقع البقر المجنون- بشرط استخدامها في مزارع الدواجن ، مما لا يمكن ضمان الالتزام به من ناحية وبما يؤدى من خلال أكل الدواجن إلى الاصابة - كما يؤكد الاساتذة والخبراء البيطريين- بالفشل الكلوي ، حيث أن هذه الأعلاف يدخل في تصنيعها مواد حيوانية (مثل الدم المجفف ومسحوق العظام.. الخ).

* تمكن هؤلاء المستوردون/ المافيا إلى أن يصبحوا - في سنوات قليلة من المليونيرات ، بل المليارديرات!.

مثل المليونير الذي كان يبيع أوراك الطيور الجارحة على أنها أوراك ديوك رومي كما ورد في بحث **كريمة كريم**، ومثل محتكري اللحوم بما فيها اللحوم الفاسدة كما جاء في تقرير الاستاذ **محمد حسنين هيكل**، ومثل أصحاب الأسماء التي وردت أسماؤهم في قائمة وزير الصحة كما حددهم د. **رشدي سعيد**.

* وأخيرا -وليس آخرا- فأن التحقيق الخطير بمجلة روزاليوسف في ١/ ٤/ من هذا العام حول مليونيرات اللحوم- والذي لم يتم تكذيب ما جاء به من أي جهة أو فرد- يتضح أن تجارة اللحوم المستوردة ، يحتكرها في مصر ثلاثة أباطرة تعمل السوق لصالحهم بحركة واحدة من أصابعهم، يضربون أي تاجر يحاول مشاركتهم في السوق.

وكمثال لأوضاع هؤلاء الثلاثة . فأن أحدهم -وهو المسمى «الاسراطور أو ملك الكبدة الأمريكاني»:

يستورد مخلفات حلف الاطلنطي التي يتم بيعها بالمزاد ،والكبدة الأمريكية المجمدة.

* يستورد حوالي ٤ آلاف طن شهريا يكسب ٢٨٨٦ جنيها في الطن الواحد.

* يمتلك أسطول شاحنات بالثلاجات قيمته أكثر من ١٠ مليون جنيه.

مخطط مافيا استيراد اللحوم

حتى منتصف السبعينات لم تعرف مصر مافيا استيراد اللحوم إلا من خلال شخص واحد هو **توفيق عبد الحي**.

أما أن يصل الأمر إلى هذه الدرجة من القوة والاحتكار والهيمنة -في أقل من عقدين - فلم يكن ذلك بالأمر السهل أو بالنمو التجاري العادي ، بقدر ما كان نتيجة مخطط رهيب ، يقوم على ثلاثة محاور:

١ - تدمير الثروة السمكية.

٢ - ضرب الصناعة المحلية للدواجن

٣- ربط سوق اللحوم في مصر بالمستورد منها وليس بالمحلي.

ونبدأ -في هذا العدد- بالمحور الأول الخاص بالثروة السمكية ، ويتم استكمال الموضوع في العددين التاليين مختتما بوضع رؤيتنا وبرنامجنا البديل بخصوص الثروة الحيوانية بشكل عام.

تدمير الثروة السمكية
امكانات مهولة ،وناتج ضئيل

بالرغم من أن مصر تتمتع بامكانات كبيرة تعطيها ميزة غير عادية بالنسبة للثروة السمكية. فهي تحظى بأكثر من ١١ **مليون فدان من المسطحات المائية وحوالي ٣ آلاف كيلو متر من الشواطئ** ، إلا أن معدل استهلاك المواطن المصري من السمك لم يعد- مع كل هذه الامكانات- يتجاوز ٦ كيلو جرام في العام، في الوقت الذي تصل فيه المعدلات العالمية-في الدول التي لا تملك هذه الميزات -ما بين ٢٠ - ٣٠ كيلو للفرد.

ليس هذا فحسب بل إن الفجوة السمكية -كما قدرتها دراسة للمجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية صدرت عام ١٩٩٤ - ستصل إلى حوالي ٣٠٠ **مليون** طن سنويا خلال الخمس سنوات التالية لاصدار الدراسة.

آليات التدمير

يتبين من عملية «المسح» للواقع السمكي الحالي وتدهوره- بما لا يمكنه من أن يكون سلعة بديلة للحوم الحمراء- تقوم على أساسين:

***مافيا المزارع السمكية وعصابات تجارة الزريعة.**

* تواطؤ -أو على الأقل تباطؤ- المسئولين عن الثروة السمكية ، بالنسبة لموضوعات التلوث الميت ، التجفيف العشوائي ،والفساد المستشري في هذا المجال. وسنقدم صورة أكثر تفصيلا من خلال عرض الأوضاع ببعض البحيرات الرئيسية المفروض أن يتشكل منها النسبة الأكبر من انتاجنا السمكي:

بحيرة إدكو

- تحولت من مسطح مائي مساحته ١٥ ألف فدان ، إلى ٥ آلاف فدان فقط مليئة بالبوص والبرص ولا يصلح منها للصيد سوى مساحة ٨٠٠ فدان.

- تقلص عدد الصيادين من ٥ ألف صياد ، إلى أقل من ٣ آلاف يعيشون ،وأسرهم - في أسوأ أوضاع انتاجية ومعيشية.

-كانت حتى عام ١٩٦٥ يغطي انتاجها نسبة كبيرة من استهلاك مصر كلها حيث كان يستخرج منها حوالي ٨٠٠ طن يوميا ، بينما أصبح انتاجها الآن لا يكفي لسكان مدينة إدكو وحدها (٢٠٠ طن في السنة).

أسباب تدهور البحيرة:

١- قيام ٢٥٦ مزرعة خاصة داخلها- تم بيع الفدان منها بمبلغ ٦٠ جنيها!

- تصل إليها المياه بالراحة وتستفيد من الكمية الأكبر من الزريعة ، على حساب البحيرة.

٢- عصابات اصطياد الزريعة من البحيرة بمساندة المسئولين عن حمايتها.

بما أوصل مكسب كبار تجارها إلى ما بين ٥٠٠- ٦ر٠٠٠ جنيه يوميا وخاصة في الشهور أبريل ومايو ويونيو ويوليو.

٣- التلوث بمياه الصرف الصحي- ومخلفاته- من كل محافظة البحيرة.

٤- اعتمد مبلغ مليون و ٢٦٧ ألف جنيه لتدارك أوضاعها ، فازدادت سوءا

بحيرة المنزلة

-تحول مسطحها من ٧٥٠ ألف فدان ، إلى ١٢٥ ألف فدان فقط.

- تدهور انتاجها بما أوصل حوالي ١٤٠ ألف صياد إلى حالة البطالة والجوع هم وأسرهم، بعد أن كان انتاجها اليومي ١٢٠ طناً في الصيف و ٦٠ طناً في الشتاء.

-أسباب تدهور البحيرة:

١- التجفيف المستمر والعشوائي المدمر للبحيرة ، سواء من جانب وزارة الزراعة، أو محافظة الشرقية ، أو التوسع العمراني (الذي استقطع منها حوالي ٤٠ ألف فدان).

لدرجة أن وزارة الزراعة- وفق خطاب رسمي منها إلى العميد ابراهيم الزمر مدير مشروع تنمية الثروة السمكية بمحافظة الدقهلية- تعلن فيه عن نيتها على تقليص مساحة البحيرة إلى ٣٠ ألف فدان فقط.

٢- التلوث القاتل لمخلفات نصف محافظات وجه بحرى تصب في مياه بحر البقر وبالتالي تستقبل بحيرة المنزلة- كما جاء في تحقيق بجريدة التعاون ١٩٩٤/١٢/٢٧ -مليار وربع متر مكعب من مياه الصرف الصحي.

مما أدى إلى اصابة ونفوق الأسماك واصابة مستهلكي السمك بالعديد من الأمراض وخاصة الفشل الكلوى ، كما أثبتت العديد من البحوث والدراسات الميدانية والمعملية وخاصة التي أجراها الدكاترة / فكرى الدسوقي -نبيل حميده رفعت عبد الوهاب.

٣- استقطاع أجزاء كبيرة من البحيرة وإقامة «حوش» بها لصالح ذوى النفوذ وبحماية البلطجية ، على حساب المياه والزريعة للبحيرة.

٤- رغم اعتماد أكثر من ١٠ مليون دولار للمعالجة البيولوجية لمخلفات الصرف الصحي ببحر البقر ، وأكثر من ٥ر٣ مليون جنيه من جهاز تنمية شئون البيئة إلا أن الأوضاع في البحيرة ازدادت تردياً.



يوسف والي البدري فرغلي

بحيرة مريوط

- امكاناتها حوالي ١٥ ألف طن سنويا ،من مسطح يقرب من ١٥ ألف فدان.

تدهور انتاجها- في السنوات الاخيرة - لما يلي

١- امبراطوريات المزارع الخاصة التي قسمتها إلى أقسام ومربعات وملأتها بالأحواش والسدود ، بكل ما يؤدى إليه ذلك من استفادتها- لغير صالح البحيرة- من المياه والزريعة.

٢- التلوث الناتج من مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي والصرف الصناعي لحوالي ١٥٠ مصنع أ. مما ترتب عليه- بجانب تدهور الانتاج السمكي- اختراق الميكروبات والسموم جسد الاسماك مما قد يسبب اصابة الانسان المستهلك لها بالعديد من الأمراض الخطيرة ، كما ورد ببحث د. غلي خاطر -أستاذ أمراض الاسماك.

بحيرة قارون

-مسطحها حوالي ٥٠ ألف فدان ، وكان انتاجها يبلغ ٥ر٠٠٠ طن.

-انخفض انتاجها إلى ما لا يزيد عن ٧٠٠ طن بالاضافة إلى انقراض انتاج الجمبري. وذلك التدهور الذي لحق بالبحيرة يعود إلى:

١- مياه الصرف الزراعي لحوالي ٤٠٠ ألف فدان ، مما ادى إلى نفوق الزريعة بنسبة ٨٠٪.

٢- مشروع الملاحات المقام على مساحة ٧٥٠ فدان من البحيرة ، زاد من نسبة الملوحة بدلا من تخفيضها.

٣- مشاكل الصيادين كثيرة وليست هناك أي جهة تقدم لهم أي حلول

بحيرة البردويل

- يبلغ مسطحها المائي أكثر من ١٦٨ ألف فدان . يعمل عليها ١٥٠٠٠ صياد.

-كان انتاجها يبلغ ٣ر٠٠٠ طن سنويا من الانواع الفاخرة «الدنيس والبورى» تدهور انتاجها وخاصة بعد صدور قرار منع الصيد عام ١٩٩٣ لاستخدام المراكب المسماة «الشنشولا» تحت حجة أنها تدمر الثروة السمكية ، بالاضافة إلى عمليات التجفيف التي تقلص مسطحها وانتاجها.

بحيرة ناصر

- ثاني أكبر بحيرة صناعية في العالم.

-كان متوسط انتاجها ٨٠ر٠٠٠ طن(وكان من الممكن وفق دراسات مصرية / يابانية) أن يصل إلى أكثر من ١٥٠ر٠٠٠ طن) أما الآن فانتاجها لا يزيد عن ١٦ ألف طن.

ويرجع ذلك لما يلي:

١- مافيا صيد الزريعة والاتجار بها.

٢- مشاكل الصيادين -الذين انخفض عددهم من ٥٠٠٠ عام ١٩٨١ إلى أقل من الفين حاليا- فبعد سيطرة «المعلمين» أصحاب المراكب أصبح ثمن الكيلو .

-بالنسبة للصياد لا يزيد عن ٥٠ قرشا.

٣- ارتفاع نفقات النقل ، من ١٥٠ جنيهاً للعربة الثلاجة ٢٥ طناً إلى ٢ر٠٠٠ جنيه .

المزارع الحكومية.

الطريف، أن الجهات الحكومية المسئولة ، بدلا من أن تحاول تلافى- أو التقليل من- تدمير البحيرات الرئيسية لانتاج الثروة السمكية ، قامت بانشاء بعض المزارع ،ولعل أهمها:

* **مزرعة كوم بلاج:** تكلفت ٤ مليون جنيه وتدفع حوالي مليون جنيه سنويا كفوائد للبنوك، وأضرت ضرراً بالغا ببحيرة مريوط ، ثم تقوم حاليا بعرضها للبيع أو الايجار.

* **مزرعة أبو الهدا-** بمركز أبو المطامير.

بعد أن تكلفت عدة ملايين . أصبحت- بدون معرفة من الذى سمح بذلك وماذا وراء موافقته- قرية سياحية خاصة (تشمل منتجعا وكافيتريا وحمام سباحة وفيللا) لأحد ذوى النفوذ والأموال.

وبالرغم من طرح الموضوع في المجلس الشعبي المحلي للبحيرة من خلال السيد/ عبد الوهاب الديب . إلا أنه لم يصل إلى أى اجابة ، أو بالدقة وصل إلى الاجابة التي يعرفها هو والكثيرون من محافظة البحيرة!

في العدد القادم: «قيام وسقوط صناعة الدواجن في مصر».



المرأة المصرية في عباءة الكفيل

د. أحمد محمد صالح



على هامش يوم المرأة

في هذه الأيام من كل عام يزدحم مطار القاهرة بعشرات الطائرات التي تعود بالأسر المصرية من السعودية والخليج.

وإذا تابعت تلك الأسر قبل سفرها، ستلاحظ بدون مشقة أن **النساء رجعن مختلفات المظهر والجوهر**. فالسافرة رجعت محجبة، والمحجبة أصبحت منقبة، والمنقبة عادت ارهابية، فهن يسافرن سافرات أو محجبات بالإيشارب المصري البسيط الجميل، وعند عودتهن تجدهن مرتديات الخمار والنقاب، ممتنعات عن مشاهدة الصور والتلفزيون وكل أنشطة الفن، وأصبح لهن كتب في السفور والحجاب وفتاوى في الدين.

ومنذ هزيمة الحلم المصري في يونيه ١٩٦٧، والمصريون يجرون وراء أحلام مناقضة لطبيعتهم الثقافية والقيمية. وفي السبعينات تبلور الحلم السعودي بمكياجه الاسلامي الخادع، وتسابقت المرأة المصرية، لأسباب اقتصادية واجتماعية كثيرة إلى الهجرة للعمل إلى السعودية سواء بمفردها برفقة محرم، أو مرافقة لزوجها. وإذا كان الرجل المصري يعاني في غربة عمله من اضطهاد الكفيل، فإن المرأة المصرية هناك تعاني عدة اضطهادات في وقت واحد، أولا اضطهادها الطبيعي لأنها أنثى من الرجل سواء كان زوجها أو محرم من أقاربها، ثانياً اضطهاد مجتمع المهجر لها مرتين مرة لأنها أنثى ومرة أخرى لأنها مصرية، وثالثا اضطهادها مرة رابعة من زوجها أو من يحرم معها كتنفيس له عن اضطهاد الكفيل له.

والمرأة هناك محكومة بعقول مجموعة من الشيوخ حارسي النظام الذي يدعم الغلو في الدين سواء بالفتاوى أو المال أو الدعاية لأئمة التشدد، **فحرية المرأة عندهم تعني دائما تحررها الجنسي وانفلاتها**، وأثناء حرب الخليج قامت مظاهرة نسائية في الرياض معظمهن من أساتذة الجامعات السعوديات ومن العائلة المالكة يطالبن بحقهن في قيادة السيارات بعد

ان امتلأت شوارع الرياض بالكريتيات والمجندات الامريكيات وهن يقدن السيارات ،ونشرت تلك الحادثة فى بعض الصحف غير السعودية ولكن الذى لم يذكره أحد أنهن أى المتظاهرات طالبن بفتوى من شيوخ الأزهر وليس من شيوخهم عاجزى البصر والبصيرة هذا ما كتب فى منشور يوزع سرا بين طلبة الجامعة وهذا الوصف لشيوخهم ليس من عندى بل كما يصفهم البيان نفسه على لسان المتظاهرات.

والمرأة المصرية هناك مستهدفة دائما من هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر **(البوليس الدينى)** أو المطوعين، الذين ينزعون صور النساء التى توجد على منتجات الملابس أو الأدوات النسائية حتى يصبح كل شئ اسلاميا من وجهة نظرهم، منتهى الغباء الدينى ، وهم يتواجدون فى الأسواق دائما تحت مزاعم المحافظة على القيم الدينية. والحقيقة أن عملهم الوحيد هو اجبار المسلمين الأجانب على الصلاة ومراقبة النساء غير السعوديات- خاصة المصريات- مراقبة فاحصة لأجسادهن ليعلمنهن كيفية الحشمة. أو يوزعون شرائط الكاسيت عليهن، فالمرأة المصرية تسبب لهم حساسية خاصة وملخص تلك الشرائط أن كل ما يفعله المصريون كفر وحرام .

والعجيب أن المطوع فى الأسواق ينهى عن الاختلاط وينصح النساء بالحشمة ويستمتع هو بفحص اجسادهن لعلة يرى نافرة، وظيفة جميلة مرتبها يبدأ بستة آلاف ريال ومنزل وسيارة وتصريح بدخول الجنة،وتجدهم فى نواصى الاسواق يفصلون بين النساء والرجال ويدعون للفضيلة وخلفهم فى فتربنات المحلات تتصدر نرم نسائية وملابس داخلية أحدث طراز بل ومايوهات بيكينى، منتهى التوازن الدينى، وتصف كاتبة سعودية المرأة هناك بأنها خطيئة تسير على ساقين،والرجل حيوان فى حالة شبق مستمر، لذلك يلزمون البنات من سن الثامنة أو التاسعة بلبس العباءة وعدم اللعب الطفولى.

واذا كنا نعرف أن عرب الجاهلية يمارسون وأد البنات عند ولادتهن أى دفنها وهى حية، فالعرب الآن يمارسون عمليات وأد المرأة ،أى تعبئتها فى سواد الجهل والتخلف وهى حية من أجل إثبات سلطة ذكورة مزعومة تحت راية الاسلام، فمعظم فتاويهم الدينية عن المرأة ،وشيطانها يمثل الموضوع الأساسى للخطاب الدينى،ومن أغرب الفتاوى وهى صادرة عن الشيخ العثيمين أحد القيادات المميزة هناك أن الحلاوة التى تصنعها النساء من السكر والليمون لازالة الشعر حرام لماذا يا سيدى ؟ لأنها تأخذ مواد خلقها الله للأكل وتضعها على مكان خبيث لتنظيف الشعر وينصح المرأة باستعمال المواد الكيماوية الجديدة . وتمارس المرأة المصرية هناك سلوكيات مناقضة تماما لشخصيتها وتركيبتها الثقافية، فهى لا تستطيع كشف وجهها الا بحساب شديد وبحذر ، ويكون ذلك فى المدن الكبيرة فقط، ولا تستطيع أن تجهر برأيها ولابد أن يكون المحرم معها فى كل خطوة، لتسيير حياتها ، فهى ممنوعة من الظهور فى شباك أو شرفة حتى وهى مغطاة فى العباءة ، فالويل لها . فالمرأة هناك سجينة داخل اسوار مرتفعة من العادات والتقاليد الأسمنتية تخاف من النور، لا تستطيع أن تضع صورتها على الشهادات الدراسية. والعجيب ان ادارة تعليم البنات كلها رجال ، والمناهج التعليمية للبنات تختلف عن مناهج الذكور لصالح قيم السلف والتزمت، وحجب وعزل المرأة والمبالغة فى النزعة الذكورية وتفضيل الماضى ونبذ العلم. فالمرأة هناك **وهى فى حالة الولادة تحت يد الطبيب تغطى وجهها وتكشف تحتها باسم الدين لصالح زعامة هشة** لرجل **خشن الملامح** والصوت محدود الادراك يجمع اربع زوجات فى بيت واحد ويجرى للصيدلى يبحث عن المقويات الجنسية ويسميها علنا **«حق المرأة»** .وتذهب المرأة أيضا وهى معبأة فى سواد الجهل وتطلب من الصيدلى المصرى عادة فى جرأة تحسد عليها وبجاحة عن حق الرجل.

وتعيش المرأة المصرية فى هذا المناخ سنوات طويلة معبأة فى سواد لا يظهر منها شئ، صورتها عورة وصوتها عورة. **اسمها** عورة ، كل شئ فيها أو مرتبط بها عورة، وهذا المجتمع يقرر أن دية المرأة نصف دية الرجل ويتعامل مع النساء بحواسه فقط ويعتبرهن جوارى. وقد فوجئ مصرى مع أسرته فى أحد الاسواق بشاب سعودى يعرض عليه شراء ابنته التى تبلغ ١٢ عاما وتظهر عليها ملامح الجمال والأنوثة؟! وفى المدن الكبيرة مثل جدة والرياض يوجد فى الاسواق ملاهى منفصلة قسم للرجال واخر للنساء وعندما تذهب الأسرة للترويح تنقسم فريقين البنات مع الأم والصبيان مع الأب منتهى التدين، ولكن ملاهى المدن الصغيرة تمنع فيها دخول النساء ،والغريب أن العمال داخل ملاهى النساء من الرجال تناقض محير .والكتب الدينية الأكثر انتشارا هى التى تتناول فقه النساء وفقه دورات المياه والأدعية وبجانبها بعض الكتب العلمية وكتابات مؤلفينا المرضى منهم والذين يحضرون مؤتمر الجنادرية ويتم تسييسهم لكى يلوثوا مصر بأفكار مريضة ،وقرأت كتاباً لاستاذ جامعى وطبيب أمراض نساء مصرى مشهور يعمل هناك حاول أن يثبت فيه أنه ليس هناك دليل قاطع على تحريم الاتصال الجنسى من الخلف وهى نقطة تهمهم هناك ويفضلونها . وهناك عالم سرى بالتليفون وحياة أخرى لدرجة ممارسة الجنس بالهاتف، **فكل شئ مباح فى السر تحت العباءة ولك أن تتخيل** كل شئ بشرط السرية **فتنتشر تجارة الخمر** رغم **منعها وافلام** البورنو، ولا ادرى ماذا سيفعلون أمام ثورة الاتصالات الضخمة التى تجعل أى جاهل يجلس أمام الكمبيوتر ويتصل بالانترنيت ويستدعى أفلام البورنو أو يجلس أمام التلفزيون ويستدعى أى قناة فى العالم. بل ماذا سيحدث حين ينتشر التليفون المرئى فى البيوت، فمن أغرب المواقف التى يواجهها الاجنبى هناك مكالمة تليفونية من رجل أو امرأة يقول لك أو لزوجتك الا تبغانى اذا قلت نعم يعطى لك اشارة وميعاد وهذا سهل فالفتاة فى عباءة ولا أحد يعرفها والشاب يلتقطها بالسيارة عادة من الاسواق أو يقفز من فوق سور منزلها فى غياب أسرتها أو يأخذها بالسيارة إلى البر (الصحراء) ، وبالتليفون تتم المواعيد بين الرجال والنساء وأماكن اللقاء عادة فى المستشفيات والاسواق وفى الحرمين حيث يختلط الكل ولا أحد يعرف الاخر فالنساء معبأت فى السواد ولا أحد يعرف من تحت العباءة.

والمرأة المصرية تعيش لمدة طويلة فى **مجتمع يعتبر النساء فيه مشكلة كبيرة ، فهن هناك رمز كل عيب ، مجتمع يؤمن تماما أن المرأة مجرد وعاء جنسى ولا يجتمع رجل مع امرأة الا ومارس معها الجنس.** وهن يعشن فى منازل تشبه القلاع مكتفية ذاتيا بكل شئ يصلها ضوء النهار عبر شبابيك صغيرة ذات قضبان حديدية مثل السجون فالمنازل لها حوائط مرتفعة وأسوار مكهربة وبوابات اليكترونية لذلك تنتشر بينهن اصابات امراض الصدر والعيون، ورغم حالة الطوارئ المستمرة لفصل الرجال عن النساء تنتشر جرائم خطف واغتصاب النساء ثم القتل، ونتيجة لانغلاق المجتمع انتشرت أيضا جرائم اللواط والشذوذ الجنسى بين النساء والتحرشات الجنسية بالتليفون واغتصاب

الاطفال.. ومن المتناقضات العجيبة نجد النساء المعبأت في السواد يدخلن محلات الملابس النسائية، البائعون فيها رجال ويطلبن شراء ملابس داخلية وقمصان نوم، ويخترن أمام العامل الذكر المقاس واللون والحجم والنوع بل بعضهن يطلبن رأى البائع شخصيا، وزوجها واقف بعيد مثل الاسد يحرسها منتهى الاتزان النفسي ،وفي الصيف يترك الرجال زوجاتهم الأربع وأولادهم للسائقين والخدم من كل جنس **ويذهبون للعمرة والحج ولكن عادة ما تخطئ الطائرات مسارها وتهبط في تايلاند أو تايوان وتركيا وسوريا ومصر وأوروبا وأمريكا**، وعندما يحتاجون هناك إلى المرأة لكي تعمل في مجالات التعليم أو التمريض أو الإعلام يأتون بنساء اجنبيات وخاصة المصريات، لدرجة أن الوفد الذي مثل المرأة السعودية في مؤتمر المرأة في بكين كان أكبر وفد نسائي والغريب لم يكن بينهن سعودية واحدة، وهناك يتم التدريس للبنات في كلياتهن عن طريق دائرة تلفزيونية أو اساتذة فاقدى البصر لانهم يعتقدون أن **الجنس مسيطر على تفكير الجميع..وكان يثير حنقي اعلانات التوظيف التي تطلب استاذ جامعي أعمى للتدريس في كليات البنات** واتذكر حكايات الف ليلة التي تحكي عن الخواص والاغوات الذين يخدمون النساء في القصور، ثم يتضح بعد ذلك انهم نحول وتخيلت اعلاناً مطلوب فيه اساتذة جامعيين يشترط فيهم أن يكونوا من الخواص أو الاغوات . فالجنس شغلهم الشاغل .

وهذا المناخ العام الذي تعيشه المرأة المصرية لسنوات طويلة سواء بمفردها أو مع أسرتها يجعلها في موقف حذر ، حيث يحاول المجتمع هناك عن تعمد أو غير تعمد أن يغرس في وجدانهن ان الرفاهية التي يعيش فيها نتيجة اساسية لتطبيق الشريعة . وأن الفقر والأزمات في مصر نتيجة اساسية أيضا لعدم تطبيق الشريعة . ويظهر ذلك بطريقة مستترة في الخطاب الاعلامي الرسمي، وفي الخطاب الديني على منابر المساجد بطريقة صريحة وعلانية. والنساء المصريات هناك يكتسبن بسهولة الاتجاهات الايجابية نحو قيم التزمت، وحجب وعزل المرأة،والمبالغة في النزعة الذكورية ،وتفضيل الماضي ،ونبذ العلم والتفكير العلمي، وتضخيم النزعة العائلية والقبلية ،وتنمية الروح القدرية .ويواجهن أيضا الاتهامات الموجهة إلى مصر بالكفر والالحاد من قبل المجتمع هناك. ويزيد على ذلك اكتساب النزعة الاستهلاكية الشرهة التي تسود في مجتمعات الوفرة.

ومن جانب آخر تتعرض النساء المصريات في تلك الدول بصفة خاصة المدرسات والممرضات إلى ضغط مستمر وبأشكال مختلفة من قبل المؤسسات الدينية الحامية لمظاهر الغلو في الدين، وتستجيب نسبة كبيرة منهن لتلك الضغوط ، فتتغير طريقة ملبسهن إما لتدعيم موقفهن أمام منافسة العمالة الآسيوية الرخيصة الأجور، أو لانبهارهن عن جهل بحياة الوفرة، حتى يمتد الموقف إلى مهاجمة بلدهن. وهنا يجب أن نؤكد ان استعداد المصريات للاستجابة لافكار التطرف في الخارج يبدأ من الداخل ، **حيث ما زال المجتمع المصرى رغم كل التحولات الثقافية والاجتماعية التي اجتاحت بناءه الاجتماعي يمارس بعمق التمييز الجنسي بين الرجل والمرأة.**

ومن الأسباب الهامة أيضا التي تجعل النساء المصريات ضعيفات أمام مواجهة هذا الضغط، انتشار الفن المصرى الهابط الفاسد في ذلك المجتمع والذي يصور المرأة المصرية داعرة ورخيصة، لدرجة أن المصرى هناك لا يجد فرصة للدفاع عن بلده، ونساء بلده أمام المضمون الخاطئ الذي رسبه الفن الهابط في وجدان الناس في تلك الدول، وتنسى أن أموالهم هي التي تمول ذلك الفن الهابط . فهم يوظفون الفن المصرى لكي يشبع غرائزهم، فتتهم مصر بالفجور من قبل أبنائها، وبمعنى آخر أنهم يصدرون لنا الغلو في الدين، ويزرعون أسباب التمسك به داخل مصر .

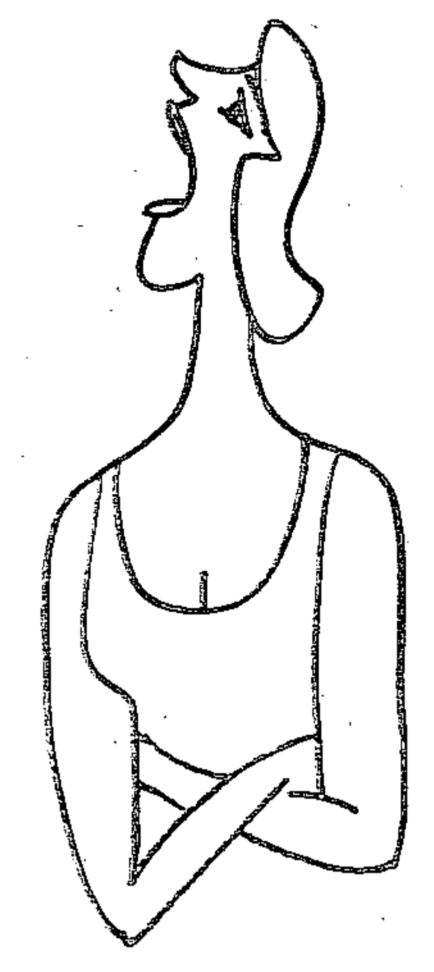
وعند عودة المرأة المصرية للوطن حاملة معها الافكار المسطحة والسلوكيات المصابة بالانفصام بين الكلام والعمل، تشكل عن قصد أو غير قصد منبعا جديدا للتطرف الديني في مصر ، ومنهن الزوجات وأساتذة الجامعات والمدرسات اللاتي سوف ينقلن أفكارهن المريضة إلى أولادهن وتلاميذهن. وهنا يجب على المؤسسات والمنظمات المهتمة بالمرأة وهجرة العمالة توعية وتنوير المهاجرات. ويجب أن نذكرهن ان **المرأة ليس لها مشكلة مع الاسلام ولكن مشكلتها مع المسلمين الذين كيفوا مبادئ الاسلام وفقا لعاداتهم وتقاليدهم .فعبودية المرأة** عزيت ظلما إلى الاسلام لأنها في الحقيقة تنتمي إلى الجذور العامة لأسلاف الاوربيين من اغريق ورومان الذين كانوا يرون المرأة مجرد دجاجة تضع البيض، فالحريم ليس من بدع المسلمين ولكنه من تقاليد شعوب البحر المتوسط الضاربة في القدم، ونذكرهن بان المرأة المصرية القديمة سبقت جميع نساء العالم باستقلالها، وان أول ملكة في التاريخ الانساني كانت مصرية وهي **حتشبسوت** التي اعتلت العرش في منتصف القرن الخامس عشر قبل الميلاد، وان ١٦ مارس هو يوم المرأة المصرية حيث حاصرت مدافع الانجليز مظاهرات الطلبة والنساء بزعامة **هدى شعراوى** عام ١٩١٩، ونذكرهن **بنبوية موسى ، وزينب كامل حسن ، وسهير القلماوى ، وأمينة السعيد ، ونوال السعداوى ، وغيرهن من القيادات النسائية** ، ويجب أن نعلمهن ونفسر لهن الحكم الأخير لمحكمتنا الدستورية في قضية النقاب والذي أوضح واثبت فساد المنطق الذي تستند عليه جماعات الارهاب في مصر والدول المشجعة له في اعتبار النقاب فريضة. واذا كانت البنوك المصرية تعلن كل عام عن برامج توجيهية للمدرسين والمدرسات المعارين لتلك الدول تعلمهم فيها كيفية التصرف في مدخراتهم ، ورغم أهمية هذا الاعداد لتنمية الوعي الادخاري بين المهاجرين ، فهم في حاجة شديدة أيضا لاعدادهم من النواحي الدينية والثقافية لمواجهة مظاهر الغلو في الدين في بلاد المهجر ؛ خاصة وأن معظمهم يتجه إلى دول الخليج خاصة السعودية ، حتى لا تتعاظم العوائد السلبية الاجتماعية لهجرة العمالة المصرية للعمل في دول الخليج وتصبح مصدراً من مصادر تغذية افكار التطرف خاصة مع انتشار اشكال من الاسر لم تعرفها مصر من قبل مثل الاسر اليتيمة ، والابوية، والاموية، وكان من نتيجتها زيادة التفكك الاسرى : الذي جعل الابناء فريسة سهلة للانحراف السلوكي والفكري خاصة مع غياب الاب والام معا (أنظروا أخبار الحوادث والمشاكل في الصحف والمجلات وخاصة بريد الجمعة بالاهرام).

نساء

نوال السعداوى :

* هل توجد حركة بدون رائدات ؟

حركتنا مازالت ضعيفة ومدللة



جيهان أبو زيد

في أثناء الحوار ، أثارت باندهاش شديد السؤال:

هل توجد حركة بدون رائدات؟ وقبل أن نبدأ الحوار أقول :لا .. لايمكن أن تكون هناك حركة بدون رواد .. أى حركة لكن .. ألا يحدث أن نجد كتاباً بلا عنوان .. وعزفاً بدون صوت . ولاينفى هذا أو ذاك أننا سنجد العنوان ، وأن العزف سيصدر صوتاً .. مؤكد سيصدر صوت .

والدهشة حين تأتى من خبرة طويلة ، ومن تاريخ مزدحم ، قد تعنى خيالاً ثرياً طفولى الخلايا أو واقع اشتدت أزمته وارتبكت عناصره فيدفعنا دفعاً للاندهاش. أهو الواقع أو الخيال الثرى أم كلاهما .. خطوات أخرى فى ملف (الحركة النسائية)سنخطوها مع نوال السعداوى التى غابت عنها سنوات أربع ولم تكن يوماً غائبة.

* هل يمكن أن ندعى البراءة سائلين عما إذا كانت لدينا حركة نسائية أم لم تتشكل بعد ؟

** إن أى حركة شعبية (ومنها الحركة النسائية) لاتقوم هكذا من فراغ ، وإنما هى نتاج صراع طويل فى التاريخ ضد الفكر السائد الذى يكرس الاضطهاد .

فماذا قدمت المرأة العربية من فكر يناهض الفكر السائد فى الماضى والحاضر؟

وكيف استطاع النساء أن يحولن هذا الفكر الجديد إلى ممارسة جديدة وقوانين جديدة وقيم جديدة فى الحياة الخاصة والعامة؟

إن الحركة النسائية الشعبية الحقيقية لاتنشأ بقرار من السلطة بتكوين اتحاد نسائى رسمى - بل هى تنشأ من النساء أنفسهن فى كل مكان ، فى المدن ، والقرى ، فى الأحزاب ، والتنظيمات ، والنقابات ، ومختلف التجمعات الشعبية ومنها الجمعيات الشعبية والجمعيات الخيرية ،ولهذا تتسم الحركة النسائية الشعبية بالتعدد وكثرة المجموعات التى تكونها ، لأنها تنبع من إرادات متعددة وليس من قرار علوى واحد.

* نحن نملك التعدد وكثرة المجموعات ، فهل يعنى هذا أن لدينا حركة نسائية شعبية قوية؟

** لقد ذكرت فى البداية أن أى حركة هى نتاج صراع طويل فى التاريخ ولايمكننا القول أن صراعنا قد أصبح بَعْدُ طويل ، بالاضافة إلى أنه لاتوجد حركة فى تاريخ البشرية استطاعت أن تحرر أى فئة فى المجتمع إلا بدفع ثمن غال .. فماذا قدمت الحركة النسائية ؟

حركتنا .. مازالت ضعيفة . ومدللة ومازالت مؤمنة على حياتها الاقتصادية والاجتماعية وتخاف الخروج عن صمتها.

الحركة النسائية إحدى مهماتها أن تدافع عمن يضطهد أو يضرب خاصة من النساء لكن الحركة النسائية هنا دافعت عن من؟

بل إنى أراها دوراً فى دفن رائداتها بالتجاهل والصمت . أراها تلعب دوراً فى صمتها تجاه تزييف الحقائق.

أليس غريبا أن تكون هناك حركة بلا رائدات !!

إن الحركة المصرية لم تعرف أى رائدة سوى هدى شعراوى .. لأنها أتت من التاريخ الرسمى للحركة النسائية التى تدرس بالمدارس . هدى شعراوى نالت مرافقة السلطة فى حينها فاستحقت من السلطة أن تسجلها كرائدة وحيدة فى الحركة النسائية إذا التاريخ الرسمى يتكلم عما يعنيه فى الحركة النسائية ، فأين صوت الحركة غير الرسمية؟ أين رائداتها اللاتى جابهن السلطة وكانت لهن مواقف سياسية ؟ لماذا لاتؤرخ لرائداتها اللاتى أثرن فيها؟

* على من يقع عبء تسجيل التاريخ غير

الرسمي للحركة النسائية؟

** أمام الحركة النسائية مهمتان أساسيتان الأولى هي تجميع النساء وإزالة القيود التي تحول دون تفعيلهن ومساهمتهن في بناء مجتمع أكثر حرية والثانية هي التأصيل النظري لقضية المرأة .. والمجموعات الموجودة على الساحة هي المعنية بعمل هذا التأصيل وطرح الظواهر الموجودة وربطها بالعوامل المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. فلا توجد حركة بدون تاريخ أو فلسفة خاصة بها وعلينا أولا تسجيل التاريخ لكي نكتشف ماهية الفلسفة التي سنعمل بها.

* تحدثت عن أهمية تفعيل النساء .. فكيف يمكن أن يتم ذلك؟

** داخل المجتمع الواحد لايمكن أن تحظى أي فئة مقهورة بحقوقها وتغير القوانين لصالحها إلا بالقوة السياسية أو القوة العسكرية .. فإذا كانت المرأة مطرودة من المشاركة في القوة العسكرية . فلا يبقى أمام المرأة العربية إلا القوة السياسية التي يمكن بها أن تغير القوانين العامة أو الخاصة لتصبح أكثر عدالة وأقل ازدواجية وتناقضاً.

لكن هذه القوة السياسية لم تتحقق للمرأة في أي بلد عربي حتى اليوم . برغم تزايد عدد النساء المتعلمات تعليماً عالياً والعاملات في مختلف المهن والبارزات في عدد من النقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية ومجلس الشعب والبرلمان .لاتزال المرأة العربية أقلية هامشية في كل هذه المؤسسات السياسية لاتتجاوز نسبة ٨٪ في أحسن الأحوال .ولاتزال القوانين في جميع البلاد العربية لاتسمح للمرأة بتكوين قوة سياسية ، .وكل مايسمح لها به هو تكوين جمعية خيرية أو ثقافية يباح لها النشاط الاجتماعي المحدود وبشرط الابتعاد عن أي نشاط سياسي فيما عدا ماتقرره السلطة.

* لكن كيف يمكن للمرأة العربية أن تشكل قوة سياسية؟

أنا أعتقد أنه لايمكن لأي شريحة اجتماعية متهورة أن تصبح قوة سياسية ضاغطة إلا إذا تحقق لها هذه الشروط الثلاثة:

١- الوعي بالأسباب الحقيقية للقهر أو الاستغلال.

٢- التنظيم السياسي.

٣- القدرة الاقتصادية على هذا التنظيم.

ولابد من الاعتراف بأن المرأة العربية على اختلاف مستوياتها الاجتماعية لاتزال محرومة من هذه الأسس الثلاثة رغم مكاسبها في مجال التعليم والعمل بأجر والاشتراك في النقابات والاتحادات المهنية والعمالية ومجالس الشعب والبرلمان.

* إذا كان افتقاد هذه الشروط الثلاثة سبب ضعف ووهن الحركة النسائية أفلا ترين أن المناخ العام يشكل سبباً أخر؟

** مشكلة الحركة النسائية جزء من مشكلة الحركات السياسية في بلدنا والتي تعمل من خلال هامش ديمقراطي ضيق للغاية يشتد خناقه على الأحزاب والجمعيات والنقابات والتعاونيات .. فالمناخ العام لايشجع على نمو أي حركة سياسية جادة فالوضع في مصر شأنه شأن أي نظام عربي، أخر يسمح فقط بتواجد الأشكال التي تدعم استقراره وتدافع عنه وتضرب بشدة تصل إلى حد النفي مع من يختلف معه أو حتى من يلمح إلى ضرورة التغيير الحقيقي.

أيضا تصاعد القوى الدينية السلفية لعب دوراً أساسياً في تردي الحركات التنويرية بصفة عامة في مصر وفي العديد من الدول العربية أيضا.

هذا الضعف بأسبابه المتنوعة وإمتداده على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الدينية يمثل تحدياً كبيراً أمام الحركة النسائية التي تريد أن تكون حركة ديمقراطية شعبية تتجاوز الشريحة الصغيرة في المدن إلى الشرائح العريضة من الشابات وربات البيوت والطالبات والفلاحات وغيرهن ممن لايملكن شيئاً حتى الأجر الناتج عن عملهن.

وتضيف نوال السعداوي:

أيضا فإنه من أهم عناصر ضعف أي حركة خوفها وابتعادها عن مناقشة الأخلاق . فالحركة النسائية ومثلها في ذلك الكثير تخشى الاقتراب من مناقشة الأخلاق برغم أن الأخلاق السائدة هي أخلاق مزدوجة وفاسدة .والاسلام جزء من قوته أنه يقدم نظاماً للأخلاق فماذا قدمت الحركة النسائية أو الحركات اليسارية في العالم كله من قيم أخلاقية بديلة تتفق مع أطروحتها النظرية!! لم تقدم شيئا.

باستثناء اليسار في القرن ١٨ والذي قدم نظاماً أخلاقياً بديلاً لكنه للأسف لم يستقر لعدم إصراره عليه.

□ □ □

المرأة في العالم العربي

تحت عنوان (المرأة في العالم العربي : تجارب الماضي وآفاق المستقبل) ستعقد جمعية تضامن المرأة العربية (الدولية) مؤتمرها الخامس في الفترة من ٢٧-٣١ أكتوبر ١٩٩٧ حيث سيهتم المؤتمر بدراسة تجارب العقدين الأخيرين لأوضاع المرأة في البلاد العربية المختلفة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كذلك ربط قضية المرأة العربية بقضايا الوطن العربي في مختلف نواحي الحياة في الدولة والأسرة من أجل رؤية أشمل ومعرفة أعمق بمشاكل النساء العربيات وعلاقتها بالمشاكل العامة . أيضا تحديد البرامج والوسائل لعلاج السلبيات وتدعيم الإيجابيات فيما يخص حياة المرأة العربية العامة والخاصة.

استشراف مستقبل المرأة العربية في ظل المتغيرات الدولية والعربية

ستقدم الأوراق والبحوث تحت ٤ محاور رئيسية:

السياسة والاقتصاد

التعليم والصحة

الأسرة والقانون

الثقافة والإعلام



شيخ الأزهر في نادى الليونز

خليل عبد الكريم

الشيخ **طنطاوى** رأس الجامع العتيق المشهور إعلاميا بـ **«الأزهر»**، لبّى دعوة عضوات **نادى الليونز** فأغضب «جبهة علماء الازهر»، وأسخطنا نحن أهل **«اليسار الاسلامى»** أما زمزمة الجبهة فمرجعها إلى:

أ- أنه جلس إلى «الكاسيات العاريات» ،وهذا وفق مذهبنا نحن سبب هزيل ضامر، فقد قلنا لهم ولغيرهم أن لبس الحجاب والنقاب والخمار مسألة طبقية اجتماعية ، شرع لتمييز الحرائر عن الإماء (الجوارى / العبدات/ المملوكات) ففى سورة الأحزاب ، فى الآية التاسعة بعد الخمسين :

(ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذى) ،وفى «مفاتيح الغيب» أو «التفسير الكبير» لـ فخر الدين الرازى (يعرفن أنهن **حرائر فلا تبهن**)، وبعد أن ألغت البشرية بكفاحها البطولى ودمائها ، الرق، الذى أجازته الديانات الابراهيمية الثلاث لم يعد هناك مقتض لارتداء تلك «الشارات» أو «العلامات» لان (العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً).

ب- وأن نادى **الليونز** مثل الروتارى من الهيئات المشبوهة وهنا جمجموا (لم يفصحوا) ولم يبينوا كنه هذه الشبهة أهل هى وطنية أم دينية. وهذا لا يليق بـ (حملة العلم الشريف!) فلا يوجد فى الكتاب أو السنة نص واحد يجيز لهم رمى الناس بالباطل واتهامهم بتلك الصورة دون دليل ثبوت، واذا أقدم عليه غيرهم فلا يجمل بهم خاصة وأنهم يرفعون الشعار الخطير(الخداع الفتان) إياه.

ولكننا نحن أصحاب **«اليسار الاسلامى»** -والعهد بنا أننا لا نتمسك بالقشور ونتجاوز عن السفاسف- أخذنا على صاحب الفضيلة أو فضيلة الصاحب ما هو أعمق . أنه خالف هدى محمد فى أمرين:

أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يهتم بأمر المسحوقين والمطحونين.

-بتعبير القرآن «المستضعفين» يتفقد أحوالهم ويقدمهم على غيرهم من «الملأ» فكان يأذن لـ عمار وبلال وخباب وسلمان وعامر بن فهيرة -رضى الله عنهم قبل أبى سفيان و (سيد قريش) صفوان بن أمية، وحكيم بن حزام وبطيل المكوث مع الأولين ، ويأنس بهم و ينبسط إليهم، أما قمة شون التقديس فقد فعل العكس:

أقبل على المعطرات ، المرفهات، الناعمات ، زهرات المجتمع الراقى وهوانم الهاى لايف وبنات الطبقة المخملية ، وأشاح بوجهه القدسانى عن: العاملات ، الشغالات ، الكادحات ذوات الأصابع المجلة(المتقرحة من كثرة العمل)والأيادى الخشنة والأقدام القشفة (فى المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية / تشف : تغير من تلويح الشمس فهو قشف. ا. هـ و العامة فى مصر تقول: مقشف.

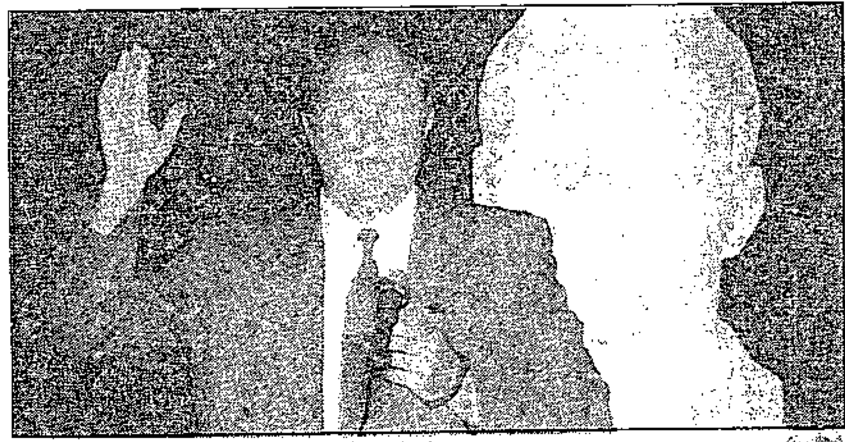
كان نبى الله المعصوم عليه وآله أفضل الصلاة والسلام ، يهتم بأمور جيرانه ويصلهم ويبرهم، يعين ضعيفهم ، ويزور مريضهم، ويمشى فى جنازة ميتهم وقال : «ما زال جبريل يوصينى بالجار حتى ظننت أنه سيورثه» متفق عليه- ولا شك أن «شيخ الجامع» عفا الله عنى وعنه يحفظه، ومع ذلك لم ينفذه وأعرض ونأى عنه بجانبه وأعطاه ظهره المهيب، نعوذ بالله تعالى من الخذلان، وأتى بنقيضه فبدلاً من أن يعنى بأحوال ساكنات البيوت الآيلة للسقوط فى حوارى الجمالية والعطوف والدراسة والحسينية وهن «جيرته» هرول بـ (كاكولته) المبجلة إلى صاحبات القصور الفخيمة و الفيللات الأنيقة والشقق السوبر لوكس، البعيدات عنه مكاناً ،ومكانة ، وأوى إليهم واستمع إلى حكاياهن المسلية اللطيفة الظريفة «ياى»!!!

يا شيخ الشيوخ

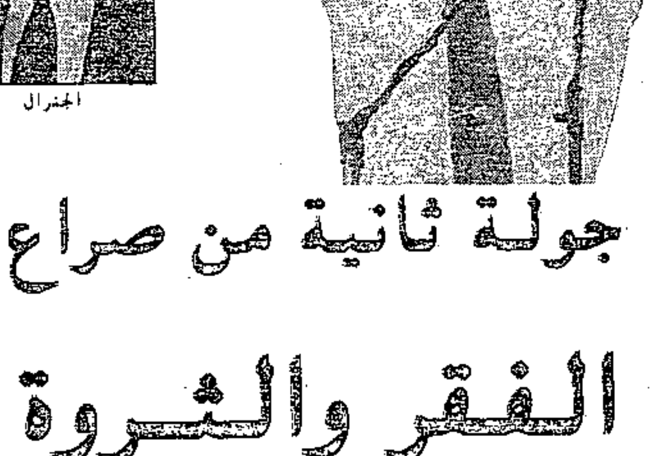
استغفر لذنبك واتبع هدى نبيك وتب إلى ربك.

ونحن أهل (اليسار الاسلامى) سوف ندعوه جل شأنه وتقدست أسماؤه أن يقبل توبتك ويعفو عنك ، بشرط ألا تعود لمثلها.

يلتسين و زيوجانوف


زيوجانوف وخلفه تمثال اليمين


الجنرال



جولة ثانية من صراع الفقر والثروة

رسالة موسكو

أحمد الخميسى

وثبت شعبية الشيوعيين الروس من ١٢٫٥ ٪ فى الانتخابات البرلمانية عام ٩٣ ، إلى ٢٢٪ فى الانتخابات البرلمانية عام ٩٥ ، إلى أكثر من ٣٣٪ فى الانتخابات الرئاسية يونيه ٩٦. والقراءة الأخرى لهذا الخط البيانى الصاعد أن الوعى الشعبى الروسى بتدهور الأوضاع قفز نحو التبلور قفزات واسعة صوب الضفة الأخرى المعارضة للحكم. وقد تخير الوعى الشعبى أن يمر براياته تحت قوس نصر جينادى زيوجانوف وليس من باب الاصلاحات بطريقة أفضل كما يطرح جريجورى يافلينسكى ، أو إعادة تقسيم العالم لصالح الغرب وروسيا كدولة قوية تنال حصتها من ثروات العالم الثالث كما دعا جيرنوفسكى. وقد تخير الوعي الشعبي الروسى الاشتراكية على الرغم من التشويهات التي تعرضت لها في التطبيق بإهدار قلبها الديمقراطى الحى، وبالرغم من الحملات المغرضة الضخمة التي فتحت عليها النيران، ليس بحثا عن الحقيقة أو تطوير التجربة

ولكن لمجرد طعنها فى الصميم والنيل من جوهرها كمشروع إنسانى متكامل فى مواجهة الرأسمالية.

وحينما يكون هذا العدد من اليسار بين يدى القارئ ستكون الجولة الثانية من الانتخابات قد بدأت بين **بوريس يلتسين وجينادى زيوجانوف**، وربما تتحقق إمكانية «المفاجأة التى قد يصنعها الشعب الروسى بوضعه نقطة الختام فى حياة **يلتسين** السياسية» كما أشارت يسار العدد السابق.

أما عن الجولة الأولى التى انقضت، فإن المواطنين فيها كانوا ينتخبون «**أشخاصا**» وليس «**برامج سياسية**»، و «**صفات**» وليس «**أحزابا**» هذا باستثناء **يلتسين وزيوجانوف** قطبى الصراع الآن. وإلى حد كبير فإن المواطنين حتى بالنسبة لقطبى الصراع لم ينتخبوا أيضا برنامجين سياسيين واضحين، بقدر ما اختاروا فعليا بين «**حقيقة الأوضاع فى روسيا الان**» وبين «**ما كانت عليه تلك الأوضاع سابقا**». فالذين صوتوا ضد **يلتسين** لم يقرأوا برنامجه، لكنهم عانوا. والذين صوتوا مع **زيوجانوف** لم يقرأوا برنامجه أيضا لكنهم عاشوا من قبل فى ظل شئ مقترن بالاستقرار ويشبه برنامج زيوجانوف. وعندما كنت تسأل مواطنا روسيا لماذا سيدلى بصوته مثلا لصالح طبيب العيون **فيودروف** كان يجيب «رجل محترم وعالم». أما عن **يافلينسكى** فإنه «يبدو أنه يفهم فى الاقتصاد». والجنرال **ليبيد هو «رجل حاسم يستطيع نشر الأمن»**.

ومن وجهة نظر «الوعى السياسى الروسى الشعبى» كان المواطنون يصوتون لصالح إما تصورات عامة أخلاقية، وإما لتصورات عامة سياسية. ومن هذه الزاوية سيكون من الصعب الحديث عن «**وعى سياسى**» كما نفهمه نحن. لكن التصويت ضد يلتسين وفوز **زيوجانوف بحوالى ٣٢٪ يعنى أن** «ثمة وعيا أو حتى شعوراً بالمصالح» لا يرقى للادارك السياسى، ينبثق فى النفوس من قسوة الأوضاع الراهنة، ومن الاحساس بالمهانة والظلم. وهنا انتخب المواطنون ما يرونه هم فى **زيوجانوف** بغض النظر عمن قد يكونه زيوجانوف فى الواقع الفعلى. وما يراه الناس فى **زيوجانوف هو الاشتراكية والشيوعية السوفيتية**. لقد اختارها الناس مجددا فى شخص زيوجانوف بالرغم من ربط الاعلام القسرى بين «**زيوجانوف**» و«**الشيوعية**». وقد تخيروه رغم كل الصفحات التى سودتها وسائل الاعلام، والأوقات التى خصصتها الاذاعة والتلفزيون على مدى عشر سنوات لسحق الاشتراكية وتصويرها باعتبارها مجموعة من المثالب والانتهاكات. فالسنوات العشر السابقة لم تستطع أن تطرح فى روسيا حلا فكريا مختلفا لأزمة الرأسمالية المتوحشة.

والحقيقة أن ٣٢٪ من الشعب الروسى لم يصوت لصالح زيوجانوف، لكنه صوت لصالح الاشتراكية التى هى أبعد وأعمق من زيوجانوف. وقد جرب الشعب الروسى أن يصوت للقومية فى شخص **جيرونوفسكى**، ثم جرب أن يصوت لصالح «المستبد العادل» فى شخص الجنرال **ليبيد** القادر على «**اشاعة الأمن**»، لكن الاثنين خذلاه. فقد تمخض **جيرونوفسكى** عن مهرج متخصص فى الفضائح السياسية. وكشف الثانى عن أنه لا يطمح لأكثر من منصب فى الحكم، ما أن عرضه عليه الرئيس **يلتسين** حتى ترك ناخبيه مهرولا إلى السلطة. ولكى يعرى **زيوجانوف** طبيعة الصفقة التى عقدها **يلتسين** مع الجنرال- تساءل: «لقد كان الجنرال مركونا منذ عام كامل، فلماذا لم يفكر **يلتسين** فى الاستعانة بأفكاره سوى الان؟» أما عن الناخبين (١١ مليون) الذين وقفوا مع الجنرال فإنه وعد باحالة أصواتهم إلى يلتسين فى الجولة الثانية، لكن **زيوجانوف** صرح بأن: «**أولئك الناخبين ليسوا عبيدا ليورثوا، ولا تنتقل أصواتهم بحق الملكية من مرشح لآخر، وسيصوتون فى الجولة الثانية لمن يريدون دعمه**».

وقد حصل زيوجانوف على ٣٢٪ من الأصوات (مقابل ٣٥٪ ليلتسين)، لكن زيوجانوف انتزع تلك الأصوات بالقوة تحت حصار إعلامى شديد القسوة بكل معنى الكلمة، حتى أن مرشحا آخر للرئاسة هو **يافلينسكى** قال صراحة إنه: «لا يمكن الادعاء بأن فرص الدعاية الانتخابية كانت متساوية أو متكافئة». وصرحت مراقبة أمريكية بهذا الصدد بأن: «الحدود قد امحت بين صلاحيات يلتسين كمرشح للرئاسة وصلاحياته غير المحدودة كرئيس للدولة»، وذلك فى معرض تعليقها على أن يلتسين فاز بنصيب الأسد من أوقات الدعاية التلفزيونية.

ولم تقتصر وسائل الاعلام على دعم **يلتسين** فقط، لكنها قامت بفتح النيران من مدفعيتها الثقيلة دون توقف على **زيوجانوف**، وكانت تنشر له الصور وهو واقف فوق هرم من جماجم البشر، يمد يده بقطعة لحم للشعب الراكع تحت قدميه وتكتب: «ها هى الاشتراكية التى يعدكم بها زيوجانوف» بينما دأبت على نشر صور للرئيس يلتسين وهو يحنو على حفيده، أو بين أفراد أسرته. والدعم الاعلامى جزء، أما الدعم الحقيقى الأكبر فكان وقوف الغرب سياسيا بالكامل مع يلتسين، وزيارات كبار قادته [illegible] وتصريحاتهم، ثم جاء الدعم المالى المباشر عندما قرر الاتحاد الأوروبى قبل شهر من الانتخابات وضع «خطة لدعم الاصلاحات فى روسيا»، ثم عندما منحت المؤسسات المالية يلتسين عشرة مليارات دولار قبل الانتخابات- ما بين فبراير ومايو ٩٦- ليدفع منها الرواتب المتأخرة للعاملين، ويرشو بجزء منها عمال المناجم بتسديد قسط من رواتبهم.

ومن الدعم الاعلامى والسياسى، والاقتصادى انتقل الغرب إلى التهديد بأن المؤسسات المالية لن تتعامل مع الشيوعيين فى حال فوزهم فى الانتخابات- وهو ما أعلنه **ميشيل كاميدسيو** مدير صندوق النقد الدولى، وجيمس **فولفينسون** رئيس بنك الانشاء والتعمير -لأن برنامج **زيوجانوف** يشتمل على ما يتعارض مع توجهات الجهتين ومع الاتفاقيات الموقعة بينهما وبين روسيا. وفى ١٧ مايو عقد قادة رابطة الدول اجتماعا لهم فى موسكو وحضر رؤساء الدول المستقلة جميعا دون أن يتخلف أحد منهم. وكانت تلك المرة الوحيدة على الاطلاق فى تاريخ الرابطة منذ انشائها عام ١٩٩١ التى توحدت فيها كلمة القادة فى إعلان للشعب الروسى أنه «**إما الشيوعيون وإما الرابطة**»! . **وغض الغرب نظره بالكامل- فى سبيل انجاح**

يلتسين- عن حرب الابادة العرقية التى يشنها النظام الروسى على الشيشان، وقال كلينتون مبررا الحرب: لقد اضطر الرئيس **ابراهام لينكولن** من قبل لخوض حرب كهذه حفاظا على وحدة الأراضى الأمريكية. وعلى حد قول السياسى الأمريكى **مايكل ماكفول** فقد كانت القضية الرئيسية بالنسبة للادارة الأمريكية هى: «بذل أكبر قدر ممكن من الدعم ليلتسين بحيث لا يبدو واضحا أن الغرب يراهن عليه، ولهذا اقتضت اللباقة السياسية الحديث عن دفع التحولات الديمقراطية وليس عن إنجاح يلتسين».

وبالرغم من كل ذلك فقد عبر الشعب الروسى عن رأيه الصريح، ولم تنطل عليه مختلف التعديلات السطحية التى أدخلها يلتسين على النظام، ولم تنطل عليه أيضا الرشاوى الضخمة التى وزعها يلتسين بسخاء فى الأقاليم. وقبل أن تبدأ الجولة الأولى من الانتخابات صرح **جيمس كولينس** المستشار السياسى للادارة الأمريكية حين سئل عن توقعاته بقوله: «إن أحداً لا يستعد للموت، إنه يحل فجأة، أيضا ستحل فجأة فى روسيا نتيجة الانتخابات الرئاسية». لكن النتيجة التى حلت فجأة بالانتصار النسبى الضخم **لزيوجانوف** كانت تختصر ببطء سنوات حكم يلتسين. لقد **صنعت ذلك النجاح المناطق العمالية والزراعية المعدمة، وعمال المناجم، وفقراء المدن فى الحزام الأحمر الشيوعى المحيط بموسكو جنوبا** مثل: **كورسكايا، وبريانسكايا، وتولجاروسكايا، وليبيسكايا وآرلوفسكايا** . والمعدمون فى مناطق ما وراء **البايكال** يصوت لصالح زيوجانوف ٣٩٪ من عمال المناجم فى منطقة كوزباس . وفى المناطق العمالية وصلت نسبة التصويت لصالحه أكثر من أربعين بالمائة. **والتهم الجوع والفقر الفروق الدينية فصوت ٦٠٪ من المسلمين الروس فى أكبر مراكز تجمع إسلامية بتتارستان وبشكيريا لصالح الشيوعيين** ، كما صوتت أغلبية جمهورية **بيروبيجان**

اليهودية ضد يلتسين ولصالح الشيوعية. ودعمت **زيوجانوف** أغلب مناطق الصراعات القومية بالقوقاز مثل **داغستان وأوسيتيا الشمالية** وغيرها . وانقسمت الأصوات مناصفة تقريبا فى مدن وسط روسيا وهى المدن التى نشأ فيها بظهور السوق فرص عمل فى مجالات التجارة والتسويق والوساطة والخدمات . وانخفضت الأصوات المؤيدة لزيوجانوف فى المدينتين الكبيرتين : **موسكو وبطرسبورج فحصل فى الأولى على ١٥٪ مقابل ٦٢٪ ليلتسين ، وفى الثانية على ١٥٪ مقابل ٥٠٪ ليلتسين** . وبشكل عام وفقا لما كتبته **ازفستيا** فان «أنصار زيوجانوف يبدأون هناك حيث ينتهى الأسفلت» أى فى الأرياف والمناطق الفقيرة.

وبشكل عام فإن التصويت وضع خطا فاصلا بين الثروة والفقر فى روسيا. بين الذين صنعوا ثروات خرافية خلال سنوات النهب القليلة، وبين خمسين مليون مواطن منهم أربعون مليون تحت خط الفقر ، وعشرة ملايين من العاطلين عن العمل. وعندما وضع الرئيس السوفيتى السابق **جورباتشوف** برنامجه الانتخابى ولخصه بقوله: «**إن المهمة الأولى الآن هى منع الشيوعيين من الوصول للحكم**» فانه لم يحصل حتى على نصف بالمائة من الأصوات ، بل ولم يحصل فى بعض المقاطعات مثل **تولسكايا** مثلا ولو على صوت واحد حتى عن طريق الخطأ أو السهو الذى يحدث أحيانا !. وبدلا من «القوة الثالثة» السياسية التى أراد **جورباتشوف** تزعمها كقوة تقف نظريا بين يلتسين وزيوجانوف(وعمليا ضد زيوجانوف أساسا) ، برزت «قوة ثالثة» أخرى تعبيرا عن فئة نمت واستفحلت فى السنوات المنصرمة من «الروس الجدد» الذين شقوا طريقا سريعا الى قمة الثروة فى روسيا . وبرز وجه التحولات القبيح العارى من كل قناع فكرى أو سياسى أو أخلاقى فى شخص المليارديير المرشح للرئاسة **بورنتسيالوف** . وتقدر ثروة **بورنتسيالوف** بأربعين مليار دولار . وتنتج شركته «**فيرين**» للأدوية عقارات سنويا فى

حدود مليار دولار(بالمناسبة كانت شركته فى الأصل مصنعا حكوميا معروفا لانتاج الأدوية). ولكى ندرك شكل ومحتوى القوة الفظة نستشهد ببعض من الأقوال **بورنتسيالوف** للصحافة الروسية حيث يقول :«إن حياته تتحدد بعاملين اثنين» «صناعة المال والتكاثر»، وأن شعاره هو «**المال والجنس والسلطة**» ، ويضيف أن زوجته ناتاشا تكرر عليه «كن رجلا قويا معى، وراكم الأموال» أما هو فيقول لها «**وما هذا يا ناتاشا! والله إنك لعاهرة.. العاهرات فقط يطلبن المال والجنس فى نفس الوقت**». ويعلن **بورنتسيالوف** صراحة أنه عرض على **زيوجانوف مليارى دولار لكى يبيعه زيوجانوف** كتلته الحزبية فى البرلمان. لكن الأخير رفض العرض. وعندما أدلى **بورنتسيالوف** بصوته فى مركز انتخابى خرج من هناك ورفع زوجته لأعلى على يديه أمام الصحفيين قائلا: «هكذا أريد أن أرفع روسيا لأعلى». ولم يحصل الملياردير الذى يتباهى بأنه يملك ستمائة سيارة مرسيدس وفولفو على نصف بالمائة من اجمالى الأصوات مثله مثل **جورباتشوف** . لكنه قال بعد ذلك «إن تلك الانتخابات نقطة الانطلاق فى حياتى السياسية ليس إلا ، وقد عرضت على روسيا ثروتى كلها مقابل الحكم، فى المرة القادمة سأنجح ولن تمنعنى قوة عن الوصول».

وذكرنى **بورنتسيالوف** بصدفة لقاء جرى فى فندق **فاخر بموسكو** بينى وبين أحد كبار التجار المصريين الذى قال مازحا تعليقا على سير أعماله فى روسيا: روسيا هذه طورطة كبيرة جدا، ولذيذة جدا. تكفى لكل من يسعى للربح من أمريكان وعرب وطليان. فقط مد يدك وكل حتى تشبع بالهناء والشفاء. وضحك متلمظا يمسح شفتيه بظاهر كفه محدقا فى ليرى إن كانت الطورطة المتخيلة أمامنا فى الهواء قد أثارت لعابى أم لا . ولم أشأ أن أفسد هذه الشهية العملاقة، لكننى كنت أفكر فى منطق **بورنتسيالوف** والروس الجدد الذين لا ينقصهم النهم الأسطورى لالتهام طورطة عملاقة مؤلفة من طبقات من النفط والماس والعمل الانسانى والأسلحة والفحم

والاختراعات العلمية والبشر. وكنت أفكر فى أن الروس الجدد لن يتخلوا بسهولة عن نصيبهم من الطورطة الذى حصلوا عليه بسرعة بمجرد رشقة سكين وشوكة فى عصر **جورباتشوف- يلتسين** ،وأنهم سيقفون بكل قوتهم وراء يلتسين. وليسوا وحدهم ، فقد هبطت فى مطار **شيرميتفا بموسكو** فى اليوم السابق على الانتخابات طائرة **بوينج** أمريكية قادمة من نيويرك ، نزل منها **الكسندر هيج** وزير الدولة الأمريكية السابق، و**جيمس فولسى** المدير السابق للمخابرات الأمريكية بصفتهما من المراقبين الدوليين للإشراف على «سير الانتخابات»!.

نعم .. إن الطورطة ضخمة جدا حتى **بدا من متابعة الغرب لها أن المعركة الانتخابية تدور ليس فى روسيا ولكن فى واشنطون أو لندن**.ولم يعقد مجلس الأمن القومى الأمريكى منذ مطلع هذا العام سوى جلسة واحدة فقط فى فبراير خصصها لمناقشة «**الموضوع الروسى**»لبحث كيف ستكون العلاقة بين موسكو وواشنطون إذا وصل **زيوجانوف** للحكم؟.ومن ستشكل حكومته؟ «وهل سيقضى على كل ما قام به **يلتسين** من تحولات وبأى ايقاع وسرعة؟ وبأية درجة من الجذرية قد يفعل هذا؟ وهل يقدم على الغاء مجموعة المعاهدات الخاصة بتقليص الأسلحة؟ وهل سيحاول إحياء الاتحاد السوفيتى السابق، أو اقامة اتحاد مصغر من **روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا وكازاخستان**؟ أم أنه سيمضى على النهج الليبرالى لبولندا وزعيمها الشيوعى السابق **كفاشنيفسكى**؟ بحيث لا يخرج عن إطار الاصلاحات الاقتصادية التى تمت بالفعل ؟ وهل يفسد **زيوجانوف** «نجاة» الزحف الأمريكى الأوروبى الروسى المنسق على مارش النظام العالمى الجديد؟.

والواضح أن ضوء الماضى العالق بصوت **زيوجانوف** ما زال يثير الخوف والذعر . ومع أن برنامج **زيوجانوف** قد لا يكون بالحدة التى يصورها الغرب، إلا أن وصوله للحكم قد يبدل من برنامجه تحت ضغط قوى كثيرة منها التجمع العسكرى الصناعى الروسى.

جيرونوفسكي

وقبل أن تبدأ الجولة الانتخابية الثانية من الصراع بين الفقر والثروة فى روسيا سعى الرئيس **يلتسين** للعب بالورقة الائتلافية عندما عرض على الجنرال **ليبيد** منصبى مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى،ورئيس مجلس الأمن القومى مع صلاحيات موسعة.كما قام **يلتسين** بعزل وزير الدفاع **جراتشوف** الذى ارتبط اسمه فى الاذهان بحرب الشيشان واخفاقات العسكرية الروسية هناك ، ويراهن **يلتسين** بذلك على كسب جمهور واسع ممن يقفون ضد الحرب. أما تعيين **ليبد** فانه يراهن به على كسب أصوات الناخبين(١١ مليون) الذين صوتوا مع الجنرال الذى أعلن ذات مرة أن طبعه «جنرالى.وليس ليبرالى» .وقد ارتكب الجنرال فى ساعات معدودة بعد تعيينه كل الحماقات الممكن ارتكابها فى هذا الوقت القصير. فقد أعلن عن أن الأوساط المقربة من وزير الدفاع المعزول حاولت القيام بانقلاب عسكرى لكنه أحبطه! وعلق رئيس الوزراء على ذلك بقوله«إنى فى غاية الدهشة من هذا النبأ» ! ثم أعلن الجنرال أنه هو الذى سيختير وزير الدفاع المقبل، ثم أضاف أن أول عمل سيقوم به هو طرد كافة أعضاء مجلس الأمن القديم!. وأحس **يلتسين** أنه ارتكب حماقة بتعيين الجنرال المرتع الذى صوت له نفس الناخبون من الجماهير المعجبة سابقا **بجيرونوفسكى** . أما عن الاصوات التى راهن **يلتسين** على كسبها بفضل تعيين الجنرال فانها كانت **صوتت فى كل الاحوال** ضد **يلتسين**، كما أن طبيعتها الاجتماعية والسياسية قد تكون أقرب إلى **زيوجانوف** منها **ليلتسين**. هكذا لا يستطيع أحد أن يقطع بأن الأصوات التى تخلى عنها **ليبد** ستقف مع **يلتسين**. كما أن وقوف **جريجورى يافلينسكى** زعيم كتلة **يابلوكو** ضد **زيوجانوف** لا يعنى أن أصوات ناخبيه ستذهب بالحتم إلى **يلتسين**. إن المصير الغامض لتلك الأصوات يحيط الجولة الثانية بمختلف الاحتمالات ليس آخرها **فوز جينادي زيوجانوف** .من ناحية أخرى فان أجهزة الإعلام الروسى قدمت خدمة الدب لصاحبه حينما بالغ فى تصوير «النصر الوشيك للرئيس من الجولة الأولى» ،فقد تعرت تلك الاكاذيب«فجأة» واتضح للمواطنين أنهم كانوا ضحايا وهم تلك الدعايات التى سعت للايحاء لهم بأن صوت المواطن الفرد منهم لا قيمة له ، لأن يلتسين سيفوز فى كل الأحوال. الآن يرى المواطنون أن **يلتسين** لم يعد بحاجة لأكثر من «دفعة كتف أخرى بسيطة» لطرده من **الكرملين** .وقد يطلق هذا الوعى بأن ثمة أملا للغيظ المكظوم لدى الكثيرين ضد يلتسين.

وستحدد حوالى ٢٨٪ من الأصوات التى تبعثرت بين **ليبد ويافلينسكى وجيرونوفسكى** مصير الجولة القادمة.وقد وقفت كل تلك الأصوات بتأييدها للمرشحين الثلاثة ضد يلتسين، من بينها ٢٠٪ دعمت **ليبد وجيرونوفسكى**، أى مع الاتجاهات التى بدت لأولئك الناخبين أكثر تشددا. واذا لم ينجح **زيوجانوف**- مع أنه قاب قوسين من النصر الصعب- بسبب الحصار المحلى والدولى فان الوعى الشعبى الروسى قد نجح فى التبلور فى أولى حالاته «الرفض».

الناتو يحلق بجناحي أوروبا وروسيا

شارك **يفجيني بريماكوف** وزير الخرجية الروسية في دورة حلف الناتو التي عقدت في برلين في الثالث من يونيه- وفقا لصيغ «١٦ + ١» ، أي الدول الست عشرة الأعضاء ،ومعها روسيا. وكانت القضية الرئيسية المطروحة للنقاش هي «النظر في طرق إصلاح الحلف وتعديل هياكله» بما يتناسب مع الظرف الدولي المعاصر بعد انتهاء الحرب الباردة . واستقر الرأى بالنسبة لأوروبا على تشكيل **«قوات تكتيكية»** أوروبية متعددة الجنسيات تسمح بتدخل أوروبي سريع في النزاعات التي تندلع في القارة دونما حاجة لتدخل أمريكي مباشر.وهي الدعوة التي تحققت في الواقع الفعلي ربيع العام الماضي عندما تشكلت فرقة عسكرية انجليزية هولندية أسبانية وتدخلت في البوسنة.

ولكل هذا بدا أن قرار الحلف في برلين بتشكيل قوات أوروبية هو **«قرار تاريخي»** .وهو قرار تاريخي بالفعل ولكن ليس باعتباره انتصارا أوروبيا على الناتو، بل باعتباره توسعا للناتو.ونظرة سريعة على واقع موضوع تشكيل تلك القوات كفيلة بايضاح ذلك: فالقوات الأوروبية التي يدور الحديث عنها ستتحرك أولا بالاعتماد على إمكانيات الناتو العسكرية.وتحت رعاية الاتحاد الأوربي الذي يضم عشر دول. **ثانيا** أن أمريكا ستتدخل في أي عملية تقوم بها تلك القوات بدءا من الاعداد والتخطيط لها، مرورا بتسخير أقمارها الصناعية للتجسس على الهدف المفترض،وانتهاء بالمشاركة المباشرة في كل مراحل أية عملية. ووفقا لتصريح وزير الخارجية البريطانية **مالكوم ريفكيد** فان القوات الأوروبية:«ستقوم فقط بالعمليات الثانوية التي تتمثل في مراقبة حفظ السلام وتقديم المساعدات الانسانية لمناطق الصراعات في أوروبا». من ناحية أخرى فان قيادة **الناتو** تجزم بأن العمليات التي ستقوم بها القوات الأوروبية ستكون «الاستثناء» وليس القاعدة.

وهكذا فان ما تم تصويره باعتباره انتصارا أوروبيا هو في واقع الأمر جرجرة أمريكية لأوروبا، لكي تقوم بقوات بلدانها بالعمليات الأقرب لها والتي لا تريد أمريكا القيام بها أو التورط فيها.

من ناحية أخرى فان صيغة **«نظام الأمن الأوروبي»** هذا قد يمثل الحل النموذجي الوسط بين أمريكا وروسيا بشأن دول المنطقة، والمعروف أن روسيا ترفض- بدرجة أو أخرى- انضمام دول البلطيق الثلاث مباشرة للحلف لأن لتلك الدول حدودا مع روسيا.ولكن إذا كانت تلك الدول لن تنضم للحلف لكنها ستنضم لصيغة «الأمن الأوروبي» فما المانع؟.. أما أن ذلك الأمن الأوروبي نفسه خاضع للناتو فتلك قضية أخرى!..

أيضا فان ذلك **«القرار التاريخي»** سيوفر على أمريكا نفقات توسيع الحلف التي قدرت لجنة الميزانية التابعة للكونجرس الأمريكي أنها ستتراوح ما بين ستين إلى مائة وخمسة وعشرين مليار دولار في السنوات الخمس عشرة الأولى. ومن هذه الزاوية سيوفر النظام الاوروبي الجديد على أمريكا تلك النفقات بتوليه ضم البلدان المرشحة للناتو. وهكذا وجد الحلف صيغة مثلى لاستخدام أوروبا تحت شعار منحها حريتها.

أما عن الدور والموقف الروسي فقد تمثل أوضح ما يكون في عبارة يفجيني **بريماكوف** حين قال إنه :«ليس ضد التوسيع السياسي للحلف، لكنه ضد التوسع العسكري له». وتتضح أبعاد المفارقة في ذلك التصريح في أن حلفا عسكريا بطبيعته لا يمكنه- إذا توسع- إلا أن يقوم بذلك عسكريا فقط. ويشبه قول بريماكوف هذا أن يخاطب المرء مدفعا مصوبا نحوه بقوله له: «أنا ضد انتشارك العسكري، لكني مع انتشارك السياسي». وعندما أعلن بريماكوف في برلين أن وصول هياكل الناتو إلى الحدود الروسية أمر غير مقبول، فانه قدم كحل وسط الاقتراح بأن يقدم الحلف- بدلا من التوسع- الضمانات السياسية اللازمة لدول شرق أوروبا. علما بأن هذا الاقتراح هو أيضا تحايل على الحقيقة ، لأن الضمانات السياسية تسمح بالتدخل العسكري.

وقد بدأ الموقف الروسي المتدهور من حلف الناتو منذ عام ١٩٩٠ عندما وافق **جورباتشوف** على وحدة شطري ألمانيا مقابل وعد شفهي بعدم توسيع الناتو أو وصول هياكله لدول شرق أوروبا. وعام ١٩٩٢ وقع وزير الخارجية حينذاك اندريه كوزيريف ووزير الدفاع **الروسي جراتشوف** في **طشقند** بروتوكول بتقسيم التركة العسكرية السوفيتية بين الجمهوريات وفقا لمعاهدة تقليص الأسلحة التقليدية في أوروبا والتي حرمت روسيا من الاحتفاظ بقوات ذات شأن في **القوقاز** ومنطقة **كالينينجراد** العسكرية . وعام ١٩٩٤ انضمت روسيا لبرنامج الشراكة من أجل السلام التابع للناتو ، ثم شاركت على استحياء في مناورات الحلف العسكرية بمعنى سفن أسطولها، وساهمت عام ٩٤ ،وعام ٩٥ في مناورات عسكرية روسية- أمريكية في ولاية كانزاس بأمريكا،وفي توتسك بالقرب من موسكو .وقيل في حينه إن تلك المناورات جرت في إطار التعاون الثنائي بين البلدين وفقا لبرنامج «الشراكة» .وعام١٩٩٦ أرسلت روسيا فرقة عسكرية إلى البوسنة وخضعت فرقتها تلك لقيادة الناتو بوضوح هذه المرة. وفي الأول من يونيه- قبل لقاء برلين بيومين -وحتى الحادي عشر منه دخلت روسيا في تعاون مباشر مع الحلف في عملية«درع السلام لعام ٩٦» وذلك بمدينة **«يافوروسك»** في أوكرانيا قرب الحدود البولندية .وانضمت لنفس المناورات **أوكرانيا ومولدوفا ورومانيا والمجر وبلغاريا وتشيخيا وسلوفاكيا**. وقامت روسيا عشية لقاء برلين باتمام عملية سحب آخر الصواريخ النووية التي كانت موجودة في أوكرانيا، وأصبحت الدولة الثانية بعد كازاخستان التي تخلت رسميا وفعليا عن السلاح النووي، ولم يبق من أسلحة نووية الآن سوى في **بيلاروسيا**. وبالانضمام لمناورات **يافوروسك** وسحب آخر **الصواريخ الاوكرانية**، مهدت موسكو للاشتراك في دورة الحلف وفقا لصيغة «١٦+١».

وإذا كانت **«القوات الأوروبية»** ستتولى النزاعات القليلة جدا في أوروبا (كالبوسنة) ، فان الدور الذي يوكله الناتو لروسيا أكبر بكثير من الدور الاوروبي. فالمهمة التي ينبغي على روسيا التصدي لها تشمل النزاعات المندلعة في الساحة السوفيتية السابقة المعرضة للتفجرات العرقية(الشيشان، الصراع الأرمني الاذربيجاني، **طاجكستان** وامتدادها للعمق **الافغانستاني**، الصراع الجيورجي الابخازي). ويخطط الناتو أيضا لتوريط روسيا في ساحة العالم الاسلامي الذي تجتاحه الظاهرة الاسلامية السياسية وخاصة في آسيا الوسطى.

وهكذا فان «القرار التاريخي» للناتو في برلين كان قرارا بأن يبدأ تحليقه بجناحي أوروبا وروسيا القادرين على مساعدة الصقر الأمريكي في الاشراف على إدارة شئون العالم .

رسالة باريس

فى فرنسا .. أقليات أيضاً

ما أن تنطق كلمة «**أقليات**» إلا وينصرف الذهن مباشرة إلى العالم الثالث ، أو إذا اردنا أن ننحنى جانبا هذه التسمية، إلى مجموعة الدول حديثة الاستقلال والتكوين، أو إلى العالم الثانى بعد أن تفكك.

ويبدو فى هذا الإطار، وجود مطالب قومية انفصالية داخل دولة مثل فرنسا أمراً مستبعداً، مثيراً للاستغراب والدهشة كما حدث لمراسل **ديرشبيجل الألمانية** فى فرنسا حينما قال: «**لا أكاد أصدق ما أرى.. ولا أفهم فكأننى فى البوسنة أو فى افغانستان**».






جاك شيراك — الان جوبيه — شارل باسكوا





ومع ذلك ، فنحن بازاء حركات انفصالية قومية لا يقودها مهاجرون، ولا أهالى مستعمرات ، بل مواطنون فرنسيون ينتمون إلى هذه الدولة داخل حدودها الأوروبية والمشكلة موجودة.. ومنذ زمن ، والمطالب مرفوعة تصاحبها حركات واغتيالات وانفجارات. ومع ذلك لم تلصق تهمة الارهاب . بالشعب الفرنسى ، ولم تعرف الاحداث تغطية اعلامية دولية كما تعرفها مثيلاتها فى مناطق أخرى.

هذا الشهر عادت المشكلة إلى الصفحات الأولى فى الجرائد وتصدرت نشرات الأخبار. وذلك لمناسبات ثلاث. **الأولى** فى الشمال ، على حدود المانش، فى مقاطعة «**بريتانيا**» وبمناسبة زيارة الرئيس الفرنسى للمقاطعة فى اطار زياراته الميدانية. وإذا كان من المعتاد أن تقع عين الزائر على شعارات الاستقلال والاعتراف بالشعب البريتانى وباللغة البريتانية على حوائط الجامعات وفى محطات السكك الحديدية ، إلا أنه ولأول مرة يتحدث رئيس الجمهورية كما فعل **شيراك** فى زيارته هذه عن «**أهمية الهوية الاقليمية» البريتانية فى نظام التعليم أسوة باللغة الفرنسية**.

والمناسبة **الثانية** ، اثارها الجنوب ، فى مقاطعة **الباسك** المشتركة، ما بين **فرنسا وأسبانيا** .حيث لجأ عدد من الانفصاليين إلى إحدى الكنائس احتماءً بها. ولكن قوات الأمن استطاعت اقتحام الكنيسة والقبض على أفراد المجموعة. وفى صفقة «**ارهابيين**» بين فرنسا وأسبانيا، سلمت فرنسا افراد المجموعة إلى السلطات الاسبانية فى مقابل تعاون هذه الأخيرة فى حماية الحدود من «**المتطرفين الجزائريين**» .وكان افراد هذه المجموعة قد تم استبعادهم إلى خارج أوروبا، إلى دول أمريكا اللاتينية وإلى الجزائر !! ولكنهم عادوا سراً فى محاولة لاجبار السلطات على العفو عنهم ليستطيعوا العيش مع اسرهم. واحدى مطالب الحركة الانفصالية فى الباسك هى معاملة المعتقلين الانفصاليين بسجون فرنسا معاملة «السجناء السياسيين».

ولكن ما فجر قنبلة الاقليات، هي بلا شك الجزيرة الواقعة إلى الجنوب الشرقي، «جزيرة الجمال» كما يحلو للفرنسيين تسميتها. ولكنها منذ سنوات أصبحت «جزيرة العنف اليومي» ، أي جزيرة **كورسيكا**.ففي استعراض للقوة، دعت **«جبهة التحرير الوطنية لكورسيكا»** المنظمة الرئيسية للانفصاليين وسائل الاعلام الفرنسية والاجنبية لاجتماع استعرضت فيه أمام عدسات الصحافة والتلفزيون رجالها الملثمين وبأيديهم أحدث ما اخرجته المصانع الامريكية من مدافع قاذفة للصواريخ على حد تعبير جريدة **لوموند** لا يمتلكها حتى الجيش الفرنسي نفسه، وأحدث ما اخرجته المصانع الاسرائيلية في مدافع الاوزي.

وتحت سمع وبصر قوات الأمن، دلف إلى مكان الاجتماع ستمائة عضو من أعضاء الجبهة المحظورة واصدروا بيانا يعطي للحكومة الفرنسية مهلة لبحث مشكلة كورسيكا. وإلا «فستعرف الجزيرة أياما سوداء، وستعرف باريس أياما صعبة». كما جاء في البيان.

العرض نظمته الحركة ترحيبا بزيارة وزير الداخلية للجزيرة الذي فضل تجاهل الأمر تماما مكتفيا بالقول: «نحن في دولة قانون».

المطالب والحالة

في انذار الجبهة والذي وزعته على طلبة المدارس في كل الجزيرة تلخصت مطالبها في ثلاث نقاط:

- الاعتراف بالشعب الكورسيكي كشعب له هويته الثقافية المتميزة. وسبق أن رفض المجلس الدستوري تعديل الدستور الفرنسي للنص على أهالي الجزيرة كشعب.

- البدء في خطة تنمية اقتصادية حقيقية للجزيرة.

- وضع نظام تعليمي خاص يتضمن تدريس اللغة الكورسيكية.

يعود الصراع إلى واحد وعشرين عاما ، وتحديداً إلى عام ١٩٧٥ عندما هاجم أحد الأهالي وأخود مزرعة أحد الأثرياء ممن يطلق عليهم **«ذوي الاقدام السوداء»** وهم الفرنسيون الذين تركوا الجزائر بعد استقلالها. فلأول مرة ، يصوغ أحد الأهالي مطالب قومية. وتدخلت قوات الأمن وانتهى الحادث بمقتل الاخوين. ولتنشأ فيما بعد «جبهة التحرير القومية الكورسيكية» لتتوالى الهجمة ضد كل ما يمثل الدولة والحكومة.

وفي السنوات الأخيرة ، تصاعد العنف . فالجزيرة تشهد سلسلة تفجيرات بمعدل انفجار قنبلة في اليوم الواحد، واربعين اغتيالا كل عام عدا الحرائق الموجهة ضد الادارات الحكومية أو المؤسسات الكبيرة كالبنوك والتي بلغت في العام السابق ٢٦٦ حريقا. وقوات الأمن بالجزيرة هي ثلاثة أضعاف المعدل القومي. ومع ذلك ، يقف الأمن والقضاء عاجزاً عن إيجاد القاتل في معظم الأحوال.

وتطورت **«الجبهة القومية لتحرير كورسيكا»** لينشق عنها حركتان سريتان اخريان، هما حركة **«مقاومة»** وحركة**«القناة الاعتيادية»** . ولكل من هذه الحركات المحظورة الثلاث «واجهات» قانونية تخوض الانتخابات. وتفرض الحركات السرية «ضريبة ثورية» على كافة النشاطات التجارية في الجزيرة.

أما واقع الجزيرة، فهو الفقر. فمستوى الحياة أقل من سواه في باقي الدولة الفرنسية. ولا يكف عن التدهور على الرغم من إمكانيات الجزيرة السياحية التي جعلت منها **«جزيرة الجمال»**. ولكن حركة السياحة تراجعت تراجعاً كبيراً نتيجة لسلسلة العنف الذي تعيشه الجزيرة.

سياسة الحكومة

تتعامل الحكومة في باريس مع المشكلة متبعة سياستين:

-**الأولى** . تغذية الخلافات والانشقاقات ما بين الحركات الانفصالية حتى تقوم هي نفسها بتصفية بعضها البعض. وهي السياسة التي اتبعها بذكاء شديد وأسس لها وزير الداخلية الاسبق **«شارل باسكوا»**. فبعد أن جرب سياسة **«القبضة الحديدية»** في وزارته الأولى عام ١٩٨٦، حيث بلغ عدد المستدعين للتحقيق معهم في هذا العام وحده ثلاثة الاف شخص، وصدر عدد كبير من الأحكام المتشددة لجأ في ولايته الثانية عام ١٩٩٣ إلى سياسة «فرق تسد» من خلال مفاوضات سرية مع الحركات الانفصالية مغذيا العداوات فيما بينها وهو ما أثمر بالفعل، فسقط القتلى في كل جانب وتبادلت الحركات الثلاثة الاتهامات بخيانة القضية وبالعمالة لحساب حكومة باريس. ووقفت قوات الأمن والقضاء بعيدة عن الصراع بعد أن تلقت تعليمات بعدم التدخل ويغلق ملفات التحقيق في بعض الاحيان.

والاحداث الأخيرة كشفت عن أن هذه السياسة اتبعتها حكومات اليمين واليسار على حد سواء . فعلى صفحات الجرائد، تبادل قيادات الأحزاب الفرنسية الاتهامات كان أعنفها اتهام **جاك توبون** عضو الحزب الجمهوري والمقرب من **شيراك** الحزب الاشتراكي باتباعه سياسة **«حقائب الأموال المفتوحة»** مشيرا إلى تورط حكومة **الاشتراكيين** في حوادث اغتيال بعض القيادات الانفصالية.

- أما **السياسة الثانية** ، فتقوم على إغراق الجزيرة بالاعانات والاعفاءات الضريبية. واخرها ما أعلنه رئيس الوزراء **آلان جوبيه** بعد تهديد الجبهة الأخير باعتبار الجزيرة «منطقة حرة» .وهذه الاجراءات تثير التساؤلات حول جديتها، فهي موجهة إلى أصحاب الأعمال لا إلى سائر أهالي الجزيرة.

الخطاب الاعلامي

ويأتي الخطاب الاعلامي ليكمل الصورة. ويفسر ردود الفعل الضعيفة التي تثيرها أخبار الانفجارات والاغتيالات بين الرأي العام الفرنسي. فوسائل الاعلام تتحدث عن الفقر ولكنه حديث يختلط بصور السيارات الفارهة ، تقول عنها الصحف ان شوارع الجزيرة تغص بها .والعمل الثوري اختلط -كما تقول وسائل الاعلام- بمصالح المافيا بما أصبح معه متعذراً . تصنيف حوادث الاغتيالات ،وما إذا كانت بالفعل سياسية أو هي مجرد تصفية

«حسابات بين جماعات من الخارجين عن القانون».

وتتابع المقالات للحديث عن الثقافة المحلية التي تعلو فيها قيم «الثأر» «والانتماء العائلي والقبلي، و«عادة اطلاق الأعيرة النارية». في الهواء في الاحتفالات الاجتماعية» أو كما قالت إحدى المجلات الأسبوعية في عنوانها الرئيسي «هنا ، يولد الطفل ومعه السلاح في مهده».

ويأتي الحديث عن «**الشباب العاطل**» الذي تجد فيه الحركات المتطرفة وقوداً لها مكملاً للمنظومة الاعلامية التي تؤطر للقضية.

لقد وصلت نقاشات المجلس الوطني طوال الشهر الماضي إلى طريق مسدود ، عبرت عنه عبارة أحد النواب:لقد جربنا كل الوسائل ولم نفلح. وجاءت جملة رئيس الوزراء الأسبق **ريمون بار** .. إذا كان أهالي كورسيكا يرغبون في الاستقلال فليأخذوه ، لتوضح مأزق الحكومة وعجزها.

أما على الجانب الآخر. فلأول مرة يحمل تهديد الجبهة انذاراً للحكومة بتصدير العنف من الجزيرة إلى العاصمة باريس. ولم تعد الجبهة وسواها من الحركات السرية تراعي في تفجيراتها المتتالية مبدأ «حماية الأرواح» الذي التزمت به حتى وقت قريب.

الدراسات الاستراتيجية.تتحدث عن «**الجيل الرابع**» من الحروب. فبعد حروب الاستقلال، والحروب العالمية، والحروب بين الدول التي تستخدم فيها التصفية المرتفعة وآخرها هي حرب العراق، نحن بازاء جيل رابع، حروب تندلع داخل اطار الدولة الواحدة.. واذا كانت هذه الدراسات تتخذ من «**حماس**»والجماعة الاسلامية في الجزائر ، أو الحركات الكردية أمثلة لها، فربما كنا بازاء مثال آخر.. هذه المرة من داخل أوروبا القديمة ذاتها .. وربما كانت دهشة مراسل **ديرشبيجل** وجملته «كأننا في البوسنة أو في افغانستان» تأكيداً لا واعيا عن احداث آتية.

رسالة ألمانيا

ألمانيا والانتخابات الروسية

نبيل يعقوب

" لاشك أن بوريس يلتسين يمثل إحدى أكبر الشخصيات في تاريخ روسيا . ففي الأربع سنوات التي حل فيها على قمة البلد نجح في تحطيم قوة عظمى ، وإسقاط رئيس ، وطرد برلمانين ، وسحق تمردين مسلحين ، وكسب حرب " . هذه الكلمات نشرتها صحيفة فرانكفورتر روندشاو اليومية واسعة الانتشار أثناء المعركة الانتخابية في روسيا وقد تصدرت هذه السطور مقالا للكاتب الروسي ليونيد إيونين يحلل فيه الخراب الذي سببه حكم يلتسين لروسيا في سنوات أربع.

ولكن هذه الصورة ظلت نادرة في الاعلام الألماني الذي اكتشف في الأسابيع الأخيرة يلتسين جديدا خاض إلى جانبه المعركة الانتخابية بكل قوة وكأنه يشجع فريق الكرة الألماني في مباراة ضد روسيا ! وجاء هذا الموقف محيرا للكثير من المواطنين الألمان اذ لم يذكر الاعلام الألماني طوال سنوات عديدة كلمة طيبة عن يلتسين .. ولم يخرج وصفه عن كونه قيصرا مستبدا ، وسكيرا ، ورجلا فظا لايعرف الاتيكيت وحاكما لايمكن الارتكان اليه ، وسياسي تنقصه الحكمة والحصافة ومنذ حرب الشيشان أصبحت صورته الاعلامية صورة لرجل حرب لايعرف الشفقة والرحمة .

ولم يمنح الاعلام الجماهيري في ألمانيا اهتماما يذكر للبرامج الانتخابية للأحزاب والقوى المتصارعة في روسيا .. فقط المنابر والبرامج الاعلامية المتخصصة بجمهورها المحدود هي التي كلفت نفسها بعض العناء لمناقشة مضمون المعركة الانتخابية . أما أجهزة الاعلام الأكثر تأثيرا فقد سلطت الأضواء على أشخاص المرشحين .. وهنا جرت عملية " فرز" بين المرشح " الأقل" و" الأكثر " خطورة على الغرب..

وتبدو المسألة في النهاية كما جاء في تصريح للمستشار كول ".. لو جاء آخر غير يلتسين ستكون متاعبنا مع روسيا أكبر بكثير " . وهكذا يتبين أن الخوف القديم من الشيوعية ، ونظرة الارتياب القديمة تجاه روسيا ، لازالا يمارسان فعلهما السحري حتى بعد إنهيار الحكم " الشيوعي" بسنوات وبعد اختفاء الدولة السوفيتية وتفكك الرابطة التي كانت تجمع إقليم روسيا القيصرية السابقة.

ورغم حساسية الاعلام الألماني عموما لأي خطاب قومي فقد غفر ليلتسين لغته الانتخابية المتضخمة عن روسيا " القوة العظمى" وسامحه على تحيته للعلم السوفيتي الأحمر قبل الانتخابات بأسابيع قليلة ، ولم يعلق على سرقته لأجزاء هامة من برنامج اليسار الروسي الذي مثله زوجانوف .. وأصدقاء يلتسين في الغرب يعرفون في النهاية أن الصديق الروسي لايقصد هذا ولاذاك .. ولايفرق

أحد ساسة الغرب في إدراك أن المعارك الانتخابية لايمكن كسبها دون خطابا" من هذا النوع .. وانتهى المهرجان الدعائي لمعادلة بسيطة : يلتسين أفضل لأنه خير الشريرين..

إلى أين سيذهب البلد الكبير

معلق في قناة rtl حذر من أن الروس قد يعتبرون يلتسين المرشح الألماني لرئاسة روسيا " بسبب حملة الدعاية المكثفة لصالحه في الاعلام الألماني . وأحد كتاب صحيفة نويس دويتشلاند لاحظ أن الإعلام الألماني في حماسه ليلتسين الذي يقود روسيا على طريق الديمقراطية والاصلاحات الاقتصادية " نسي فجأة أنه المسئول الأول عن الأوضاع المأساوية التي يصفها الإعلام الألماني يوميا . ورغم أن الساسة والإعلام في ألمانيا يتخذان عموما موقفا انتقاديا من تضخم سلطة الرئيس الروسي لمنافاة ذلك للقواعد الديمقراطية والنظام الدستوري البرلماني، الا أن الرغبة في استمرار يلتسين في ممارسة السلطة لدورة تالية طغت على كل اعتبارات الدبلوماسية وعلى قاعدة عدم التدخل.

وعندما يحوز شخص يلتسين ثقة أكبر من التي تحرزها دولة روسيا بمؤسساتها الدستورية وقواها السياسية يصبح أمرا مريحا أن يأتي رئيس له مثل هذا الدور الطاغي . فهو الذي يقترح الحكومة على البرلمان ، وهو الذي يملك حل البرلمان لو اعترض ٣ مرات على اقتراحه . بل ومن سلطاته إصدار قوانين حتى بدون برلمان ، ووحده يستطيع اعلان الحرب وبدون موافقته لايمكن تعديل الدستور . كل هذا يفضح نفاق المتحدثين عن يلتسين بوصفه ضامن تطور روسيا على طريق الديمقراطية ، أو باعتباره الرجل الذي سيصنع السلام مع الشيشان.

خوف " استراتيجي" و" خوف تكتيكي"

لأن العلاقة الألمانية الروسية معقدة تاريخيا فان الاهتمام بما يجري في روسيا يمثل همًا ألمانيا رئيسيا .

وقد بدأ القرن الحالي بالحرب العالمية الأولى التي فجرتها ألمانيا وواصلتها ضد روسيا خمس سنوات . ثم أشعلت الفاشية الهتلرية الحرب العالمية الثانية لتلحق المزيد من الدمار والموت بروسيا وبقية الاتحاد السوفيتي . هذه الصفحة من التاريخ لم تطو بعد فلا زالت جروح كثيرة لم تندمل بعد رغم مرور نصف قرن على نهاية الحرب.

من هنا اكتسب وصف الانتخابات بأنها" مصيرية" معنى تحذيريا لم يقدم له تبرير معقول. ورغم التأكيد المتواصل للفرح والارتياح الرسمي لانتهاء الحرب الباردة يتداخل في الخطاب الاعلامي الغربي بشكل واضح الخوف" الاستراتيجي" تجاه احتمال أن تتماسك روسيا وتعود مايشبه الاتحاد السوفيتي بما يعنيه هذا من تغير لأوضاع وموازين القوى العالمية مع الخوف " التكتيكي" من فقدان السيطرة على النزاعات الإثنية والقومية المتفجرة والصراعات الاجتماعية المحتدمة في روسيا بما يعني تدفق سيول من المهاجرين نحو الغرب ، وارتفاع خطر صدامات عسكرية في أوروبا.

ألمانيا وروسيا

ألمانيا التي تعمل بثبات كدولة قومية ، وباعتبارها القوة القائدة في الاتحاد الأوروبي ، من أجل استكمال مقومات القوة العالمية العظمى ، يهمها بالأساس الا تقوم قائمة لكيان يشبه الاتحاد السوفيتي من حيث دوره العالمي والأوروبي ، حتى بنظام يسير على اقتصاديات السوق ويتماثل اجتماعيا مع دول الغرب . وأبسط الأسباب أن ألمانيا لاترغب أن يكون لها منافس بهذا الحجم في أوروبا . ولكن محاولة تحجيم بلد ، برغم أزمته ، يملك أسلحة وصناعة نووية وتكنولوجيا فضائية على قدر هائل من الضخامة ، ويملك قاعدة للتطوير الاقتصادي وسوقا ممتدة وإقليما يبلغ سدس مساحة العالم الا قليلا ، ويحوز على بنية عسكرية واقتصادية وسياسية ، مثل هذه المحاولة تعد عملا مغامرا وشديد الخطورة ، لأن نجاح التحجيم يتطلب استمرار الاضطراب والتفكك الداخلي . ولكن الفوضى والتفكك في ظل الأوضاع الاجتماعية المتأزمة في بلد له تاريخ روسيا يمكن أن يدفعا التطور السياسي في اتجاه معاكس ، رغم أن المحللين يتفقون في أن روسيا لم تجد بعد النهج والزعامات السياسية القادرة على اقناع القوميات والاثنيات والتيارات المتعددة بأن أمل الخروج من الأزمة يكمن الى حد كبير في وقف التفكك وتجاوز الفوضى.

ورغم اهتمام ألمانيا الواضح باقتصاد روسيا حيث قدمت وحدها أكثر من ٣٥ مليار مارك كالتزامات بناء مشاريع اسكانية للضباط الروس العائدين من ألمانيا ، وفي شكل قروض وضمانات حكومية للصادرات الألمانية الى بلدان " اتحاد الدول المستقلة" الا أن الغرب في مجموعه يترك روسيا في وضع مالي واقتصادي لايأتي بالموت ولايشفي من المرض . والوعد بتقديم مساعدات وقروض سخية لروسيا يأتي عادة وقت الأزمات عندما يلوح خطر فوز القوى القومية أو اليسارية الروسية ، ولكنه يتحول كل مرة الى وفود ومشاورات لاطائل منها بعد تجاوز قمة الأزمة . والاقتصاد الألماني يحتاج للسوق الروسي الضخم . ورغم كل متاعب روسيا المالية الراهنة فقد نمت العلاقات الاقتصادية الألمانية مع روسيا وتشعبت أكثر من أي دولة غربية أخرى . وألمانيا التي يعتمد ثلث قواها العاملة الصناعية على التصدير تحصل على منفعة اقتصادية كبيرة من التعامل مع روسيا . و يعد توسيع العلاقات الاقتصادية مع الجار الكبير بضمان ملايين أماكن العمل في ألمانيا ، الأمر الذي يحتل أهمية كبيرة في ظرف تفاقم البطالة ، ولكن العوائق الأيديولوجية وانتشار الفساد في الأجهزة الحكومية في روسيا وخاصة أنشطة المافيا تجعل الرأسمال الألماني يتردد في توسيع استثماراته في روسيا . ويبدو الآن أن ألمانيا قد تخلت عن حرصها القديم على مراعاة خصائص " الشريك" الروسي وتغلب في التعامل مع روسيا وصفة تشبه منهج صندوق النقد الدولي مع البلدان النامية.

ولعل مسألة توسيع حلف الناتو تلقي أضواء هامة على مفهوم ألمانيا الرسمية لمستقبل العلاقات مع روسيا ، تصر ألمانيا التي تلعب دورا خاصا في الناتو وفي الاتحاد الأوروبي على توسيع الناتو بضم حلفاء الاتحاد السوفيتي السابقين من وسط وشرق أوروبا . وهي من أكثر المعارضين لطلب روسيا بأن تنضم هي أيضا إلى الحلف ، الطلب الذي يعني أن يقبل الناتو روسيا حليفا للغرب ، كما يعني امتداد بنية الأمن الأوروبية الى أسيا ، ويزيل مخاوف روسيا من أن تحاصر من جديد رغم انتهاء الحرب الباردة . وتأمل دوائر سياسية ألمانية نافذة أن يثمر التأييد الألماني المكشوف ليلتسين قبولا لمد الناتو شرقا أي حتى حدود روسيا ، وقد فسر البعض موقف وزير الخارجية الروسي بريماكوف أمام اجتماع الحلف الأطلسي الأخير في هذا الاتجاه ولكن السؤال في النهاية أن كان الرئيس الروسي يستطيع اقناع كبار العسكريين الروس بابتلاع هذه الحبة المرة. وقد شهدت السنوات الماضية توترات وأزمات بسبب هذه القضية وصلت الى تهديد روسيا بالتوقف عن تنفيذ اتفاقات نزع السلاح ووضع قوات روسية في " المناطق المهددة" أي على حدود بولندا والمجر والبلدان الأخرى التي ستنضم للناتو ، بل ووصل الأمر للتهديد بالغاء المعاهدات حول الأسلحة النووية الاستراتيجية كما يعني تخويف روسيا بامتداد حلف الناتو الى حدودها أن

تدخل فى حلقة شيطانية جديدة من سباق التسلح وأن تفشل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تعرضت العلاقات الألمانية الروسية الى عدد من الاختبارات فى العام السابق للانتخابات ولكن كل من يلتسين والمستشار - اللذين يحتاج كل منهما للآخر - نجحا دائما فى تهدئة التوترات . وكان هناك اعلان لجنة حماية الدستور (المخابرات الداخلية الألمانية) فى عام ١٩٩٥ عن نيتها لطرد ١٦٥ روسيا فى ألمانيا بدعوى أنهم عملاء روس . وهناك الضغوط المكشوفة للتأثير على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخارجية لروسيا ، والتهديد جاهز بأن الرأسمال لن يأتى

يلتسين ولابديل..

فى ظل حكم يلتسين اندلعت حرب الشيشان التى سقط ضحية لها نحو خمسين ألف انسان ، وسقطت ألمانيا نفوذها على ٥٠ بالمائة من الاقتصاد ، وتدهور الانتاج الصناعى فهبط الى أقل من النصف ، ولم تفلح كل وعود يلتسين واجراءاته لتشجيع الاستثمار الأجنبى فى كسب ثقة المستثمرين الأجانب . وتدهورت الأوضاع الاجتماعية الى هوة سحيقة ناانخفضت الدخول الحقيقية للعاملين خلال السنوات الخمس الأخيرة الى أقل من النصف وأصبح ٢٤٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر ، وارتفعت نسبة وفيات الأطفال الرضع وانخفض معدل البقاء من ٦٩ الى ٦٤ سنة.

بينما صاحب التحول الى رأسمالية السوق نشوء نخبة جديدة مستفيدة دفعت الى هامش المجتمع فئات اجتماعية كبيرة ، وتفيد الإحصاءات أن خمس السكان فى قمة جدول احصاءات الدخل تستحوذ عام ١٩٩٥ على ١ر٤٧٪ من الدخل الاجمالى فى روسيا (بينما كانت النسبة ٣ر٤٤٪ عام ١٩٩٤) بينما لم يزد نصيب خمس السكان الأقل دخلا على ٥ر٤٪ (وكانت النسبة ٩ر٥٪ عام ١٩٩٤).

بعد هذا يصبح الحماس ليلتسين فى الغرب أمرا مفهوما لأن حكم يلتسين يقدم أفضل الإمكانيات للقوى التى تريد تحجيم وإضعاف وتفتيت روسيا وإزاحتها من الساحة كمنافس محتمل

النقابات ضد تصفية الحقوق الاجتماعية

سيندرج يوم السبت ١٥ يونيو فى عداد الأيام التاريخية فى ألمانيا.

طفح الكيل بملايين العاملين فى ألمانيا بعد أن هالهم ماأعده تحالف المحافظين والليبراليين من برنامج تدميرى للحقوق والمكتسبات الاجتماعية أسمته الحكومة برنامج التنمية والتوظيف .

أكثر من ٣٥٠ الف عامل وموظف لبوا نداء اتحاد النقابات الألمانى واتحاد الموظفين الألمان وتوجهوا الى بون لينظموا أكبر مظاهرة فى تاريخ الحركة النقابية الألمانية . جاءوا من كل مكان فى ألمانيا بنحو ٥٤٠٠ سيارة أتوبيس و٧٤ قطارا خاصا وثلاث سفن وكثرة من المتظاهرين قضوا أكثر من ٢٤ ساعة فى القطارات أو السيارات ليشاركوا فى الاحتجاج.

عشرات الألوف احتشدوا فى ميدان هوفجارتن أمام جامعة بون وطريق بريلزدورفر وملأوا الشوارع المحيطة مكان الهدوء الذى اعتادته مدينة بون الصغيرة التى تطفح بمظاهر الثروة والسلطة تعالت فى ميادينها المطالبة بأن يذهب المستشار وحكومته .. وفى الميدان الذى شهد فى السبعينات مظاهرات الاحتجاج ضد حرب فيتنام ، وفى الثمانينات مظاهرات حركة السلام الألمانية احتجاجا على التسلح النووى ، ومظاهرة الاحتجاج الكبرى ضد حرب الخليج فى بداية التسعينات .. فى هذا الميدان قال رئيس اتحاد النقابات أن هذه أيضا مظاهرة من أجل السلام .. من أجل السلام الاجتماعى المهدد ، وفى مواجهة خليط من التصفيق والصفير الاحتجاجى عبر رئيس اتحاد النقابات بأسلوب متحفظ ولين عن اعتراض أكبر اتحاد عمالى موحد فى أوروبا على سياسات تصفية الدولة الاجتماعية ، وكرر مطالبته للحكومة ورجال الأعمال بأن يستجيبوا لمطلب النقابات باقامة تحالف من أجل العمال" وفى كلمات أكثر حسما عبر قادة نقابيون آخرون عن استعدادهم لمقاومة نهج التدمير الاجتماعى ولوحوا بخطوات أبعد فى التعبير عن رفضهم (متفادين التهديد بالاضراب العام رغم أن بعض النقابات قد صرحت قبل المظاهرة بأن الأمر يمكن أن يصل الى استخدام هذا السلاح النقابى) . وقالت إحدى المتحدثات إن النخب الحاكمة تريد ازالة كل مايعد قيدا على اقتصاديات السوق. وأن هذه النخب تسعى لاقامة رأسمالية صافية . وسجلت أن اقتصاد السوق الحرة والدولة الاجتماعية لايمكن أن يتعايشا وانتقدت مواصلة رئاسة النقابات للدعوة للتحالف مع النخب المسئولة عن الأزمة وقالت أن السياسيين يجب أن يجبروا على تطبيق العدالة.

وفى المظاهرة التى حرصت النقابات ألا تستثمر من أى حزب سياسى شاركت أحزاب المعارضة كقوى مساندة أو مجرد مشاركة فى الحشد.

وقد ووجهت الدعوة للمظاهرة بحملة من الحكومة وأوساط المحافظين استخدمت فيها أسلحة من ترسانة العداء القديم للشيوعيةوللحركة النقابية :" عودة للصراع الطبقى .. " الصياح فى الشوارع لايستطيع حل مشاكل الاقتصاد ".. " سياسة النقابات ستؤدى إلى المزيد من البطالة" ..

ولكن بعد أقل من ٤٨ ساعة بعد التعبير الجماهيرى القوى بدأت الحكومة تعدل من أسلوبها . المستشار ومساعدوه الذين كانوا قد صرحوا بأنهم مصرون على تنفيذ برنامجهم التقشفى لأنه لابديل له" اكتشفوا فجأة إمكان التراجع عن بعض جوانبه ورغم مطالبة اتحاد أصحاب الأعمال للحكم بالصمود تراجعت الحكومة حاليا عن رفع سن المعاش للسيدات من ٦٠ الى ٦٥ ليبدأ العمل بهذا الترتيب من عام ٢٠٠٠ كما تراجعت الحكومة عن الخصم من المرتبات أثناء المرض.

ولكن المعركة لم تنته بعد وثمة استنتاج بأن الحكم قد لوح بسقف عال من الاجراءات التقشفية إدراكا منه بأنه سيضطر فى كل حال من الأحوال للنزول عن بعضها ولهذا يظل الأذى كبيرا حتى بعد التراجعات المعلنة.

النقابات التى كانت قد توعدت الحكومة بصيف ساخن بينت قدرتها على ذلك .حكومة المستشار كول من جهتها لاتستطيع أن تتجاهل ضآلة أغلبيتها البرلمانية واحتمال أن يصوت نواب من صفوفها ضد اجراءات التقشف لكيلا يخسروا ناخبيهم خطر قائم ومن المستبعد أن تقدم الحكومة فى مثل هذا الوضع على الدخول فى مواجهة حادة مع النقابات . لهذا لاترى الحكومة حرجا فى أن تغير أسلوبها طبقا للمقتضيات التكتيكية للوضع . وقد حققت حكومة المستشار كول حتى الآن الكثير مما خططت له بالمساومة مع المعارضة والنقابات أكثر مما حققت باللغة المتغطرسة . هل ستنجح النقابات فى معركة مفاوضات الغرف المغلقة كما نجحت فى معركة الشارع؟





جوليو اندريوتي

اليسار الإيطالى فى الحكم مصالحة تاريخية.. أم شكل جديد للصراع

نبيل زكى

قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية.. بدأ تعاون **الولايات المتحدة الأمريكية** مع «**المافيا**» الايطالية. واتخذ هذا التعاون فى البداية شكل تقديم تسهيلات من جانب «**المافيا**» لعمليات الانزال العسكرى الأمريكية فى صقلية ، ولكنه اتخذ بعد ذلك أشكالا أكثر أهمية وخطورة فى مقدمتها تدعيم المافيا- بتشجيع أمريكى- **للحزب الديمقراطى المسيحى الايطالى** ليحتكر **الحكم** منفردا أو بمساعدة أحزاب صغيرة ويسد الطريق أمام **الحزب الشيوعى الايطالى** الذى ظل لسنوات طويلة أكبر حزب شيوعى خارج معسكر الدول الاشتراكية.

عوامل كثيرة تسببت فى الآونة الأخيرة فى تصدع «النظام الايطالى» الذى تأسس عقب الحرب العالمية الثانية ودام لأكثر من خمسين سنة.

أهم هذه العوامل:

أولا: أحقاب من الفساد السياسى وسلسلة من الفضائح.. ترتب عليها تدمير الحزب الذى كان الغرب يعتبره خط الدفاع الأول عن النظام الرأسمالى الغربى وهو **الحزب الديمقراطى المسيحى**.

الايدى النظيفة

وقد بدأت حملة تحقيقات «الأيدى النظيفة» المضادة للفساد على يد مجموعة من اكفأ المحققين والقضاة الايطاليين فى عام ١٩٩٢ وأسفرت هذه التحقيقات عن الاطاحة بطبقة سياسية كاملة وبالعدد الاكبر من الحرس السياسى القديم. **وكشفت التحقيقات ، لأول مرة، العلاقة الوثيقة بين «حصن» الدفاع عن النظام الغربى (الحزب الديمقراطى المسيحى) وبين عصابة «المافيا»**.

وتكفى الاشارة إلى ادانة «**جيوليو اندريوتى**- الرجل الذى تولى رئاسة الحكومة الايطالية سبع مرات وزعيم الحزب الديمقراطى المسيحى- بتهمة العمل فى خدمة «المافيا» واتهامه بانه شريك فى عملية اغتيال صحفى ايطالى كان قد هدد بنشر وقائع خطيرة حول رئيس الوزراء السابق أندريوتى.

وتكفى الاشارة ايضا إلى أن زعيم **الحزب الاشتراكي الايطالى «بتينو كراكسى»** يقيم الآن فى تونس هرباً من العدالة فى بلاده بعد صدور الحكم بسجنه بتهمة الفساد فى أربع قضايا.

لقد انهار الهيكل السياسى القديم والقى القبض على الآلاف من الساسة وأعضاء مجلسى النواب والشيوخ. وتم ضبط الجميع متلبسين بفضائح الفساد وسط «ثورة سياسية» اجتاحت البلاد مع مطلع التسعينات وعصفت برموز سياسة العداء للشيوعية.

لقد أجريت تحقيقات مع ٤٤٧ عضواً فى البرلمان (أكثر من نصف الاعضاء). وتأكد أن هؤلاء دفعوا ٦٢٠ مليار -ليرة ايطالية رشاوى وان تسعين فى المائة من هذه الرشاوى مدفوعة لاقطاب **الحزب الديمقراطى المسيحى (الحاكم دائما) والحزب الاشتراكى.**

وعندما اختفى الديمقراطيون المسيحيون والاشتراكيون الايطاليون من الساحة السياسية نتيجة الفضائح ولم يتجاسروا على الظهور أمام الرأى العام... بعد أن تلوثت سمعتهم وسقطت لافتاتهم.. سارع الملياردير وملك التلفزيون **«سيلفيو بيرليسكونى»** إلى تقديم نفسه للناخبين فى انتخابات عام ١٩٩٤ وكان شعاره الأساسى «**سيطرة أقل من جانب الدولة، ومجال أوسع للمبادرة الفردية**». وطرحت بعض العناصر من بقايا النظام القديم فكرة: «**بيرليسكونى .. بداية جديدة و«جمهورية ثانية»**».

رغبة فى التغيير

وهكذا استثمر رجل الاعمال بيرليسكونى، صاحب الامبراطورية الاعلامية، رغبة الشعب الايطالى فى التغيير بعد أكثر من عامين من تفجر فضائح الفساد الكبرى. كما استثمر امتلاكه لثلاث شبكات تلفزيونية(مما جعله يسيطر على ٤٥ فى المائة مايشاهده الايطاليون). واندفع لتأسيس حزب يحمل اسم «**إلى الأمام .. يا ايطاليا**، **Forza Italia**» ونجح فى اجتذاب الناخبين باعتباره من خارج دائرة الساسة المحترفين.

وطالت حملة «الأيدى النظيفة» الملياردير **بيرليسكونى** الذى اتضح أن شركة **فيننفست Fininvest**، التى يملكها، قدمت رشاوى تشتمل على ملايين الدولارات لرئيس الوزراء الاسبق **بتينو كراكسى**، كما اتضح انه قدم رشاوى ضخمة لمفتشى الضرائب. وقد حاول **بيرليسكونى** بعد فوزه فى انتخابات مارس ١٩٩٤ وتوليه منصب رئيس الحكومة عرقلة التحقيقات والتأثير فى سيرها.. ولكنه فشل بسبب التأييد الشعبى العارم للتحقيقات وللقضاة ولم يدم حكم **بيرليسكونى** سوى سبعة أشهر، وسقط بسبب انسحاب أحد شركائه فى الائتلاف.

وهكذا فشلت محاولة تقديم وجه «جديد» مناهض لليسار يحل محل الديمقراطية المسيحية.

ائتلافات متقلبة

ثانيا:

كرد فعل للنظام الفاشى الديكتاتورى بزعامة **موسولينى** - خلال الحرب العالمية الثانية والسنوات التى سبقتها - حرص الدستور الايطالى بعد الحرب على التأكيد على مقومات الديمقراطية البرلمانية والحكومة البرلمانية. بحيث تكون رئاسة الجمهورية أقرب إلى المنصب الرمزى وتكون هناك ضمانات تحول دون اتساع نفوذ الجهاز التنفيذى. واتاح نظام النسبة (التمثيل النسبى) فى الانتخابات لاحزاب صغيرة كثيرة الفوز بمقاعد فى البرلمان، الأمر الذى جعل من الصعب قيام اغلبيات مستقرة نظراً لوجود «فيتو» -فى الاساس- على اشتراك اليسار ممثلا فى **الحزب الشيوعى الايطالى** وحلفائه فى الحكم. وترتب على ذلك أيضا تشكيل سلسلة لا نهائية من الائتلافات المتغيرة والمتقلبة التى تنفض وتتشرذم بنفس السرعة التى تتشكل بها.

وهذا هو السبب فى تأليف **٥٤ حكومة فى ايطاليا خلال اقل من خمسين سنة (٤٨ سنة بالتحديد).**

ومع انهيار الديمقراطية المسيحية وتناثر القوى المعادية للشيوعية .. لاح أمام المدافعين عن بقايا وأشلاء النظام الايطالى أن اليسار الايطالى أصبح خطراً وأكثر قدرة على تحطيم الأسوار المفروضة عليه والحصار الذى يحول بينه وبين تولى مقاليد الحكم. ومن ثم .. قررت الحكومة الايطالية فى عام ١٩٩٤ **ادخال تعديل على نظام الانتخابات بحيث يكون الفوز بثلاثة أرباع المقاعد بالاغلبية المطلقة، والربع فقط بالتمثيل النسبى.**

خطر الفاشية

ثالثا: عندما تولى الملياردير الاعلامى **سيلفيو بيرليسكونى** رئاسة الحكومة الايطالية، شعر الكثيرون فى ايطاليا وأوروبا بالدهشة لأن هناك فى أوروبا «المتحضرة» من لا يزال يصر على إعادة بلاده إلى الوراء ورد الاعتبار للفاشية.

غير ان التجارب المريرة لشعوب أوروبا بوجه خاص تؤكد أن النظام الرأسمالى عندما يواجه شبه الخروج من التاريخ يلجأ إلى آخر سلاح فى جعبته: الفاشية.

وهكذا حصل الفاشيون الجدد على خمسة حقائب وزارية فى حكومة **بيرليسكونى**. وشاركوا فى السلطة لأول مرة منذ سقوط الفاشية الايطالية والعالمية عام ١٩٤٥.

وأصر زعيم **«التحالف الوطنى»** الفاشى» **جيانفرانكو فينى**» على القول بانه يعتبر موسولينى «أعظم رجل دولة ايطالى خلال القرن العشرين!! وكان هذا «**التحالف الوطنى**» يحمل فى السابق اسم «**الحركة الاشتراكية**» (!!). ويطالب **«جيانفرانكو فينى»** بنظام رئاسى يتمتع بسلطات قوية(أى أنه يريد - ببساطة- ان يتولى ديكتاتور الحكم، ودولة مركزية قوية. ويتطلع الفاشيون الايطاليون إلى تعديل معاهدة «**أوزومو**» المبرمة بين إيطاليا ويوغوسلافيا السابقة بهدف «استرداد ممتلكات الايطاليين المصادرة فى اقليمى» **ايبريا**» و«دالماسيا» اللذين (انتزعا من ايطاليا وضما إلى يوغوسلافيا عقب الحرب العالمية الثانية» والسماح للاقلية الايطالية بشراء عقارات فى هذين الاقليمين.. الأمر الذى أثار ويثير التوتر مع جمهوريات



بريشنونى

بعد خمسين عاما من الحرب العالمية الثانية تصدع

النظام الإيطالي.. وفازت «شجرة الزيتون»

يوغوسلافية سابقة.

ولا شك ان تزايد الخطر الفاشي كان من العلامات البارزة لتصدع «النظام الايطالي» في السنوات الأخيرة.

خطر التقسيم

رابعا: زاد من حدة القلق والمخاوف في ايطاليا واوروبا حصول حزب **رابطة الشمال**» الانفصالي بزعامة «**اومبرتو بوسي**» على ٦ حقائب وزارية في حكومة **بيرليسكوني** عام ١٩٩٤ بينها وزارة الداخلية! وتطالب «**رابطة الشمال**» بتقسيم ايطاليا إلى مقاطعات يجمع بينها اتحاد فيدرالي!.

ومن وجهة نظر «**رابطة الشمال**»، فان هناك كيانا منفصلا للـ «**نوردنا زيوني**» - أمة الشمال- يستحق النضال من أجله. وتريد الرابطة إنهاء أكثر من قرن من الوحدة الايطالية **بعد** أن ظلت «**روما بادرونا**» Roma Padrona.- روما السيدة- هي القوة الاستعمارية، على مدى آلاف السنين، وما زالت تعامل الايطاليين الشماليين كما يعامل الخنازير الانجليز أهالي ويلز والاسكتلنديين». وعلى ذلك فان «أمة الشمال العظيمة - يجب أن تناضل من اجل تقرير المصير» وقد فازت الرابطة بمائة وعشرين مقعدا (من مجموع ٦٣٠ مقعدا) في انتخابات مارس عام ١٩٩٤ وكانت شريكة لبيرليسكوني في حكومته الائتلافية، جنبا إلى جنب مع الفاشيين. وحصلت الرابطة في الانتخابات الاخيرة(في ٢١ ابريل الماضي) على ٤ر١٠ في المائة في مجلس الشيوخ و ١ر١٢ في المائة في مجلس النواب.

وترجع خطورة موقف الرابطة الي انها تعتبر ان الجنوب الفقير في ايطاليا (الذي طال اهمال الحكومات المتعاقبة له) أصبح يمتص عمليا ثروات الشمال الغني.

أخطبوط المافيا

خامسا: لما كانت فضائح الفساد قد اطاحت بالقوى السياسية القديمة التي ابعدت عن الحياة السياسية وتقلص أو تلاشي نفوذها بحيث لم تعد تملك القدرة- كما كان الحال في السابق- على التدخل لصالح عصابات المافيا لكي تحصل على التسهيلات اللازمة لتنفيذ مشروعاتها المتعددة في شتى الخدمات والمرافق العامة من خلال تأسيس شركات وهمية تختفي وراءها الجريمة المنظمة.

فان المافيا- كمؤسسة اخطبوطية كبرى- لم تكف عن نشاطها الذي يعجّل بتدمير «النظام الايطالي» والدليل على ذلك أن **المافيا أو «كوزا نوسترا»** حاولت في انتخابات ٢٧ مارس ١٩٩٤ عقد صفقات واتفاقيات قطاعات الاعمال المرتبطة بالمحافل الماسونية. فالمافيا لا تزال توجد بقوة في المجتمع والجهاز الاداري للدولة، وهي تحتاج إلى السياسة لكي تتسرب إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وكانت الاحزاب القديمة هي السند للمافيا وترتبط معها بمصالح متداخلة ومتشابكة. ومن هنا فان المافيا شرعت في البحث عن انصار سياسيين جدد لمساندتها وبدائل جديدة. وتردد ان«**كوزا نوسترا**» اخذت تبدي اهتماما بقوى جديدة خارج صقلية تنادي بالانفصال. ولما كان زعماء المافيا على أكبر قدر من الحكم الذاتي(لتسهيل نشاطهم) فقد اتجه تفكيرهم إلى «**رابطة الشمال**».

اليسار .. المنقذ

نظرا لهذه العوامل فان الناخب الايطالي اتجه بكل ثقله إلى جانب اليسار لضمان استمرار «الأيدي النظيفة» في تطهير البلاد من أوكار الفساد ولأن **اقطاب الحرب ضد الشيوعية هم انفسهم أكبر رؤوس الفساد في ايطاليا**.

واقتنع الناخب الايطالي، بعد اندحار الطبقة السياسية القديمة، التي وجدت سندا ومرجعا في رجال المافيا، ان الوسيلة الوحيدة لفضح التداخل الوثيق بين المافيا والسياسة، وكذلك حلف الماسونية ورجال الأعمال والسياسيين والمجرمين، هو كسر الحصار المفروض على اليسار طوال نصف قرن.

ففي وقت تسعى فيه«المافيا» إلى ضمان استمرار السيطرة على اسواق تهريب المخدرات والسلاح، وتزداد حدة الانقسام بين الشمال الغني والجنوب الفقير مما يهدد الوحدة الوطنية الايطالية.. وتواجه فيه ايطاليا شبح الفاشية الجديدة.. وتكشف التحقيقات النقاب عن فساد الطبقة السياسية وكل قيادات الاحزاب المناوئة لليسار.. **وفي وقت انهارت فيه المعسكرات على الصعيد العالمي واختفى المعسكر الاشتراكي وانتهت الحرب الباردة .. لم تعد هناك وسيلة انقاذ أمام الناخب الايطالي.. إلا اليسار.**

الخروج على «القواعد»

لقد اصبح هناك قانون في ايطاليا يحظر على الذين جرت إحالتهم إلى المحاكمة - بسبب ارتكاب جرائم ادارية أو جرائم «مافيا» من ترشيح انفسهم في الانتخابات.

انها بداية عصر جديد في ايطاليا، تتصالح فيه البلاد مع القواعد الطبيعية للديمقراطية حيث يتم تداول السلطة من كتلة رئيسية إلى أخرى.

ورغم تكتل اليمين الايطالي في تحالف «بولو» polo- أو تحالف الحرية في تسمية أخرى -في الانتخابات الأخيرة.. فانه عجز عن الفوز (**يشتمل تحالف الحرية على احزاب «إلى الامام يا ايطاليا»، والتحالف الوطني- الفاشي- وحزبين ديمقراطيين مسيحيين**). فالمشهد الايطالي تغير بالفعل تغيرا جذريا منذ الانتخابات البلدية في ايطاليا في ٢١ نوفمبر عام ١٩٩٣ من زاوية حالة استقطاب بين الذين يريدون حكم البلاد في اتجاه اليسار وبين الذين يريدون السير في اتجاه متزايد نحو اليمين.

وقد تعلم اليسار الايطالي من تجاربه.. السعي إلى تشكيل أوسع جبهة ضد **اليمين الفاشي والانفصالي والمافياوي فاذا كانت الديمقراطية المسيحية** قد اندثرت.. فان هناك جناحا مستنيرا ومتقدما من بقاياها يمكن التعاون والتحالف معه في جبهة عريضة، إلى جانب **جماعات الخضر** المدافعين عن البيئة وغيرهم. وهكذا تشكل تحالف «**أوليفو**»

Ulivo (شجرة الزيتون)، الذي يصنفونه سياسياً بأنه «يسار الوسط» في مواجهة تجمع قوى كاثوليكية على النمط التقليدي بزعامة بيرليسكوني.

وكانت ايطاليا هي القوة الرابعة في أوروبا، بعد المانيا وفرنسا وبريطانيا. والآن تتجاوزها اسبانيا.

والمفترض ان تنضم ايطاليا إلى الوحدة النقدية الأوروبية في عام ١٩٩٩، الأمر الذي يتطلب إعداد البلاد للالتحام مع أوروبا والسيطرة على الدين العام (١,٣٥ تريليون دولار، أي ١٢٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي) وإعادة هيكلة النظام الضريبي المعقد.

ونتيجة الانتخابات العامة في أبريل الماضي تعد خروجا على قواعد اللعبة السياسية الايطالية القديمة. فقد فاز ائتلاف «شجرة الزيتون» بـ ٢٨٤ مقعدا في مجلس النواب، ولكنه يحتاج إلى تأييد نواب اليسار المتشدد (حزب اعادة التأسيس الشيوعي) الخمسة والثلاثين حتى يصبح مسيطراً على أغلبية المقاعد. ولما كان عدد مقاعد مجلس النواب هو ٦٣٠ ، فان الاغلبية المطلوبة هي ٣١٦. انضمام نواب اليسار المتشدد يرفع الاغلبية إلى ٣١٩ (بزيادة ثلاثة أصوات).

القوة الرئيسية

والحكومة الايطالية الجديدة (وهي الخامسة والخمسين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية) برئاسة الاقتصادي رومانو برودي ، وهو ينتمي أصلا إلى الجناح اليساري في الديمقراطية المسيحية.

وتضم أول حكومة يسارية في ايطاليا تسعة وزراء ينتمون إلى «الحزب الديمقراطي لليسار» (الحزب الشيوعي السابق) كما تضم واحدا من أكثر الشخصيات شعبية في ايطاليا وهو «انطونيو دي بيترو» المحقق المناهض للفساد (أصبح وزيرا للاشغال العمومية ويتولاها الآن رجل نظيف يعرف كيف يستأصل الفساد من هذه الوزارة المعقدة التي تتولى إسناد اعمال المقاولات ومنح العقود ولذلك كانت مصدرا رئيسيا للفساد)

ويشغل اليساريون في هذه الوزارة المناصب الآتية:

١- نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة (والتر فيلتروني).
٢- المالية (فينشنزو فيسكو).
٣- الداخلية (جيورجو نابوليتانو).
٤- التعليم والتكنولوجيا (لويجي بيرلينجر).
٥- المساواة في الفرص (أنا فينوشيارو).
٦- الصناعة والسياحة (بيرلويجي بيرساني).
٧- الشئون الاقليمية والوظائف العامة (فرانكو باسانيني).
٨- النقل (كلاوديو بورلاندو).
٩- الشئون الاجتماعية (ليفيا تورشو).

وتضم الحكومة في مجموعها عشرين وزيراً.

و«الحزب الديمقراطي لليسار» بزعامة «ماسيمو داليما» هو القوة الرئيسية ، بل أكبر قوة داخل تحالف «شجرة الزيتون».

ويحمل الحزب الديمقراطي لليسار ايضا اسم «الحزب الديمقراطي الاشتراكي». وكان «اخيل اوكشيتو» الامين العام للحزب الديمقراطي الاشتراكي يؤكد دائما ان الحزب يضع في أولوياته ان يكون المحور القوي لتحالفات أكثر اتساعا تقوم على اساس برنامج له مصداقيته. وكان «أوكشيتو» يتوقع أيضا منذ البداية أن يشهد «الوسط» حالة من التمزق في ايطاليا.. ومن هنا كان حرصه على اقامة «تحالف ديمقراطي للتقدم» يشمل الخضر المناهضين للمافيا وقطاعا من الجمهوريين والاشتراكيين المصلحين والديمقراطيين المسيحيين.

ويعتبر «ماسيمو داليما» زعيم الحزب الديمقراطي لليسار ان نتائج انتخابات ابريل الماضي تشكل هزيمة لليمين الوقح الذي يشكل خطرا على الديمقراطية وتقضي نهائيا على «الفيتو» الذي فرض ضد اليسار الايطالي. ويتمتع الحزب الديمقراطي لليسار بالاغلبية في مجلس الشيوخ منفردا .فقد حصل على ١٥٨ مقعدا من ٣١٥ (مجموع مقاعد المجلس).

وعلى ذلك فان الحكومة الايطالية تعتمد الآن على تأييد الشيوعيين السابقين والحاليين

افلاس اليمين

وكان اليسار الايطالي يحوز دائما ثقة حوالي ثلث الناخبين الايطاليين ومع توسيع جبهة اليسار، حصل هذه المرة على تأييد نسبة تفوق ٤٣٪ . أما الفاشيون الجدد فقد احرزوا تقدما لا يتجاوز نسبة الواحد في المائة بالمقارنة بالانتخابات السابقة واصبحت نسبتهم ١٣,٤.

وأكبر دليل على افلاس اليمين الايطالي أن الأسواق المالية ورجال الاعمال والعديد من الشركاء الاجانب لايطاليا سحبوا تأييدهم لهذا اليمين ورفضوا «شجرة الزيتون».

موقف اليسار المتشدد

غير ان مصير حكومة «شجرة الزيتون» برئاسة رومانو برودي يتوقف على استمرار تأييد اليسار المتشدد لها.. أو بالدقة حزب «ريفوندازيوني كومنيستا».

- حزب اعادة التأسيس الشيوعي- بزعامة «فاوستو برتينوتي».

ولم يكن هذا الحزب جزءا من الائتلاف الفائز، غير أنه شكل تحالفاً انتخابياً مع ائتلاف شجرة الزيتون خلال الحملة الانتخابية.

ويرى «برتينوتي» أن امام الشيوعيين «فرصة كبيرة للتأثير على القرارات الكبرى» مما يعني انه يرى ضرورة استمرار «شجرة الزيتون» في الحكم.

ويرفض برتينوتي المزيد من الخصخصة ، ويطالب باعادة نظام الـ Scala mobile أي السلم المتحرك الذي يربط بين الاجور والاسعار. وقد سبق ان الغت الحكومة الايطالية العمل بهذا النظام في عام ١٩٩٢.

وفي الوقت الذي يريد فيه رئيس حكومة يسار الوسط التحرك بسرعة لاعادة الليرة الايطالية إلى النظام النقدي الاوروبي وخصخصة الشركات المملوكة للدولة.. فان «برتينوتي» يعارض بشدة هذه السياسة . كذلك يطالب زعيم حزب «اعادة التأسيس الشيوعي بانسحاب ايطاليا من حلف الاطلنطي وسعيها إلى المزيد من التكامل الاوروبي وهي مطالب لا تلقى القبول حتى الآن من جانب «رومانو برودي».

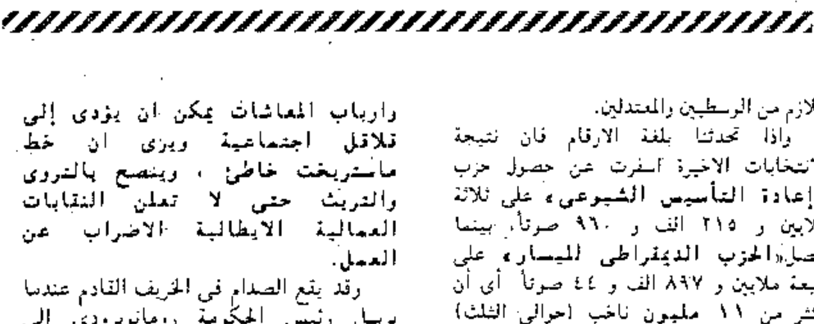
وهذا يفسر بقاء حزب «برتينوتي» خارج الحكومة مع تأييد ضمني مشروط لهذه الحكومة.

ويتلخص موقفه في الخطوط العامة التالية:

«سوف نساعد على بقاء هذه الحكومة ، ولكننا لا نشكل جزءاً منها. وهذا التأييد شيك على بياض لفترة معينة هي المائة يوم الأولى.. ستحصل الحكومة خلالها على معاملة خاصة. ولكن خلال هذه الفترة فقط».

ويوضح «برتينوتي» ان مصير هذه الحكومة يرتبط بقدرتها على خلق روح الاصلاح (وهو شيء ليس في استطاعتها في هذا الوقت». وكان «برتينوتي» يفضل ان تستعين الحكومة بوجوه جديدة، ولا يشعر بارتياح لاشتراك شخصيات مثل «كارلو ازيليو شيامبي» رئيس الوزراء الاسبق ويشكو زعيم حزب إعادة التأسيس الشيوعي من أن الحكومة تضم عددا أكثر من

هل يقع الصدام .. في الخريف القادم؟



اللازم من الوسطيين والمعتدلين.

وإذا تحدثنا بلغة الارقام فان نتيجة الانتخابات الاخيرة اسفرت عن حصول حزب «**إعادة التأسيس الشيوعي**» على ثلاثة ملايين و ٢١٥ الف و ٩٦٠ صوتاً. بينما حصل «**الحزب الديمقراطي لليسار**» على سبعة ملايين و ٨٩٧ الف و ٤٤ صوتاً أي أن أكثر من ١١ مليون ناخب (حوالي الثلث) اعطوا اصواتهم إما للحزب الديمقراطي لليسار أو حزب اعادة التأسيس الشيوعي.

وكان **فاوستو** برتينوتي قد رفض الموافقة على التغيير الذي اقرته اغلبية الحزب الشيوعي الايطالي في عام ١٩٩٠ سواء فيما يتعلق بالخط السياسي للحزب أو أسمه.

والقول السائد في ايطاليا ان «**ماسيمو داليما**» هو سليل الزعيم الشيوعي الايطالي الشهير **انريكو برلينجر** (وليس برتينوتي) لأن برلينجر امضى فترة طويلة من حياته السابقة مبتعدا عن «الشقيق الأكبر» .. موسكو رافعا راية الشيوعية الاوروبية . غير ان **ماسيمو داليما** قطع شوطا ابعد من ذلك فقد تبنى معظم سياسات ومواقف يسار الوسط الليبرالي. ويقول **لويجي** برلينجر (من زعماء الحزب الديمقراطي لليسار) «ان التطورات الاخيرة في ايطاليا شيء ننتظره منذ أكثر من اربعين سنة..»

مراهنة

والواضح ان **الحزب الديمقراطي لليسار** يراهن على تطور موقف حزب اعادة التأسيس الشيوعي في اتجاه المزيد من المرونة بينما يراهن الاخير على أن تفرض الحياة حلولا أكثر جذرية على وزراء الحزب الديمقراطي لليسار تحت ضغط الحاجات الضرورية الملحة للناخب الايطالي.

والمعركة المباشرة سوف تتعلق بتخفيض الانفاق بهدف تخفيض الدين العام (١٢٣٪) بعد ان وصل إلى ضعف ما تسمح به معاهدة ماستريخت للوحدة الاوروبية.

غير ان بريتنوتي يحذر من ان **تقليل المزايا التي يحصل عليها العمال** وارباب المعاشات يمكن ان يؤدي إلى **قلاقل اجتماعية** ويرى ان **خط ماستريخت خاطئ ، وينصح بالتروي والتريث حتى لا تعلن النقابات العمالية الايطالية الاضراب عن العمل.**

وقد يقع الصدام في الخريف القادم عندما يرسل رئيس الحكومة رومانوبرودي إلى البرلمان بمشروع الميزانية التقشفية التي تتجاوب مع معايير ماستريخت للانضمام إلى العملة الاوربية الموحدة. ويأمل برودي ان يتمكن حليفه **ماسيمو داليما** من كبح جماح اليسار المتشدد والنقابات حتى تتمكن الحكومة من تنفيذ سياساتها.

وفي هذا المجال .. فان الكثير سيتوقف على اتجاهات الرأي العام الايطالي الذي يريد حكومة من أجل التغيير، واصبح يرفض الاستمرار في حلقة مفرغة من حكومات غير مستقرة وائتلافات حزبية مهجنة وفاسدة كمايأمل في علاج للبطالة (١ر١٢ ٪ وصل إلى ٥٠٪ بين الشبان في المناطق الجنوبية).

الحل الوسط التاريخي

أخيرا .. تحقق «الحل الوسط التاريخي» وهو ما كان يسعى إليه خلال الفترة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٨ . كل من **انريكو برلينجر** زعيم الحزب الشيوعي الايطالي والدومورو قطب التيار اليساري داخل الديمقراطية المسيحية (الذي اغتيل منذ ١٨ سنة على ايدي مختطفيه من رجال الالوية الحمراء).

ويوجد الان في حكومة برودي مدافعون قدماء عن هذا التقارب الكاثوليكي- الشيوعي مثل **جيورجيونابوليتا نو ،** **الزعيم التاريخي** للحزب الشيوعي الايطالي (ووزير الداخلية في المعركة الجديدة) و **بنيامينو اندريتا** الديمقراطي المسيحي الذي ينتمي للجناح اليساري.

غير ان هذا الحل الوسط التاريخي يجب أن يتصدى لتحديات جديدة تطرحها المتغيرات التي تجتاح العالم ومتطلبات التقدم ،والالتحاق بالقرن الحادي والعشرين بالنسبة لايطاليا.

ان البروفسير **برودي يطمح** في بناء يسار وسط معتدل لكي يقلب صفحة من التاريخ الايطالي ويفتح فصلا جديدا لا تعلق به شوائب وجرائم ومرارات الماضي .. وهو يعتبر أن المرحلة الجديدة ، هي مرحلة النضج.

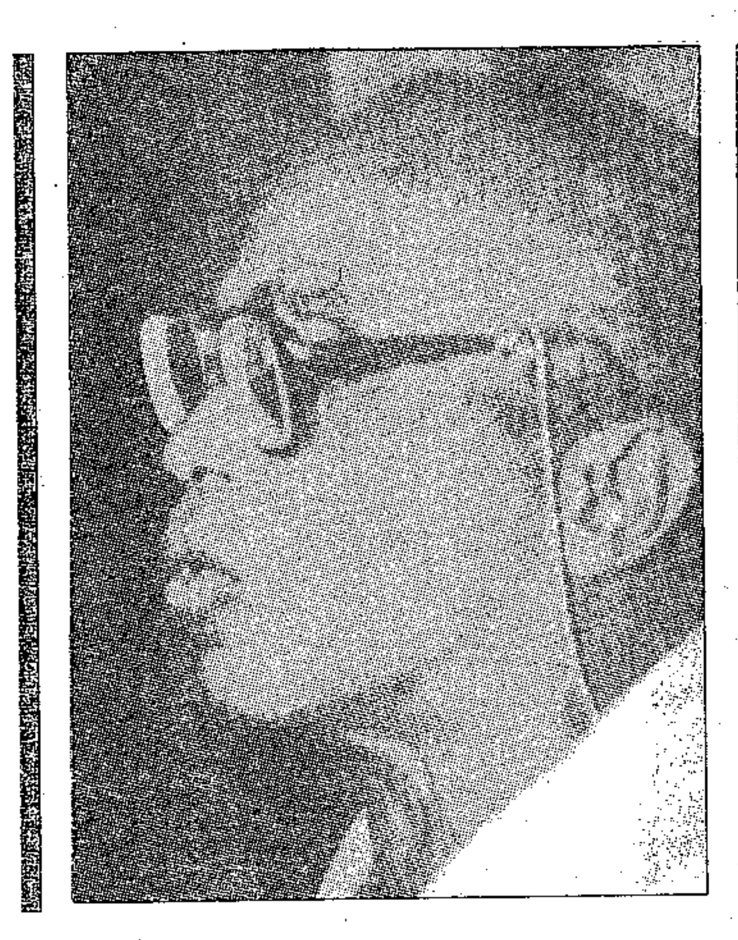
وأخيرا .. ايضا اصبح **دون كاميلو** (الفنان فيرنانديل) **وبيبون** (الفنان جينو شيرفي) معاً في حكومة واحدة.

وكان الاثنان هما البطلان الرئيسيان لسلسلة من الافلام السينمائية الايطالية تحمل اسم «دون كاميلو (القس) ،**ويشترك معه في البطولة العمدة الشيوعي (جينو شيرفي)** ومما يدور بينهما **من صراعات طريفة تصطدم خلالها العقليتان والمنهجان.**

فهل ينجح مشروع المصالحة بين تراثين سياسيين كبيرين في ايطاليا بعد نصف قرن من الصراع المرير والدامي؟ أم اننا نشهد شكلا جديدا يستمر من خلاله الصراع بصورة أرقى وأكثر تحضرا تحت سمع وبصر مجموع المواطنين الايطاليين الذين سيكونون العنصر الحاسم في تقرير نتائج هذا الصراع؟.



بيرلوسكوني



مبارك عبده فضل

خدمة الجماهير .. بدلاً من خدمة الأغنياء

د. رفعت السعيد

نحن إزاء حالة من العشق المعتق والمستديم للوطن والناس والمعتقد.

عشق استعصى على الزمن والسجن والجوع.. والمرض وظل قابضا على القلب ليفرض على صاحبه ان يظل قابضا على الجمر.

الاب خادم نوبي ككل الخدم النوبيين الذين أفنوا حياتهم خدماً للأغنياء مقابل لقمة الخبز . والابن **مبارك** لم يكن أمامه من طريق آخر. بل هو يؤكد أنه كان في مطلع الصبا يرفض طموح الأب كي يتعلم الابن ليصبح أفنديا أو شيخا أزهريا ويصرخ برغبته كي يصبح خادما..«**كنت أميل إلى أن أكون خادما شأن كل الشبان النوبيين الذين أرغموا على الخدمة في المنازل للمساعدة في إعالة أسرهم ولتحقيق الأمنية**

في الزواج »(د. رفعت السعيد- هكذا تكلم الشيوعيون- ص١٢٣).

لكن للأب طموحه .. فقد حاول أن يلحقه بمدرسة شبينة الابتدائية لكن «الولد» رسب في الكشف الطبي بسبب ضعف شديد في الابصار . انتهى الحلم بالافندي ولم يتبق سوى الحلم بالعمامة والشيخ الوقور.

وفي عام ١٩٣٩ ينتقل الولد ابن الثانية عشرة (**ولد عام ١٩٢٧**) من قريته النوبية الفقيرة (**أرمنا**) إلى القاهرة ليستعد لمشوار الازهر الطويل.طوال عامين (١٩٤٠-١٩٤٢) عكف علي حفظ القرآن علي يد شيخ نوبي هو الشيخ **حسن قاسم** وعندما أتم حفظه أصبح مؤهلا للالتحاق بابتدائية الازهر في العام الدراسي ٤٢- ١٩٤٣.

الاب عمل فراشا في وزارة المالية . المرتب أربعة جنيهات. لا تكفي الافراد الخمسة التي تكوم جميعا في غرفة واحدة في حي السبتية. نصيبه اليومي من البؤس هو مليمات خمس. ولهذا كان يمشي على قدميه كل يوم من السبتية (حيث السكن) إلى حي الدراسة (حيث المعهد) .. أما المليمات الخمس فهي للطعام طوال اليوم .. وجبة واحدة لا تتغير «ساندوتش مكرونة».

ثلاث سنوات في هذا العذاب المرهق حتى تقرر إدارة الازهر (عام ١٩٤٥) تقديم معونة مادية للطلاب الغرباء (الغريب أنهم كانوا يعتبرون النوبيين المصريين من الغرباء ، ويجمعهم مع النوبيين السودانيين رواق واحد هو رواق شمال السودان).. المعونة ثلاثة جنيهات من الازهر وجنيه من مجلس الوزراء . أربعة جنيهات كاملة.. واحد لنفسه والثلاثة للأب يستعين بها على سد الافواه الجائعة.

***

الولد كان مجتهدا ينجح دوما بتفوق ، حلم الاب يزدهر ويتواصل مع كل سنة دراسية يجتازها مبارك- وهو فوق هذا يقرأ بانبهار في عالم **طه حسين والعقاد والمازني والرافعي** .. لكنه يظل دوما يعاني من الام الفقر الفقير والجوع المحلق دوما فوق الافراد.. والفوارق الطبقية الصارخة بين الخدم النوبيين(الذين لم يزالوا يشتاقون إلى أمنية واحدة .. ان يصبحوا خدماً في بيوت الأغنياء ليجدوا بعضا من الطعام) وبين هذه الحفنة من الارستقراطيين.ولهذا كان جاهزا تماماً كي يصبح شيوعياً . وكانت الخطوة الأولى بسيطة للغاية.

كان يسرع هو وزميل نوبي أزهري (**محمد عثمان نور**) ليلعبا ماتش كرة قدم .. في الطريق سأله «**محمد**» ماذا تعرف عن الشيوعية ؟ قال **مبارك** أعرف أنها تساوي بين الفقراء والأغنياء . فسأله «هل تحب أن تصبح شيوعيا؟» الاجابة : نعم . وهكذا ببساطة بسيطة تليق بنوبي فقير **أصبح مبارك عبده فضل شيوعيا. كان يومها في السنة الرابعة بالازهر ، وكنا يومها عام ١٩٤٥.**

وإذ نعود إلى الأب الغارق في حلمه بإبن يرتدي العمامة ويتولي وظيفة محترمة تكفل للأسرة كلها معيشة أفضل .. نجده يستفيق على كابوس جديد . ذات يوم اكتشف أوراقاً شيوعية بين كتب «**الشيخ مبارك**» واعترف الابن انه شيوعي. جدل طويل دار بين الاثنين مبارك تحدث عن الفقر والفقراء والمساواة.. الاب الذي يوجعه الفقر قال له «يا ابني ما تقوله صحيح ، لكن لكي تقاوم هؤلاء الاغنياء يجب أن تكون غنيا» النضال الطبقي في نظر الأب المتهور ترف لا يطيقه الفقراء.

- الحوار امتد .. الأب يرغبه بالزواج من فتاة نوبية جميلة .. مقابل التخلي عن الشيوعية . لكن الشيوعية كانت أجمل .. وطرده الأب من البيت ، «لا تعد الا اذا تركت الشيوعية».. ولم يعد ، فمعشوقته تملكت قلبه وروحه.. ولم تزل.

ويسهم مبارك في بناء اثنين من اشهر اقسام «**الحركة المصرية للتحرر الوطني**» «**قسم الازهر**» و «**قسم النوبيين**» ، ويواصل في آن واحد دراسته في الازهر ليصل إلى المعهد الثانوي.. حتى كان عام ١٩٤٨.. تحركت **مظاهرات في جامعة فؤاد (القاهرة) ضد الملك . وكان الرد المطلوب مظاهرة أزهرية لتأييد جلالة الملك** . القرار صدر . علم الازهر الشريف أعد ليتقدم المتظاهرين ، شيوخ الازهر الكبار ومنهم الشيخ **محمد حسن الباقوري** استعدوا ليتقدموا الصفوف .. ولكن لا صفوف كان هناك قسم الازهر في حدتو .. وكان في مقدمته «**مبارك**» (**المسئول السياسي للقسم**) وقد أقنعوا الطلاب بعدم الخروج. ولم يخرجوا. وفشلت المظاهرة . وكانت صدمة للازهر.. وللملك.

وصدر قرار : بفصل الطالب **مبارك عبده فضل** من الازهر الشريف.

ولكن.. كيف يمكن إقناع السمك أن يبتعد عن الماء؟ ظل يقفز كل صباح من أعلى سور المعهد الثانوي ليظل دوما مع طلابه. حتى كان يوم ٢١ فبراير ١٩٤٨ .. وقررت حدتو التظاهر تحية لشهداء ٢١ فبراير ١٩٤٦ وحدثت المفاجأة.. **الازهريون الذين امتنعوا عن التظاهر تحية للملك، تدافعت أمواجهم تهدر بالعداء للاستعمار والملك والرجعية**.ومرة أخرى تشير الاصابع جميعا إلى هذا المشاغب «**مبارك عبد فضل**» ويقبض عليه. والدليل هو خطبته النارية التي ألهبت حماس الطلاب . والعقاب ثلاثة **أشهر** حبساً.

ويظل مبارك مسئولا عن قسم الازهر . ويظل صامداً في مواجهة التيارات الانقسامية التي تفشت في صفوف البرجوازيين الصغار من أعضاء التنظيم . حسم موقفه المبدئي والأبدى ضد الانقسام.كان يقبل الخوض في المناقشات حول صحة أو عدم صحة الخط السياسي والتنظيمي ، لكن شعاره كان حتى لو كان كل شئ خطأ سأبقى في التنظيم لأصحح الأخطاء.. **ببساطة لا انقسام.**

مايو ١٩٤٨ علامة فارقة في تاريخ مصر وتاريخ الحركة الشيوعية . حرب فلسطين . أحكام عرفية . **معتقلات** هو لا سكن له . فكيف يعتقلونه؟ هكذا أفاده الفقر .. وأفلت من الاعتقال . وتقرر أن يحترف . ان يترك القاهرة إلى بحري. نفذ القرار سعيداً . أصبح مسئولا عن **المحلة ودمنهور** .الشاب الآن يمتلك الخبرة.. والشجاعة .. وكل الوقت . وانطلق في عمل مضن ومثمر. في ظل ظروف صعبة جدا . دخل دمنهور يوما وفي جيبه قرش صاغ واحد.. وبعدها بأربعة أيام كان يجب أن يغادر .. وليس معه مليم واحد . كيف يتصرف؟ الأمر بسيط للغاية.. استعاد خبرة الطفل الازهري الفقير في السير من السبتية إلى حي الدراسة يوميا وقرر ان يقطع المسافة من دمنهور إلى المحلة سيراً على الاقدام. ومشي .. مشي .. مشي ستين كيلو مترا حتى كفر الزيات . اشفق عليه جندي مرور وأركبه مع سائق لوري إلى طنطا . لم يكن المشوار صعبا .. كان يعرف أن كل خطوة فيه هي خطوة في طريق الأمل المقبل.

لكن مشواره إلى المحلة .. انتهى بالقبض عليه.أرسل **إلى سجن طنطا . ثم إلى معتقل هايكستب**.في الطريق إلى هايكستب قضى أطول خمسة عشر يوما في حياته في حجز قسم بولاق بلا مليم. وبلا طعام . وبلا غطاء .. فقط الاسفلت والباب المغلق .. تحالف ضدي الجوع والبرد ومنعاني حتى النوم. لا أدرى كيف

احتملت.. حقا كنت شاباً قوى البنيه، لكن الروح النضالية كان لها الفضل الاكبر (من محضر نقاش معه).

ويبقى فى هايكستب بعضا من الوقت (هناك التقينا ، تعارفنا وتصادقنا رغم فارق السن) ثم إلى **معتقل الطور**.. وطوال هذه الرحلة ظل الفتى المتمرس حربا على الدعاوى الانقسامية.. وعلى الانقساميين .. ولم يلبث هو وغيره أن **اكتشف حقيقة الانقساميين الذى ملأوا ردهات المعتقلات ضجيجا ونقاشا وشعارات حماسية ، عندما انتهى الاعتقال فى بداية ١٩٥٠ .. ليتسرب أغلب هؤلاء الصارخين بالشعارات الحماسية إلى خارج صفوف النضال.**

ويكون «**مبارك عبده فضل**» آخر من أفرج عنه. فقد حاول البوليس السياسى ترحيله من مصر بحجة انه سودانى. هو قاوم. قدم الأدلة على مصريته تركوه بعض الوقت لعله يلين ويقبل الترحيل . ومع إصراره أفرجوا عنه.

هو الآن واحد من القيادة فى منظمة حدتو.

تماما كالأرض العطشى ما إن ترتوى حتى تزدهر ورودا وأثمارا. كانت حدتو. ما ان فتحت المعتقلات أبوابها .. وانطلق «الرفاق» إلى العمل بين الجماهير حتى تحولت حدتو إلى منظمة كبيرة.. وذات نفوذ جماهيرى حق.. وبدأ المسلسل النضالى وسط الجماهير «اصدار مجلة **البشير**» ثم «**الملايين**» و«**الواجب**» و «**الكاتب**» «**حركة السلام**» وعملية جمع التوقيعات على **نداءى برلين واستكهولم**. السعى لتأسيس **اتحاد عام للعمال**.. ثم تشكيل **كتائب الانصار** للمشاركة فى الكفاح المسلح فى القنال .. الدعوة لبناء الجبهة الوطنية الديمقراطية. العمل فى صفوف الجيش.

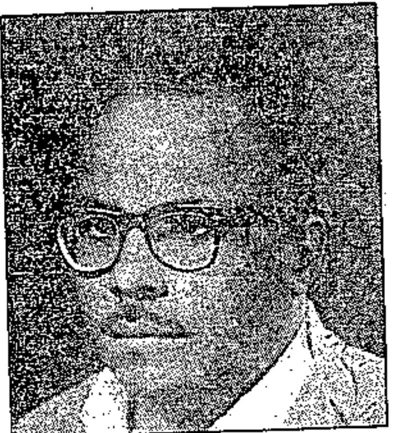
وفى هذا كله كان مبارك مشاركا وفاعلا (وفى هذه الأيام التقيته كثيرا عندما كان يأتى إلى المنصورة ليتابع النشاط الحزبى هناك).

ثم كان حريق القاهرة وحملة الاعتقالات الواسعة. فمن لا يمكن له يصعب القبض عليه،ولكنه ظل يتحرك بحماس وانفعال محاولا ان يلملم ما تمزق من التنظيم بسبب الاعتقالات . ويقبض عليه.

ويبقى بين سجن ومعتقل هايكستب حتى تأتى ثورة يوليو.

وتقوم الدنيا ولا تقعد.

حركة الضباط كانت ثمرة لجهد طويل شاركت حدتو فيه .. باعضائها العديدين من الضباط، وبالاسهام فى طبع بيانات الضباط الاحرار . لكن «الرفيق ستالين» والاتحاد السوفيتى ، وكل



مبارك عبده فضل فى شبابه

الحركة الشيوعية العالمية كانت ترى أن هذه الحركة تعبير عن صراع بين الاستعمار القديم(ممثلا فى الرجعية والقصر الملكى) وبين الاستعمار الامريكى الجديد (ممثلا فى حركة الضباط).

فى جانب وقفت حدتو وحدها .. وفى الجانب الآخر الجميع عالميا واقليميا ومحليا.

وكان مبارك عبده فضل واحداً ممن خاضوا هذه المعركة بحماس وكفاءة وإصرار . لم يخضع للابتزاز ولا للاقتباسات من أقوال البعض . وتشبث بالموقف الصحيح . وفى ذات الوقت خاض معركة الدفاع عن الديمقراطية وبصفته عضوا فى السكرتارية المركزية لحدتو خاض هذه المعركة الصعبة بكفاءة.. وشجاعة. فقد كانت تحتاج إلى الاثنين معا.

وتوجه حركة الجيش أقوى ضرباتها لحدتو.. ويقبض على الكثيرين من أعضائها ومنهم مبارك.

وفى السجن يتألق دوره من جديد.

كانت الحالة الانقسامية تؤرقه.. وكان قد نجح فى غمار النضال الجماهيرى فى عامى ١٩٥٠ - ١٩٥١ أن يسهم بدور أساسى فى توحيد عدد من المنظمات الصغيرة داخل صفوف حدتو (**جات . نحشم**).

والآن هو فى سجن مصر ومعه مئات من كوادر المنظمات المختلفة. بدأ وبلا ملل التبشير بدعوة الوحدة ، وبعد جهد نجح بالفعل فى تشكيل لجنة الوحدة داخل سجن مصر (**مبارك عبده فضل ممثلا لحدتو- حمدى عبد الجواد ممثلا لتنظيم ت . ث ، فخرى لبيب لطليعة الشيوعيين، أحمد خضر ممثلا للنجم الاحمر ، النواة وكان يمثلها ابراهيم عرفه، وتولى رفعت السعيد اعمال** السكرتارية فى اللجنة وحضر عديداً من جلساتها الاولى **فخرى مكى** سكرتير عصبة التحرر الوطنى بقطاع غزة كمراقب وكان سجينا فى سجن مصر).

وبصبر المناضل ذى التراث الازهرى الصبور بطبيعته . نجح مبارك فى تسيير اعمال اللجنة التى تواصلت معها وبشكل مواز لجنة خارج السجن. واستمرت المحاورات المضنية عندما انتقل السجناء إلى سجن القناطر .. حيث حل فؤاد حبشى محل مبارك الذى رحل إلى سجن آخر.

ويتحقق ما كان يبدو مستحيلا . ويعلن اتحاد هذه المنظمات معاً فى «**الحزب الشيوعى الموحد**» ويواصل «**مبارك**» ترانيم الوحدة.

ويواصل كوادر الموحد اصرارهم على توحيد كل الشيوعيين حتى تتحقق وحدة صعبه وقلقه انتهت بانقسام مرير.

وفى نهايات ديسمبر ١٩٥٨ يفرج عنى . ويكون أول من التقيت من المسئولين «**مبارك**» ويدعونى إلى اجتماع فى بيته فى الصباح الباكر من يوم أول يناير [illegible] خرجت زوجته الطفتى باكية انه اعتقل.

وتبدأ رحلة سجن طويل جديد .. عاشها «مبارك» رافع الرأس متحملا كل عذابات السجون الناصرية .. مواصلا دوره القيادى .. الهادئ .. المتأنى.. الخالى من الانفعال او الافتعال محاولا ان يقتاد سفينة الحزب ، فى ظل ظروف سياسية وتنظيمية صعبة، بل وبالغة الصعوبة.

وعندما يفرج عن الجميع فى ابريل ١٩٦٤ تسارع البعض نحو الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى .. ويبقى البعض محاولا الحفاظ على نقائه. حتى بعد قرار الحل. وكان مبارك من هؤلاء، الذين رفضوا الانصياع ولأنه لم يكن مرضيا عنه . ولأنه لم يقبل ما قبله الآخرون ، فقد اطاحوا به بعيدا إلى اسوان فى وظيفة صغيرة فى شركة كيما.

لكن الشوق القديم يقتاد خطاه من جديد.

فيال من شفاء ممكن من عشق عاشق لمعشوقه كتلك التى أفنى زهرة شبابه فى عشقها والدفاع عنها.

ويبدأ رحلة جديدة.

يلقى باستقالة من الوظيفة فى وجوههم .. ويبدأ نضالا جديدا . ومتواصلا.

يتواصل العطاء، وتتوالى المحن، وما هو أشد قسوة من المحن. وتبقى شجرة الدوم النوبية راسخة، صامدة، تعجز كل رياح الدنيا عن ان تنال من رسوخها .. وثباتها . وقدرتها على العطاء المتواصل.

فكر

التحديات المعاصرة و اليسار العربي



دون ريب بأن التطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت خلال السنوات العشر المنصرمة قد أدت إلى اختلال في القيم والتقاليد السائدة في معظم دول العالم . وقد أدى انهيار منظومة الدول الاشتراكية وتفتت الاتحاد السوفيتي ،وتصدع النظام الاشتراكي في أكثر من بلد إلى حدوث هزة فكرية لدى العديد من المفكرين والمنظمات والأحزاب اليسارية في كافة دول العالم. وبطبيعة الحال كان تجاوب المفكرين مع هذه الأحداث والتطورات متفاوتا من مكان إلى آخر ومن تنظيم إلى تنظيم، لكن التجاوب والتجديد في الدول العربية كان محدودا. وما زال هناك العديد من المفكرين في العالم العربي الذين يرفضون أي تجديد ويتجاهلون معطيات الحياة الحديثة.. وإذا قبل هؤلاء بما حدث في العالم من تغيرات على مدى السنوات القليلة الماضية فهم يرون فيها ليس أكثر من كونها أحداث مؤقتة قابلة للزوال، أو أنها مجرد مؤامرات إمبريالية يجب التصدي لها وحشد الأنصار في مواجهتها. كذلك قد يقتنع بعض المفكرين العرب بأن ما جرى ما هو إلا عجز التطبيق عن فهم المعطيات النظرية بشكل متوافق مع الواقع ، وبما يؤدي إلى إنجاز نتائج أفضل.

لكن ما حدث هو أعمق بكثير من كل الأطروحات التي اعتمدها معظم هؤلاء المفكرين العرب والذين عجزوا عن تفهم تأثير التطورات السياسية والاقتصادية، وأثر التطورات التقنية المتواترة على الفكر الحديث.

وبداية يجب الاقرار بأن الركود في الحياة السياسية في دول المنظومة الاشتراكية السابقة نتيجة لغياب آليات الديمقراطية كان من أهم أسباب تخلف تلك الأنظمة وتآكلها ،ومن ثم سقوطها.. فلا يعقل أن تظل الشعوب قابلة بحكم ديكتاتوري يعتمد نظام الحزب الواحد ويحرم آليات الحريات السياسية والفردية وينمط الافكار والسلوكيات دون أدنى معارضة تذكر. وفي العالم الذي أصبحت فيه الاتصالات ووسائل الإعلام متطورة لدرجة الوصول إلى كل بقعة في العالم، لا يمكن أن تظل العقول قابلة بمايردها من أنظمتها الحاكمة. لكن العقول العربية المتعلقة بتلك الأنظمة ظلت على ولائها دون تبصر بالسلبيات المتأصلة في تلك الأنظمة، وعدم قدرتها على التطور في المجالين السياسي والاقتصادي.

ومن أهم المسائل التي تشغل عدداً من الاقتصاديين المنتمين للمدرسة الاشتراكية في عدد من الدول العربية قضية **هيمنة الدولة على الاقتصاد** . وقد تطورت النظرية الاقتصادية في العالم لتؤكد أهمية قيام الدولة بدور فعال في المجال الاقتصادي لتحقيق التوازن من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية. كما أن «**الدولة أصبح لها دور هام في تأكيد الحقوق الاجتماعية للمواطنين والعاملين في المؤسسات لحماية الحقوق الأساسية و تأكيد ضرورة توفير الضمانات التي تحمي من البطالة وتوفر ضمانات صحية وضمانات بشأن تعويضات التقاعد وغيرها..**» وقد تطورت أدوار الدولة ،حتى في الدول الرأسمالية ، لتعمل على **توفير العلاج والتعليم والسكن** للذين لا يتمكنون من الحصول على هذه الخدمات بامكانياتهم الذاتية لكن هذه الأمور ليست قضية أو مثار اهتمام هؤلاء الاقتصاديين ، حيث أن المعضلة هي في **مسألة الملكية العامة** ومدى قبول استمرار الملكية الحكومية في

العديد من المنشآت فى معظم أو كل القطاعات الاقتصادية.. ويعتقد معظم هؤلاء الاقتصاديين بأن الملكية العامة هى هدف وليست وسيلة لتعميم الفائدة الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية وعندما يصبح الأداء متواضعا فى منشآت القطاع العام لا يعير هؤلاء الاقتصاديون العرب اهتماما للخسائر المتحققة وتراكم تلك الخسائر وآثارها السلبية على الهيكل الرأسمالى للمؤسسات، ومن ثم تأثير ذلك على الخزينة العامة، حيث أن هذه المؤسسات الخاسرة سوف تعود إلى وزارة المالية من أجل تعويم أوضاعها المالية.

كذلك فان مؤسسات القطاع العام في البلدان الاشتراكية وعدد آخر من الدول التى تتبع أنظمة الاقتصاد الموجه، أو الاقتصاد المختلط لم تتمكن من تحقيق نتائج تذكر فى تطوير نوعية السلع والخدمات بحيث تضاهى السلع المماثلة والمنتجة من مؤسسات خاصة.من جانب اخر لم تستطع الاقتصادات الموجهة ان تنافس في ميدان التجارة الدولية، حيث أن سلعها كانت دائما ضعيفة الجودة، ولم تفلح هذه الدول إلا فى صادراتها من المنتجات والمعدات الحربية بسبب التسعير المنافس لتسعير الدول الرأسمالية الغربية، وان كانت تلك المعدات العسكرية أقل كفاءة من ما يصدره الغرب من أسلحة وأعتدة عسكرية.

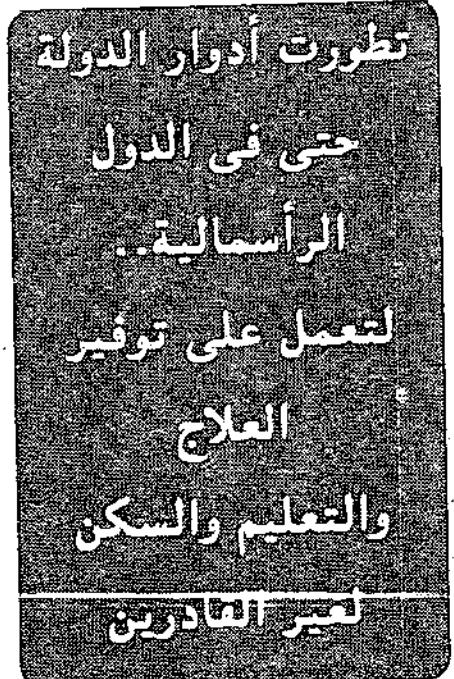
ومن الأمور التى يجب التطرق لها أن الاقتصاديات الموجهة لم تتمكن من رعاية البحث والتطوير في مختلف القطاعات ،ولذلك فإن التقنيات المستخدمة فى مختلف الميادين الاقتصادية ظلت أثرية ولم تواكب التطورات التقنية فى البلدان ذات الاقتصاديات الحرة.

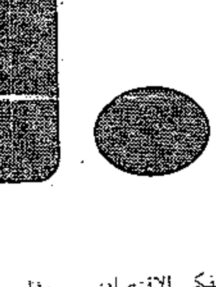
وإذا كان هدف الاشتراكيين العرب هو تحسين مستويات المعيشة للشعوب العربية، وتطوير آليات توزيع الثروة بما يحقق العدالة الاجتماعية، ورفع كفاءة الحياة فان ما تحقق فى ظل الأنظمة التى أدعت الاشتراكية خلال السنوات الثلاثين أو الأربعين الماضية لم يصل إلى ما يصبو له كل التقدميين العرب. قد تكون هناك بعض الأهداف التى تحققت مثل مجانية التعليم،وتحسين الظروف الصحية، بيد أن التعليم فى الوطن العربى ،وفى البلدان التى اعتمدت المجانية لم يرتفع مستواه ، بل على العكس فقد تدنى مستوى مخرجات التعليم، كما أن خريجى الجامعات والمعاهد العليا لم يواكبوا احتياجات سوق العمل ،ونتج عن ذلك بطالة مقنعة وبطالة سافرة فى العديد من الدول العربية.

من جانب آخر لم تتمكن اجراءات التأميم والمصادرة من **خلق فرص استثمار جديدة، ولم يتمكن القطاع العام من توظيف أموال جديدة فى مشاريع تخلق فرص عمل، وتزيد من وتيرة الاداء..** وقد يقول بعض المختصين بأن التطورات التى نشأت بعد بداية السبعينات فى عدد من الدول العربية وعلى رأسها مصر من توجهات نحو الانفتاح الاقتصادى ،وتعطيل التوجه الاشتراكى فى المجال الاقتصادى ، قد تكون هذه التطورات قد عطلت أو أجهضت عملية التنمية وفق الفكر الاقتصادي الاشتراكى. لكن هذه التوجهات لم تنه وضعية رأسمالية الدولة فى مختلف هذه البلدان وظلت مؤسسات القطاع العام شامخة وتقود النشاط الاقتصادى وتهيمن على ما يزيد عن سبعين فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى . كما أن تلك المؤسسات كانت توظف معظم العاملين فى المنشآت الاقتصادية فى البلدان المذكورة.

وبطبيعة الحال لن يكون هدف هذا المقال البحث فى تفاصيل الأوضاع الاقتصادية التى نشأت فى البلدان العربية وقياس آدائها، ومقارنة أداء القطاع العام والقطاع الخاص، ولكن الهدف هو محاولة استخلاص نتائج محددةحول **مدى مواكبة الفكر الاقتصادى المعتمد على مدرسة الاقتصاد الموجه، مدى انسجامه مع التحولات فى الحياة الاقتصادية المعاصرة.**

ولقد أدت هذه التحولات فى العقود القليلة الماضية إلى تغيرات هامة فى الفكر الاقتصادي ، مثل ما أحدثت نظريات الاشتراكية فى العشرينات والثلاثينات من تأثير هام على النظرية الاقتصادية فى الدول الرأسمالية ولم يعد الدفاع عن القطاع العام مقدسا مثل ما كان قبل سنوات قليلة لقد ثبت بأن انعدام الحوافز من أهم معوقات تطور العمل الاقتصادى، لا يمكن بناء إقتصادات ذات كفاءة لا تعتمد الربح قياسا للكفاءة وحسن الأداء. وبالرغم من أهمية **تحقيق العدالة الاجتماعية واحترام حقوق العمل والعاملين فلابد أن يكون الربح وتحسن قيم الأصول من أهم عوامل قياس الكفاءة. قد يتطرق بعض المفكرين الاقتصاديين** بالتطرف باتجاه الربحية على حساب الحقوق المشروعة للعاملين، إلا أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان الرأسمالية أخذت بالاهتمام الكبير بالمسائل المتعلقة بالحقوق العمالية وحماية هؤلاء العاملين من مخاطر البطالة وتوفير أنظمة ضمان اجتماعى مناسبة لحماية الحقوق وتعزيزها. وقد يقول قائل بأن هناك **مطالبات فى العديد من الدول الرأسمالية ، خصوصا الأوروبية ، لإعادة النظر فى مسائل الضمان الاجتماعى، وحماية حقوق العاملين** حيث يرى هؤلاء بأن تلك الأنظمة تسبب تكاليف عالية وتزيد من أعباء الانفاق العام وتساهم فى زيادة قيمة العجز في الموازنات الحكومية . كذلك يرى هؤلاء المراقبون الاقتصاديون بأهمية تخفيض الالتزامات الحكومية تجاه هذه البرامج من أجل خفض العجز فى الموازنة تماشيا مع شروط الكفاءة المعتمد من الاتحاد الأوروبى الهادفة إلى تحقيق التوازن المالى والمساهمة فى تأسيس أوضاع تساعد على الوحدة النقدية فى أوروبا. بيد أن هذه الدعوات مهما تمادت فى مطالباتها بتحقيق الكفاءة الاقتصادية ولو أدت إلى معاناة اجتماعية فانها لن تدفع الدول إلى الغاء أنظمة الضمان الاجتماعى وحماية حقوق العاملين وتوفير شروط ضد البطالة ونتائجها.





معركة اليسار العربي هي النضال من أجل الديمقراطية وتجديد القيادات بأسلوب ديمقراطي

ولا شك أن الدول العربية ، مهما تمادت في تبنيها لأنظمة اجتماعية أو حتى اشتراكية، لم تصل إلى درجة معقولة من مستوى الضمانات المتوفرة في الدول الرأسمالية .كما أن مستويات المعيشة في تلك الدول تفوق كثيرا معدلات النمو في الدول العربية مهما أدعت من التزامات تجاه العاملين. **ولذلك فأن التشبث بالقطاع العام ، وشركاته المتعثرة لن يحمي حقوق العاملين أو يحسن من أوضاعهم ويرفع من كفاءتهم**.. ولابد من التفكير بقيم جديدة في ظل أوضاع متغيرة، والعمل من أجل زيادة فرص العمل من خلال الاستثمار الواعي والمجدي والذي لابد أن يضطلع به قطاع خاص يهتم بمصالحه ويراعي الجدوى الاقتصادية في كل مشروع قبل انجازه. **أما السكوت على سوء الادارة وعدم الكفاءة وتراكم الخسائر لدى شركات القطاع العام من أجل الاحتفاظ بذلك القطاع العام كبقرة مقدسة فأنه لن يجدي نفيلا ولن يحقق ما يصبو له اليسار العربي من تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية**. ويمكن أن تتحقق هذه العدالة من خلال قوانين ملزمة لأصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال.

لقد أثبتت العديد من الدراسات التي قامت بها جهات متخصصة أن التوسع في النشاط الاقتصادي الذي قد تحقق في دول عديدة تحولت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وأدى إلى تراجع نسب البطالة بعد خلق فرص العمل. كذلك تحسنت مستويات الرواتب والأجور . ومن وجهة أخرى فقد أدى توسيع نطاق المنافسة وتحسن الكفاءة إلى تراجع أسعار السلع والخدمات في تلك الاقتصاديات .. لذلك فأن المحصلة النهائية للتخصيص ستكون إمكانيات أفضل لقوى العمل، وظروف معيشية مناسبة.

من جانب آخر ظل اليسار العربي أسيرا لأطروحات الأنظمة الديكتاتورية العربية دون مراعاة للقسوة والعنف والاضطهاد التي تعاني منها شعوب البلدان العربية المحكومة من قبل هذه الأنظمة كذلك فأن الحجة التي يقدمها عدد من اليساريين العرب لتبرير مؤازرتهم هذه الأنظمة هي أن **هذه الأنظمة معادية للإمبريالية وللولايات المتحدة**.والتساؤل هنا هل أن **هذه المعاداة هدف سام بحد ذاته، ويشفع لكل أشكال القمع وتجاوز حقوق الانسان؟ ثم هل لمعاداة الولايات المتحدة من جدوى ونتائج من أجل تحقيق الأهداف النضالية لليسار العربي، أم أن هذه المعاداة لا تعدو أن تكون مواجهات لفظية لا تغني ولا تسمن من جوع**.

لقد آن الأوان أمام اليسار العربي للتخلص من العقد ، وفك ارتباطه بالأنظمة العربية ويطرح مشروعا حضاريا للتقدم يعتمد على الديمقراطية وحقوق الانسان ونشر قيم الحضارة الحديثة .. كذلك لابد أن يعي اليسار بأن التزمت الفكري ما عاد ينفع في عصر ليس فيه حقيقة نهائية،وفي وقت تتطور فيه المجتمعات نحو الديمقراطية والتعددية.. ولا شك أن هناك مصلحة كبيرة لليسار العربي للاستفادة من عصر الحريات وابراز معتقداته ونشرها بين الناس من خلال وسائل الاقناع. كما أن انتشار القيم الليبرالية والتسامح سوف تمكن اليسار للتخلص من عيوب التقوقع والحجر، وتطوير الفكر اليساري العربي بما يتلاءم مع متطلبات العصر.

ويمكن أيضا القول بأن واقع المجتمعات العربية الراهن ، وبروز تيار **الاسلام السياسي ، قد خلق تحديات جديدة لليسار العربي، حيث أن هناك جماهير واسعة أخذت تخضع لهذا التيار المعاكس لحركة التاريخ** ،وأصبحت المجتمعات العربية مرهونة لابتزاز الحركات الاسلامية المتزمتة.

ومن الغريب أن اليسار العربي، أو على الأقل بعض فصائله، قد وقع أسيرا لتيار الاسلام السياسي، حيث **أصبح ينسق بعض المواقف السياسية مع هذا التيار في ظل أطروحات معاداة الامبريالية والصهيونية**.بل أن هذه الفصائل دعت من خلال لقاءات متعددة **مثل المؤتمر القومي الاسلامي إلى تحالف** استراتيجي بين كافة حركات الاسلام السياسي وحركات اليسار العربي بالرغم من تباين وجهات النظر حول العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية. **ويفترض أن يكون اليسار العربي علمانيا في مواقفه الفكرية**،ولكن يبدو أن آثار التراجع في السنوات الأخيرة دفعته إلى تبني مواقف غير واقعية منها التحالف مع تيار الاسلام السياسي من أجل التأكيد على معاداة الغرب.

وإذا كانت هذه الوضعية تمثل حالة اليسار من تشتت فكري وضعف تنظيمي وضمور جماهيري فكيف يمكن أن نتوقع لليسار دورا في الحياة السياسية العربية؟ لا ريب أن القضية ليست يسيرة وتتطلب حالة من الابداع الفكري، **ولا شك أن التحول الفكري من أطروحات اليسار التقليدية إلى مواقف تتوافق مع التطورات الاقتصادية والتقنية في عالم اليوم قد تقتضي تجاوز العديد من المواقف الثابتة والمبدئية، وتعزز التوجه نحو مواقف تقدمية ليبرالية وغير عقائدية** .ومن ثم فأن اليسار العربي مدعو للاستفادة من تجارب الأحزاب الشيوعية في بلدان أوروبا الشرقية والتي تحولت نحو القبول بالديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية، واعتماد اقتصاديات السوق. ولقد أضحت هذه الأحزاب من الأحزاب الديمقراطية الأشتراكية ، لكنها ما زالت تؤكد **اهتمامها** بحماية حقوق العمال والطبقات الشعبية وتأمين حياة أفضل للمتقاعدين ،وتركز على توفير فرص عمل ضمن اقتصاد حر غير موجه.

من جانب آخر هناك إمكانيات واسعة أمام اليسار العربي، لتفهم الأوضاع العربية الراهنة والتوجه نحو الشباب بخطاب عصري يعتمد الحلول الواقعية لمشاكل هؤلاء الشباب دون التقيد بمفاهيم العصر الماضي. ويجب عدم الوقوع بفخ التطرف والمغالاة في النهج الفكري، ولابد من اعتماد مواقف تنطلق من فكر ديمقراطي خلاق يؤكد على أهمية التعددية. **ولذلك فان معركة اليسار العربي السياسية لابد أن تكون في إطار النضال من أجل الديمقراطية ، وعلى تنظيمات اليسار أن تتحول نحو الديمقراطية وتجدد أطرها وكوادرها القيادية بأسلوب ديمقراطي مرن**، وخلال فترات زمنية قصيرة. وما من شك أن هذه التحولات تستلزم وضع العناصر الشابة في مواقع القيادة وتجديد الدماء والانفتاح على الفكر التقدمي العالمي.

على هاتين الصفحتين نعرف القارئ بأحدث ما تصدره المطابع العربية من عناوين .. لنختار منها ما يضيف إلى مكتبته، أو يحاول قراءتها في الكتبخانة العمومية.. ونلفت نظر الناشرين العرب الذين يرسلون إلينا باصداراتهم ،إلى أهمية ذكر أثمان بيع الكتب ، ليكون القارئ على نور قبل الشراء.

صلاح عيسى

*** الكتاب: المتسررون**
المؤلف: أروى صالح
*** الناشر: دار النهر- القاهرة**
*** ١٢٠ صفحة / قطع متوسط.**

ليس هذا الكتاب الذى كتبته واحدة من قيادات الحركة الطلابية فى السبعينات ، سيرة ذاتية، كما أنه ليس تحليلاً أو تاريخاً لهذه الحركة التى ساهمت فيها الكاتبة من خلال عضويتها القيادية فى واحدة من أنشط فصائل الحركة الشيوعية المصرية فى هذا المجال، ولكنه أوراق من هذا وذاك، تطل من خلالها على الماضى القريب من شرفة الحاضر، محاولة الكشف عن الأسباب الذاتية التى أدت إلى الانهيار.

وهو نوع من الكتب ، لابد وأن يثير اعتراض من يعتبرونه تقييما غير منصف، كما يثير -كذلك- اعتراض من يرون أن الكاتبة، قد قمعت شجاعتها، فاكتفت بالتلميح دون التصريح، والتعميم دون التفصيل، والايماء الذى لا يفهمه إلا الذين كانوا على صلة مباشرة بالموضوع. أما المهم فهو أنه كتاب من النوع الذى يحرك العقل، كتب بلغة تجمع بين ايقاع الشعر، وعمق الفلسفة.

*** الكتاب: معجم علم النفس المعاصر.**
*** تأليف: بتروفسكى- ياروشفسكى. ترجمة : حمدى عبد الجواد وعبد السلام رضوان . مراجعة: د. عاطف أحمد . المحرر أسعد الفيشاوى.**
*** الناشر: دار العالم الجديد/ القاهرة.**
*** ٣٨٠ صفحة / قطع كبير.**

هذا الكتاب واحد من الأعمال الثقافية الاستراتيجية الهامة، إذ هو أول معجم يصدر باللغة العربية ، ليعرف -بدقة وإيجاز- بمدارس ومصطلحات وفروع علم النفس المعاصر، ومع أن مداخله قد رتبت على أساس الترتيب الأبجدى للغة الانجليزية ، فقد ترجمت إلى اللغة العربية ، وزود المعجم بفهرس ييسر الوصول إلى الترجمة العربية للمداخل وفضلا عن أهميته البالغة للدارسين والمتخصصين فى علم النفس، فهو مهم- كذلك- للمشتغلين بكل أشكال الابداع، وللقراء والمثقفين . بعد أن شاعت مصطلحات ومفاهيم علم النفس فى الصحف وتمثيليات التلفزيون ولغة الحياة اليومية.



الكتاب: السودان.. وأهل السودان (أسرار السياسة وخفايا المجتمع).

المؤلف: يوسف الشريف. تقديم: الطيب صالح.

*** الناشر: دار الهلال.**

٤٥٢ صفحة/ قطع كبير.

الثمن: ١٥ جنيهاً مصرياً.

بأسلوب صحفي جذاب ومشوق وعميق، يعرض مؤلف هذا الكتاب، حصيلة متابعته الدقيقة لأوضاع السودان السياسية والاجتماعية، خلال الأعوام الأربعين التي مضت على إعلان استقلاله، عبر أكثر من خمسين زيارة قام بها إليه، وتعرف خلالها على معظم رموز النخبة السودانية، في مجالات السياسة والاقتصاد والصحافة والفن. أتاحت له الفرصة لكي يتأمل الظاهرة السودانية بعمق، لا يكتفي بالوقوف عند سطح الأحداث، بل يسعى للبحث عن جذورها، وهو ما يتيح لقارئه، فرصة ثمينة، لمعرفة خلفية الأوضاع السودانية الراهنة، التي أصبحت واحدة من أبرز مشاكل الأمة العربية.

المجلة: مصر والعالم العربي

/ رقم ٥.

رئيس التحرير: إيمان فرج.

*** الناشر: مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ( ) القاهرة.**

٢٦٠ صفحة/ قطع كبير

أصبح مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية بؤرة للتعاون الخلاق، بين المستعربين الفرنسيين المتخصصين في الشئون العربية، وبين نظرائهم من المصريين والعرب، المهتمين بتأسيس علاقات ثقافية عربية فرنسية، تقوم على أساس الحوار المتكافئ بحثا عن الحقيقة. وهذه المجلة، هي المطبوعة التي ينشر فيها المركز ابحاثا مهمة، ترتبط بحاضر العرب وتاريخهم، يختارها هيئة تحريرها، مما يمارسه المركز من نشاط، أو ينشر في الدوريات الفرنسية المتخصصة.

ومع أن العدد الخامس، على عكس الاعداد السابقة، ينحو إلى معالجة قضايا نظرية كالايديولوجية والتنمية السياسية وأوضاع الفقر، إلا أنه يتضمن دراسة هامة عن القهوة والمقاهي والدور الاجتماعي الذي لعبته في التاريخ العربي.

عن مهرجان موظفى وزارة الثقافة!!



الدمى فى حفل الافتتاح

بين أزمة السينما وأزمة الوطن

أحمد يوسف

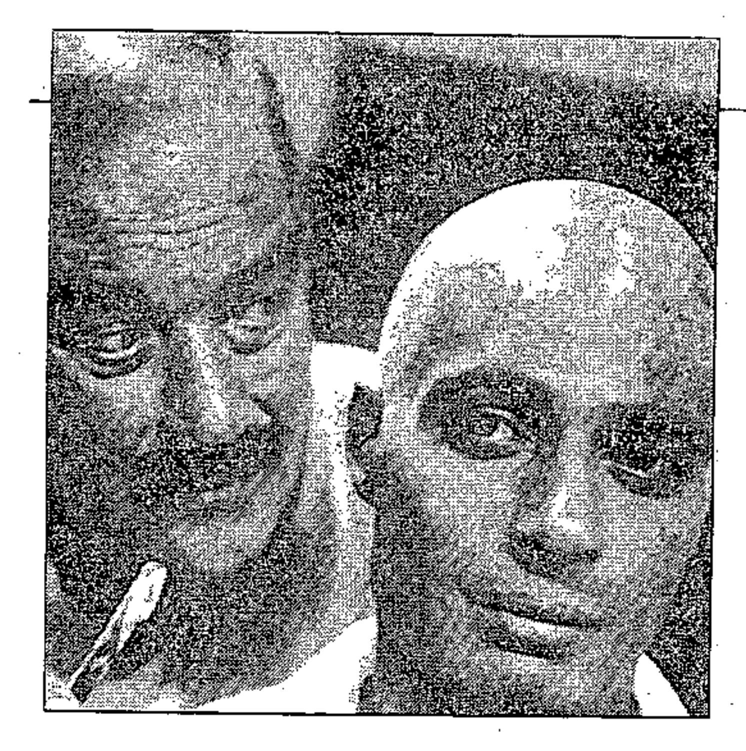
بحثت فى المعجم عن معنى كلمة «مهرجان» التى شاعت وانتشرت بشكل هستيرى فى حياتنا فى الآونة الأخيرة ، لعلى أعرف لهذه الكلمة دلالة تلقى الضوء على تلك النشوة الصاخبة العارمة التى تحتشد بها فى مثل هذه المناسبات وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ، فلم أجد تفسيراً للمهرجان إلا أنه « **الاحتفال بقام ابتهاجاً بحادث سعيد ، أو إحياء لذكرى عزيزة** » ، لهذا حاولت أن أعثر على أى حادث يثير السعادة ، أو ذكرى عزيزة تبعث على الابتهاج ، مما يبرر لموظفى وزارة الثقافة خلال الأعوام الأخيرة أن يحافظوا على الإصرار على إقامة هذه الاحتفالات الصاخبة ، مع مزيد من التأكيد على دورهم فى توزيع بعض الهبات والصدقات - فى شكل جوائز - على بعض الأفلام المصرية ، فلم أتوصل الى سبب واحد للسعادة أو إلى أى ذكرى عزيزة ، إلا أن يكون السبب هو أن يتيح الموظفون الفرصة لأنفسهم أن يشعروا بالفخر والتيه لبعض الوقت عندما تتصدر صورهم الصفحات والشاشات الصغيرة ، أو لعلهم يشعرون على الأقل بين بداية المهرجان ونهايته بأنهم " عملوا اللى عليهم" ، **تجاه السينما المصرية التى تحتضر** ، فكأنهم بذلك " يحللون رواتبهم ومكافآتهم، ويتحللون من مواجهة الحقائق المريرة ومن مسئوليتهم الجسيمة ، فهم يحاولون إيهام أنفسهم وإيهامنا بأنهم يفعلون أقصى مايستطيعون ، وبعد ذلك فليذهب كل واحد إلى سبيل ، ناسياً ومتناسياً أنه قد شارك فى " الفرجة" على موت السينما المصرية ، أو ربما اكتفى بقراءة الفاتحة على روحها.

يتساءل المرء أحيانا هل السينما - بل هل مصر ذاتيا - بحاجة حقيقية إلى مثل هذا المهرجان ، شديد البذخ والاسراف فى تكاليفه ؟

ولو وضعت فى الاعتبار أن مجموع الجوائز المالية المقررة للأفلام لايمثل إلا نسبة محدودة ضئيلة فى كل المصروفات التى ينفقها المسئولون عن المهرجان ، لأدركت أن

الهدف الأساسي من كل هذا الصخب الذي يتكرر عاماً بعد عام ليس هو مايشاع عن" دعم السينما المصرية".

وربما لو راجعت على الأقل ذلك التاريخ القريب لوزارة الثقافة الحالية ومواقفها تجاه السينما ، فسوف تكتشف أن مثل هذه المهرجانات ظلت تقام منذ حوالي ستة أو سبعة أعوام ، ومع ذلك فقد ظلت السينما المصرية تتراجع على نحو يثير الفزع خلال تلك الفترة ذاتها، حتى أن **الأفلام التي أنتجت في العام الماضي - الذي تحتفل به الوزارة - لاتمثل إلا ربع عدد الأفلام التي كانت السينما المصرية تنتجها عندما تسلم المسئولون الحاليون مقاليد الأمور في الشئون الثقافية** ،فهل لاتزال لديهم الرغبة أو الجرأة في الحديث عن دورهم في دعم السينما المصرية؟!.



مشهد من فيلم عفاريت الاسفلت

لقد أفاض البعض كثيراً في مديح مظاهر الحفل الافتتاحي للمهرجان ، لم يتوقف أحدهم عن شعاره المثير للضحك والرثاء " **مائة سنة حب**" ، وقد تفتق به ذهن أحدهم دون أن يكون لذلك أي معنى ، وإن كان الشعار متسقاً على أية حال مع الموسيقى التي تصاعدت لتعلن " هابي بيرث داي تو يو"(!!!) ، وظهور دمى ضخمة يقولون أنها تمثل أو تجسد بعضاً من الشخصيات السينمائية الجماهيرية، ثم أخيراً تلك الفقرة الاجبارية في كل مهرجانات وزارة الثقافة الحالية ، وهي **رقصة" التنورة**" التي يعشقها " **الوزير الفنان**" عشقاً غامضاً ، حتى لو لم يكن لها أي علاقة بالسينما (إلا إذا نظرنا إلى المهرجان على أنه من" الموالد") ، مع مزيد من رقصات استعراضية هزيلة بدت مضطربة مرتجلة ، وبعض شرائط سينمائية بدائية للصور المتحركة ، صنعتها عائلة ألمانية كانت تقيم في مصر ، ويقول البعض عن هذه الشرائط أنها كانت تمثل في الثلاثينات تقدماً هائلاً ، وهم لايعلمون شيئاً عن هذا الفن الذي بدأ منذ العقد الأول من القرن بأفلام الفرنسي " **زيكا**" ذات النزعة الانسانية العميقة ، ووصل الى ذروته الفنية والتقنية في بداية الثلاثينات مع أفلام ديزني التجارية والتجريبية على حد سواء ، وأصبح في مرحلة لاحقة فناً ثورياً - بالمعنى الابداعي والسياسي - في بلاد مثل **تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا** ،بينما كانت شرائطنا البدائية - ومازال للأسف الشديد - تستخدم أكثر الوسائل سذاجة في فن الصور المتحركة ، ناهيك عن أن أفلام الاخوين فرينكل - التي عرضها المهرجان - بدور مضمونها حول الإعلان عن صابون «سانلايت» ، أو شخصية المصري«مشمش»(الذي لايمكن أن تكون هناك شخصية كارتونية أكثر دمامة منه ، على الرغم من أن فن الكاريكاتير كان ومايزال متقدماً على الدوام في مصر ، وطالما قدم تنويعات على هذه الشخصية ، بدءا من " المصري أفندي " وحتى"درش") وما هو«مشمش» في أحد الأفلام يفقد أعضاءه في الحرب ، فيدفعون به إلى آلة تشبه المقصلة ، تعيد إليه رأسه وذراعيه وساقيه!

السينما تحتضر بأمر «القانون »!

كان الأجدر بنا ونحن نشاهد هذه الشرائط في حفل الافتتاح أن نسأل عن السبب الحقيقي في غياب فن الصور المتحركة غياباً شبه كامل عن السينما المصرية، بدلاً من أن نصطنع الاعجاب الأبله بما نراه ، ولكنها حالة النشوة الكاذبة التي يحلو لنا أن نستسلم لها في تلك المهرجانات ، نصطنع فيها السعادة والفرح لأننا نريد أن نهرب من مواجهة الحقيقة ، التي تتمثل في أنه **ليست هناك لدينا اليوم سينما مصرية حقيقية ينبغي أن نقيم لها المهرجانات** .

ومن الحق القول أن **هناك أفلاماً قليلة تستحق بجدارة قدراً كبيراً من الاحتفاء ، وفنانين جادين يبحثون عن الدعم الحقيقي ، لأنهم هم الأمل الوحيد الباقي لنا في هذا المجال** ،وهم الذين يحتاجون بحق تلك الأموال التي تضيع هباء من أجل تحقيق الوجاهة للموظفين ، لذلك فان مايجب أن نبدأ به هو أن نبذل جهداً جاداً - في زمن تبدو فيه الجدية أمراً عصياً - لأن نقيم صناعة سينما راسخة ، ولن يساهم في صنع هذه الصناعة - ولانقول اعادة الروح إليها ، لأن ماتبقى منها لايصلح أساساً للاستمرار بأي حال - إلا أن

نعترف أن طريق المهرجانات الصاخبة لن يزيدنا إلا تضليلاً وانحرافاً عن تشخيص المرض وعلاجه لأن كل مايبقى لدينا منها هو الحديث السطحى التافه عن صراع النجوم والنجمات حول الجوائز ، وكأن الأمر مجرد لعبة من التوازنات لإرضاء أصحاب الأسماء اللامعة ، فكأننا فى التحليل لأخير نشبه من لايجد لقمة العيش ، ويتحدث عن " **المارون جلاسيه**" (وأعترف للقارئ أننى لاأعرف معناه ، فكيف لي أن أعرف طعمه !) ، أو كأننا نسير على هدى جهاز الشباب والرياضة ، الذى يقوم بتوزيع مناضد وأدوات البلياردو على بعض مراكز الشباب فى القرى ، بينما لاتجد الوسائل الرخيصة والبدائية لألعاب مثل كمال الأجسام أو رفع الأثقال ، فأى علاقة بين ذلك وبين «الشباب الرياضة» ؟!.

الأكثر غرابة واستفزازاً هو أن تتجاهل مراسم الافتتاح- على عكس مهرجانات العالم كله- ظهور لجنة التحكيم، بينما يقف الرجل الثانى فى الوزارة ليسمع من أحد «المكرمين» قصائد الغزل، لأنه «راجل غريب فعلاً»، إذ أنه -والعهدة على الراوى- لا يعرف جفنه النوم آناء الليل وأطراف النهار. كما لا يفوت «مكرم» آخر أن يذكر لنا حادثة ليس لها شهود سواه، تؤكد على أن «الوزير الفنان» كان منذ شبابه المبكر- فى الأكاديمية المصرية بروما- مهموماً بالسينما على نحو خاص. أما ما شهدناه بأعيننا وسمعناه بآذاننا حقاً من هذا «الهم» فانه تصريح «الوزير الفنان» فى حفل الافتتاح بأن الوزارة قد بذلت أقصى ما فى وسعها ، وقدمت مشروعاً لرئيس الوزراء، حول إصلاح حال السينما، وهو مشروع لم يهتم واحد من المسئولين- أو بالأحرى الموظفين- بأن يشرح لنا أفكاره وخططه ، بل أنه المشروع الذى لا ندرى من ساهم فى وضعه فى غياب كامل للمهتمين بشئون السينما. لكن ما يجب ألا يفوت عليك أبداً هو النصيحة التى وجهها لنا الوزير الفنان بأنه لابد أن نزغن جميعا لما أسماه «**القانون الذى يجب أن نخضع له**» ومرة أخرى لا ندرى ما هو هذا القانون أصلا ، وهل هو قانون فى مصلحة السينما ذاتها؟ أو هل هو قانون «ميتافيزيقى» قد تم سنه وتشريعه من قبل قوى علوية حتى أنه أصبح قانوناً أزلياً أبدياً لا راد له؟ وكيف يكون قانوناً عادلاً إذا كانت السينما تموت فى ظله؟ بل ما هو القانون ذاته- أى قانون- إلا أن يكون صياغة وترجمة لعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية تحافظ على التوازن الايجابى وتحرص على التطور؟ وألا يذكرك ذلك كله بقانون الصحافة، الذى يقول البعض تبريراً وتمريراً له فى مجلس الشورى (!) أنه لا ينبغى الاستعانة برأى الصحفيين فيه، لأنك بالطبع لا تأخذ موافقة «تجار المخدرات» (هكذا!!) على القوانين التى تحاربهم وتعاقبهم؟! وهكذا أصبحت الصحافة والسينما- والبقية تأتى -من «المخدرات» التى ينبغى القضاء عليها، أو على الأقل تقليم أظافرها ، وبعد ذلك فلننخرط جميعا فى التغنى بحرية الصحافة ،ولنشترك معاً فى اقامة مهرجانات السينما.

وإذا كان الوزير الفنان وأتباعه من الموظفين يقولون بين حين وآخر أن السينما لم تعد تخضع لوزارتهم ، فلماذا الاصرار من جانبهم إذن على إقامة المهرجانات التى يظهرون فيها بكامل أناقتهم ووجاهتهم؟ ولماذا لا يتركون السينما لأصحابها إن كان لها صاحب؟. وإذا كانوا يصرون على أن مهمتهم هى حماية الابداع وتشجيعه- وينبغى علينا أن نصدقهم- فهل هم يرون حقاً أن الابداع فى السنوات الأخيرة يحصل على الحماية اللازمة؟ بل كيف ينفصل الابداع عن سياق كامل يعصف بمقومات صناعة كاملة، دون أن يحرك ذلك ساكناً لدى المدافعين «الرسميين» عن حرية الابداع؟ لكن ماذا يمكنك أن تنتظر منهم وهم يمارسون مهامهم لأنهم مجرد «موظفين» ، يقبضون رواتبهم كل شهر ، ومكافآتهم كلما تيسر الحال فى مهرجانات أو لجان، وماذا يضيرهم أن يختنق الابداع ،وتموت السينما، فهم أقرب إلى طبيب متواضع الحال فى مستشفى حكومى ، ينظر إلى حالات الوفاة كما لو كان البشر «عهدة مستهلكة» يمكن خصمها من الدفاتر ، طبقا «للقانون» ؟!.

العودة إلى عصر «الجباية»

قد يبدو من ذلك كله أن هؤلاء الموظفين -الذين لا يطالبون أنفسهم بأن تكون لهم رؤية «سياسية»- أبرياء على نحو ما من أزمة السينما، وأن ما نأخذه عليهم ليس الا نوعاً من قصور الرؤية أو ربما «قصر اليد» ، لكن العكس هو الصحيح ، فأن ما يسمى «**صندوق التنمية الثقافية**» ذاته، والذى يقيم مثل هذه المهرجانات ،وينفق عليها ببذخ دون ضرورة، ويهب بعض النفحات القليلة لعدد محدود من الأفلام ، ليس إلا تجسيداً للنظرة الحولاء التى ترى بها الحكومة مشكلاتنا (ولك أن تتخيل كيف ترى الحلول لها أيضا (فالحكومة تتحدث بحماس عما تطلق عليه «**الخصخصة**» -**وتشجيع رأس المال الخاص** ، لكنها لا تخلق المناخ السياسى الضرورى لتحقيق ذلك، بدءاً من **الالتزام بمبادئ الديمقراطية الصحيحة والصحية**، وانتهاء برفع قبضة «**الجباية**» التى تعتمدها على كل وسائل الانتاج، ولعلك سمعت فى حياتك اليومية الحكايات عن الحرفيين الصغار الذى يستعدون لاغلاق محلاتهم «بالضبة والمفتاح» لأنهم وجدوا أنفسهم محاصرين بالضرائب الخرافية الجائرة ، فكيف الحال إذن مع صناعة السينما ، التى تطاردها «القوانين» التى يعجز الوزير الفنان عن مناقشتها ،ويدعونا للامتثال لها، حتى **لو أدى ذلك إلى أن يتوقف المنتجون الجادون عن الانتاج (كما حدث بالفعل)، وتغلق شركات التوزيع أبوابها، وتتقلص دور العرض إلى بعض عشرات قليلة فى وطن يزيد مواطنوه على الستين مليون.**

أقول إن «**صندوق التنمية الثقافية**» الذى يرفع شعار تشجيع الابداع ليس إلا أحد تجليات هذه الازدواجية ، التى تقلص دور «الدولة » وتختزله إلى مجموعة من الموظفين الحكوميين، فميزانية هذا الصندوق تقوم على التمويل من الضرائب على تذاكر السينما وهى الضرائب التى جعلت



بطلات فيلم «يا دنيا يا غرامي»

الكثير من دور العرض تغلق أبوابها، ودفعت إلى الاحجام عن اقامة دور عرض جديدة ،وإذا كان موظفو الوزارة يقولون أن هذه الضرائب تذهب مرة أخرى إلى دعم الافلام الجيدة، نحن نسألهم عن الحصاد بعد عشر سنوات كاملة من وجود القائمين على هذه الوزارة في مواقعهم. وإن كانت النتيجة الحقيقية دعماً للابداع والسينما؟.

وبعيدا عن المأزق الذي يريدون لنا أن نمضي إليه، في الحديث السوفسطائي عن القطاع العام والقطاع الخاص (ولا تنس الزعم الأخرق بأن كل مشكلاتنا الحالية هي وليدة «العصر الشمولي» ،وهم يقصدون حقبة الستينات التي مضى عليها أكثر من ربع قرن!)، فإن أي نظام اقتصادي يقرره «أسيادنا» يؤدي- اشتراكيا كان أم رأسماليأ- إلى أن صناعة السينما في أي بلد في العالم تقوم على حلقات ثلاث.لا نرى أية نوايا من الموظفين لانجاز أي منها، تلك الحلقات هي **بناء استوديوهات للانتاج، وتأسيس شركات للتوزيع، واقامة آلاف (بالمعنى الحرفي للكلمة) من دور العرض.** فماذا فعلنا حقاً في كل هذه المجالات : استوديوهات قديمة متهالكة تستخدمها الحكومة- من خلال الموظفين- لفرض القدر الأكبر من جباية الضرائب على كل خدمات الانتاج السينمائي، (ودعك من رداءة تلك الخدمة التي يمكنك أن تلمسها في الجودة المتواضعة لشرائط السينما ،على مستويات تقنيات الصورة والصوت»، وشركات مؤقتة للتوزيع سرعان ما تغير نشاطها بين الحين والآخر، وتقوم في الأغلب على مبدأ الربح السريع، فكأنها تمارس دور «السمسار» بين المنتج المصري وتاجر الشرائط غير المصري،(ويجب علينا أن نعترف أن هذا الطابع من «المقاولات» قد أصبح سائداً في كل الافلام دون استثناء ، حتى القليل الجيد منها) ،وتبقى دور العرض المحدودة، يتركز أغلبها في القاهرة ،ويتناثر القليل منها في بعض المدن الصغيرة، ،وتختفي تماماً من مساحة شاسعة من أرض مصر ووجدان أبنائها.

إن كان للحكومة حقاً أي منظور سياسي صحيح وناضج، فإنه ينبغي علينا أن تعرف وتعترف أن الرأسمالية التي تبحث عنها- وينصح بها«الوالدان» المخلصان : البنك والصندوق- لا يمكن أن تتحقق في ظل نظام يرفع شعار الديمقراطية ،ويطبق قانون الطوارئ طوال خمسة عشر عاما بلا انقطاع، ولا يمكن لأي صناعة حقيقية أن تزدهر وأنت تتحدث عن اغراءات للمستثمرين بينما تخفي لهم عند كل منعطف فخاً جديداً تحت اسم الضرائب ، التي لا تحكمها سوى فلسفة الجباية ،وليس منطق حماية الصناعة الوطنية ،ولا يمكن للتوازن بين صاحب العمل والعامل أن يسير في الاتجاه الصحيح إن لم يصبح حق الاضراب وتكوين النقابات الحرة أمراً مشروعاً وممارسة صحية لاتقابلها الحكومة بالقمع أو «تفصيل» القوانين الجائرة، ولا يمكن أن تتحدث عن حرية الابداع والتعبير - كما هو جدير بمجتمع اليوتوبيا الرأسمالية المزعومة- بينما تزداد بنود العقوبات في قانون الصحافة ،وتصبح الرقابة سيفاً مسلطاً على الرقاب، وتتم ملاحقة الكتب والافلام أمام محاكم الحسبة!.

بحثا عن السينما في دولة عصرية حقيقية

وإذا كانت الحكومة تنوي حقاً أن تمضي خطوة واحدة للأمام في طريق حل أزمة السينما، فربما كانت البداية هي التشجيع

الايجابى على اقامة الآلاف من دور **العرض الصغيرة ومتوسطة الحال فى كل أنحاء مصر ،ولعل تشريعا يقضى بتخفيض أو الغاء الرسوم الباهظة عن كاهل أصحاب الأرض الفضاء فى حالة استغلالها لبناء دور عرض سينمائية سوف يؤدى إلى نتيجة ايجابية**.(لقد انتشرت بسبب إلغاء العوائد على المنازل آلاف من الزوايا والمساجد الأهلية خرج التطرف من بعضها، حين تصدى «الهواة» للوعظ والارشاد فيها، لتفيق الحكومة -أو هكذا يبدو- علي الخطر الكامن فى هذا الامر)، كما ينبغى على الحكومة أن تتوقف عن مبدأ ذبح الدجاجة التى تبيض ذهباً ، فتخفف الضرائب التى تطلق عليها«ضريبة الملاهى» على تذاكر السينما، لأنها لا تضع فرقاً بينها وبين عروض السيرك والحواة!.

إن انتشار دور العرض الصغيرة فى كل المدن والقرى ليس ترفا بأية حال (والترف الحقيقى هو التغنى بافتتاح دار أو دارين للعرض فى القاهرة ، لأنهما مزودتان بكل وسائل الفخامة). فاذا كنا لا نغفل أبداً أن غياب هذه الدور- بل اغلاق بعضها- كان واحداً من الاسباب الجوهرية التى أدت إلي افراغ الوجدان الجمعى لقطاع هائل من الشعب المصري،وافساح مساحة هائلة مظلمة فيه للأفكار العتيمة المريضة والمتطرفة ، فانه من جانب اقتصادي سوف يؤدى انتشار دور العرض إلى أن يحقق الفيلم المصرى عائداً مستمراً لمنتجه لسنوات عديدة (وتلك هى سياسة الرأسمالية الجادة، التى لا تبحث عن الربح السريع والهرب إلى مجال آخر بين الحين والآخر)، مما سوف يشجع المنتجين على العودة لصنع الأفلام، كما أن تحقيق الربح الأساسى للفيلم المصرى من شباك التذاكر داخل مصر سوف ينهى سيطرة رأس المال الأجنبى ودور الموزعين السماسرة ،والأهم هو أنه سوف يحقق حرية الابداع الفنى بعيداً عن قيود رقابية تفرضها بعض الأنظمة القبلية والعشائرية التى تريد لمجتمعنا المصرى والعربى أن يظل حبيساً فى دائرة عصور مظلمة فى نهاية القرن العشرين.

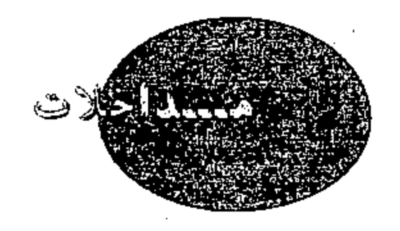
لكن السؤال الذى يبقى دائما يبحث عن اجابة: هل تريد «الحكومة» حقا أن تبنى «دولة عصرية» بالمعنى الحقيقي للكلمة؟ وهل يمكن أن نساهم في أن تخرج صناعة السينما المصرية من أزمتها عن طريق المهرجانات، والحديث عن «مائة سنة حب»،وصناعة دمى قبيحة تعود بنا القهقرى إلى المسوخ الدميمة، والاشادة بصور متحركة شديدة البدائية والتخلف،والدوران الدائم حتى الدوار مع راقصى «التنورة»؟.

إن شئت الحقيقة ، فإن أيا من أزماتنا لا ينفصل عن السياق العام كله،ونحن لا نريد أن نتعلم من أخطائنا أبداً، لكن يحلو لنا أحيانا أن نتبنى أخطاء الآخرين، فالدولة العصرية ليست فى المظاهرات الأمنية التى ترى فيها أسرابا من سيارات المرسيدس السوداء، يحيط بها حراس مدججون بالسلاح،كما أنها ليست القصور والولائم العامرة التى تشهد كل ليلة-وتطالعنا بها صفحات الاجتماعيات فى المجلات الملونة-حفلات زواج(شرعى وعملى) بين بعض الموظفين الكبار ورجال الأعمال أتوا من المجهول، كما أن الدولة العصرية ليست أن نرضخ لاسطورة النظام العالمى الجديد، ونرضى بوظيفة «وسطاء» السلام، حتى لا تفوتنا قطعة من «كعكة» ما يسمى الشرق الأوسط الجديد(وهو التشبيه الذى يحلو للبعض استخدامه فى ثقة المتعالمين ،ولعلهم لا يعلمون أن ذلك هو منطق ولغة التجارة الردبنقوليس منطق ولغة السياسة بأى حال) ،والأهم هو ألا نصدق وهم«الاقتصاد الحر» الذى يجعل الحكومة تبيع ممتلكات الشعب ومقومات الدولة وأصول الوطن(وهم يفعلون ذلك تحت اسم تنفيذ «القانون» السرمدى الذى يتحدث عنه الوزير الفنان)، بينما لا تتوقف الحكومة ذاتها عن جباية الضرائب وتطبيق قانون الطوارئ، مع التمسك بوجود «رقعة» من الديمقراطية تناسب الثقوب، والأكثر أهمية هو أن يصبح «القانون- أى قانون- تجسيداً لارادة المواطنين، فى اقامة حياة أكثر حرية وعدلاً، لا أن يصبح مقولة ميتافيزيقية غامضة.

وبدلا من أن نظل فى حالة تخبط ، بين حديث عن **بيع أصول السينما المتواضعة أو بيع حق استغلالها**(وفى الحالتين يسود منطق البيع أو الجباية)، فانه ينبغى علينا أن نقر ونعترف أن الحرية الاقتصادية لا تنفصل عن الحرية السياسية، وأن مناخاً اقتصادياً وسياسياً مستقراً -ليس الاستقرار بالمعنى السطحى الذى ينادى باستمرار أى وضع قائم مهما كانت اخطاؤه-هو الذى سوف يضع لأزمة السينما نهاية صحية وحقيقية، عندما تتكامل حلقات الانتاج والتوزيع والعرض، ويتم انشاء مؤسسات جديدة راسخة فى كل هذه النشاطات، وعندما ترفع الحكومة يدها «القابضة» بضرائبها الجائرة، وقوانين حسبتها رقابتها ضيقة الأفق، وبعدها فليمرح «الموظفون» كما يشاءون، ويقيموا المهرجانات كما يريدون، فعلى الأقل سوف يكون عندنا سينما نحتفل بها، ولكن إذا أردت أن تصنع «السينما» ، فإن عليك أولاً أن تسهم فى صناعة «الوطن»؟.

سطور بعد كتابة المقال

ملحوظة : تبعث على السعادة والأمل: إن كان لمهرجان السينما الأخير من فضل حقيقى ، فإنه يعود إلى لجنة التحكيم التى رأسها **سعد الدين وهبه** ، فقد كانت تلك من المرات القليلة النادرة التى جاءت الجوائز وتقرير اللجنة لتقدم تقديراً موضوعياً لواقع السينما المصرية الراهن ،بعيدا عن أية معايير خارجة على الفن السينمائى، أو تأثير المصالح ضيقة الأفق،الفردية منها أو الناتجة عن حسابات براجماتية، أو بريق النجومية الزائف الذى لم يعد قاصرا على الممثلين، بل امتد إلى كتاب السيناريو والمخرجين، وبهذه النتائج الموضوعية التى منحت فيلم«**يا دنيا يا غرامى**» ما يستحقه من التقدير ، فى شكله ومضمونه على السواء، كما أكدت على تميز بعض العناصر الفنية فى «**عفاريت الأسفلت**» على الرغم من مدى اختلافك أو اتفاقك مع ما يطرحه من رؤية للواقع، **فإن هذه اللجنة تستحق الجائزة الحقيقية**،لأنها تؤكد على أن هناك فى مصر مثقفين جادين، لا يسعون إلى تجميل القبح من أجل التوائم مع الوضع السائد فى الواقع والفن، ولا يقدمون التنازلات ولا يميلون إلى الحلول الوسطى المائعة، لأنهم يعشقون السينما والوطن عشقاً حقيقياً صادقاً، وفى هؤلاء المثقفين وبفضلهم لا ينبغى لنا أن نتوقف عن أن نلحم بأنه لن يصح فى النهاية إلا الصحيح.



ستؤكلون يوم يؤكل الثور الأبيض

د. سعيد إسماعيل على

في عدد واحد من **مجلة اليسار** (يونيه ١٩٩٦) عرضت قضية واحدة، هي موضوع مقالنا، مرتين: الأولى من خلال تغطية السيدة **أمينة النقاش** لاجتماع اللجنة المركزية لحزب التجمع، حين أشارت إلى اختلاف في الرأى حول الاجابة عن تساؤل خاص بالعدو الرئيسي للتجمع: سياسات الحكم؟ أم ممارسات جماعات العنف المسلح التى تنتمى إلى تيار الاسلام السياسى؟ وبالطبع فان الاجابة عن هذا التساؤل هى التى تحدد مع من يتحالف التجمع؟.

وعلى الرغم من أنى لا أشرف بعضوية التجمع، فاننى أستأذن فى مناقشة هذه القضية، وان كان هذا يمكن أن يثير فى وجهى تساؤلاً استنكارياً (ولماذا تحشر نفسك).

والحق أنى (أحشر نفسى) فى هذه القضية لأربعة أسباب:

أولها: **ظنى بأن أى حزب ليس ملكا لأعضائه فقط وانما هو ملك للأمة** مما يعطى حقا للانسان بأن يناقش قضاياه مشاركة اهتمام وليس حتما مشاركة انتماء.

ثانيها: أن هذه القضية تمس تيارا آخر مغايراً إلى حد كبير، أعتبر نفسى متعاطفا مع بعض مقولاته الاساسية ألا وهو تيار الفكر الدينى، **الذى يرفض مصطلح (الاسلام السياسى)**.

ثالثها: انه رغم هذا الانتماء، **فقد تعاونت عدة سنوات ماضية، مع صحافة التجمع، وكانت تجربة رائعة أعتز بها غاية الاعتزاز**، وهى تبرهن على امكان ما سوف يبرز من خلال مقالى الحالى.

رابعها: **أن التجمع يضم شخصيات، مهما بلغت درجة الاختلاف معها، فلا يملك الإنسان لها الا التقدير والود والاعجاب.**

وأبادر فأقول، إن صياغة التساؤل الرئيسى بهذه الصورة المشار إليها فى مستهل المقال قد توحى لمن لا يتعمق القضية ويعى أبعادها وتوابعها أن الاجابة لابد وأن تكون فى صالح سياسات الحكومة، ذلك أن ممارسات جماعات العنف المسلح، مهما ساق أصحابها من مبررات وحجج، فان كل من يملك الحد الادنى من الحس الوطنى والوعى الدينى السوى، لابد أن يقف ضد هذا التدمير وذاك التخريب.

لكن القضية، من وجهة نظرى، لابد من مناقشتها حتى تتضح الحقيقة وتبرز الاجابة الصحيحة، فهناك تساؤلات أخرى تحتاج إلى طرح:



عمر عبد الرحمن

فهمي هويدي

اختلافات.. أم توزيع أدوار

فما هي هوية الحكم القائم.
ومع من يتحالف ويتعاون بالداخل وبالخارج؟

وفي أي إطار يمكن الحكم على ممارساته؟.

ومع أي الطبقات والشرائح الاجتماعية يعمل ؟.

وعلى أي أسس من الشرعية يقوم؟.

ان الاجابة عن هذه التساؤلات تحتاج مقالاً مستقلا ، بل لا أبالغ اذا قلت أنها تحتاج إلى عدة مقالات ، ويكفي أن يراجع القارئ مجموعة من أعداد مجلة اليسار نفسها حتى يستطيع أن يلمح الخطوط العامة لسياسات النظام القائم:

- فهو حكم لا يجئ نتيجة اختيار حر من جماهير الأمة.

- وهو حكم يبطش بكل من تسول له نفسه التفكير في أن يستخدم حقه في أن يشارك في الحكم بالطرق والاساليب الديمقراطية المتعارف عليها اذا كان من جبهة غير حكومية.

- وهو ، لا نقول يضع يده ، وانما وضع نفسه في جيب قوة غشوم أصبحت تنفرد بتقرير مصير **العالم**،وتمارس صورا من البغي والاستغلال تتضاءل معها كل صور البغي والاستغلال التي مارستها القوى الامبريالية عبر قرون طويلة، وان كان ذلك بأساليب علمية وتكنولوجية عصرية غاية في التخفي ،وهي بطبيعة الحال: **الولايات المتحدة الأمريكية.**

- وهو حكم تؤدي أساليبه وممارساته ونظمه إلى أن (يفرخ) عددا كبيرا من كبار اللصوص الذين ينهبون عشرات ومئات الملايين،وفي نفس الوقت يكون لهم من الاساليب ما يمكنهم من أن يخرجوا ،وفقا للتشبيه الشهير، «مثل الشعرة من العجين» أبرياء براءة الاطفال، وربما دخل السجن بدلا منهم، الذين يفضحون أمرهم!!.

- وهو حكم لم يعد يكتفي بالهرولة إلى اسرائيل،دولة العنصرية والعدوان ، وانما أصبح (وكيلا) (يسرّي) السعي إليها، حتى اذا وجد آخرين يهرولون، عاتب ولام، لا بسبب الهرولة، وانما خوفا من أن يفقد توكيله!!.

-وهو حكم يأخذ من الشمولية ومن الليبرالية أسوأ ما فيهما متجنبا أفضل ما يملكان:فهو يتعامل مع قضايا الفكر والثقافة بمنطق الهيمنة والاحتكار، ومع النشاط الاقتصادي بمنطق الحرية، وبذلك يحقق مصلحته في الاستمرار ، فهو يمسك بمقاليد الفكر والثقافة حتى يضمن صياغة العقول وفقا لما يريد ، فيفكروا في الاتجاه المراد، ويزيح عن نفسه **هم إشباع الحاجات الاساسية لجماهير الأمة من مسكن وغذاء وتعليم وملبس** وسلع عديدة أصبحت الحياة المعاصرة تعتبرها من الضروريات، إدعاء الايمان بالحرية والمبادرات الفردية.

عندما يتأمل الناس في بعض هذه الخطوط العامة والممارسة الكلية للنظام القائم، يجد أنه لابد أن يفرز عنفا ، نقول ذلك لا تبريرا ، كما قد يسعى إلى فهم ذلك سيئو النية. وانما نقوله سعيا للفهم والتفسير ، بترجيح احتمال دون القطع والجزم.

هذا العنف ، يتعمدون الترويج لمقولة أنه قاصر على رافعي راية الدين. وكل مسلم يعلم علم اليقين أن دينه يستحيل أن يسمح للافراد ، فرادى وجماعات ، برفع السلاح على آخرين يشاركونه تراب الوطن. وأن النهي عن المنكر أمر منوط بجملة الأمة عن طريق من يمثلونها رسمياً، أما على المستوى الفردي ، فهو محصور في دائرة سلطة كل منا(كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) ، فالاب والأم مسئولان عن ذلك داخل الاسرة، والمعلم مسئول عن ذلك داخل فصله.. وهكذا . وحتى في هذا النطاق، يخرج عنه، ما يقع تحت طائلة المسائلة التي تحددها التشريعات.

ان العنف ظاهرة(مجتمعية) عامة منذ السبعينات..

ولقد سعيت لفترة غير قصيرة في تجميع قصاصات صحف تنشر جرائم في صفحات الحوادث. لأجد ما يثير الفزع لظهور نوعية من الجرائم الجديدة على مجتمعنا:

-قتل آباء وأمهات لأبنائهم.
- قتل أبناء لآبائهم وأمهاتهم.
- اعتداء طلاب على معلميهم.
- هروب واسع النطاق ، وخاصة لدى الشباب ، إلى عالم المخدرات.
- ارتفاع معدلات نهب المال والعام، وتضخم مقدارها وسهولة افلاتها ، وعلو قدر القائمين بها.

إننا هنا أمام نظرية الأواني المستطرقة..ظاهرة عنف عام تمثل القاعدة ، ثم تظهر في هذا الشكل أو ذاك: في غش للامتحانات .. نهب للمال العام.. عنف مسلح، وهكذا.

لكن لأن الدولة لا يهمها إلا **أمن (النظام)** ، لا تهتم ولا تكثف الاعلام والاحاديث والمناقشات الا على ذلك العنف الذي يتجه إليها كنظام ، مستغلة ما يقع من ضحايا مذنبين خلال ما يتم من جرائم بشعة وانحراف لا يقره أحد.

ولا أريد أن أشير إلى ما تمارسه الدولة نفسها من **(تعسف في استخدام السلطة)، فضلا عن عنف مسلح ،والضرب في المليان**. دون حاجة إلى تحقيقات ومحاكمات، حتى لأذكر أنني صعدت مرة بسيارتي إلى كوبري أكتوبر من الدقي ، فاذا بي أجد حرسا كثيرا ، ومع ذلك، لم يمنعني أحد كما هي العادة، ثم إذا بي أرى خلواً تاماً من السيارات المارة فوق الكوبري، ولا أحد أيضا يمنعني ، فظللت سائرا ببطء شديد ، برغم اغراء (الخلاء) لمزيد من السرعة، وذلك لرعبي من احتمال أن يظن بي شئ فتنطلق الرشاشات على

ظناً بأنني (متحمس) أو (هارب).

والخلاصة ، اننا نجد أنفسنا لا أمام خيارين: اما سياسات الحكومة أو عنف جماعات؟ ! الثاني نتيجة الأول.

واذا كان حديثنا هذا يشير إلى أن (العنف) انما هو (نتيجة) وليس سببا ، الا انني أعي تماما باحتمالات أخرى يمكن أن توجد ، ذلك أن الظواهر الاجتماعية على درجة كبيرة من التعقد ، بحيث قد يكون من العسير الامساك بسبب بعينه لنحكم بأنه هو المسئول وحده.

واذا كانت صياغة التساؤل بالصورة المشار إليها في مستهل المقال غالبا ما تؤدي إلى ترجيح كفة (موالاة) سياسة الحكومة، حيث أنها هي التي تتصدى علانية لجماعات العنف المسلح ، فان هذا هو الباب الواسع الذي أثار ، وما زال ، كثيرا من الهمس الذي أصبح يتردد على ألسنة كثيرين سواء من المغايرين أو الاصدقاء.

وأرجو أن يتسع صدر أصحاب هذا الخيار لما سوف أشير إليه مؤكدا أنني لا أسوقه باعتباره قائمة اتهامات ، أو نماذج منها ، وانما أصدر في هذا من موقع (الصديق) ، حتى ولو كان (سابقا) وفقا للمقولة التي تذهب إلى أن صديقك من صدقك القول لا من صدقك.

فمن (توابع) هذا الخيار أن النظام الذي يقف بكل أسلحته ووسائله وأليابه أمام فئات أخرى حتى لا تمارس حقها في العمل الديمقراطي عن طريق مجلسي الشورى والشعب ، يلاحظ المراقب ، أنه (يسمح) بنجاح عدد من مرشحي التجمع. نقول (يسمح) ونحن على ثقة بأن هؤلاء يستحقون النجاح فعلا لكننا في الوقت نفسه نتساءل : لماذا لم يحدث هذا قبل انتخابات ٩٠؟ وأليس هناك كثيرون يستحقون النجاح ، ومع ذلك لا يسمح لهم بذلك؟ فالمعروف أن النجاح والشرط هنا ليس معيارهما فقط (الجدارة) وانما هو (رضا) الدولة في المقام الأول.

ومن التوابع أيضا ما سبق أن أشرنا اليه في مقال مشابه نشرته (اليسار) منذ فترة لنا كان عنوانه (**اليسار الذي في المصيدة**) ، وكان ينصب على تحقيق مخاوف كنا قد أشرنا إليها في بداية السير على طريق هذا الخيار في مقال أسبق بالاهالي عقب انتخابات ٩٠ بعنوان (**حتى لا يقع اليسار بالمصيدة**).

من هذا الذي أشرنا إليه، هذا الانتشار الملحوظ في أجهزة الاعلام ، والذي لابد أن يثير التساؤل **كيف يتأتى لحكومة مغرقة في اليمينية أن تفتح ذراعيها لقوى يسار؟ عن ايمان بما ترى ، أم (استغلال) (واستخدام)؟!.**

ثم أن هذه الايادي اليسارية المرحبة المتعاونة ، ألا تخشى الشبهات التي يمكن أن تثار حولها؟ هل تستطيع انحام من قد يرون في ذلك (تعبا من النضال) وتوقا الى مغانم السلطان التي قد تبتدي في صورة مناصب أو سفريات أو نفوذ ؟ أم سيستخدمون مهاراتهم الثقافية وقدراتهم الفكرية في الارتكان إلى مقولات (**النظام العالمي الجديد**) و (**المرونة الفكرية**) وغير هذا وذاك من حجج؟.

ومن أكثر الحجج مدعاة للسخرية حقا ، ما يقوله البعض بأن قربه من السلطان يتيح له فرصة الاصلاح والتقويم ، مع أن المعروف والمشهور أن القرب من موقع السلطة يحدث عملية (تليين) تدريجي يؤدي إلى تبني مقولات السلطة نفسها حتى ولو كانت خاطئة ومنحرفة، بل والتحمس لتبريرها وتسويغها، لأن مثل هذا النفر إنما يبرر سلوكه هو ويحاول أن يقنع ضميره بأنه ما زال على طريق الحق سائرا ، هؤلاء النفر الذين أصبحوا يمثلون أمام المراقبين فريق (**السوفسطائيين الجدد**) .

ومن بين ما يدافع بعض هؤلاء عن مسلكهم أن العمر قد تجاوز بهم رحلة التطلع إلى منصب ، وأن الله قد أفاء عليهم بما لا يجعلهم بحاجة إلى (ذهب المعز) ، ولكن يظل الهمس مستمرا ، ذلك أن (قرة النفوذ) أحيانا تفوق المنصب والمال ، حيث يلمس كثيرون -عمليا- كم يمكن أن يكسبوا هم الكثير ، في صورة منصب أو مواقع مرموقة نتيجة (رضا) أصدقاء السلطان!!.

المناسبة الثانية التي جاء فيها ذكر القضية الاساسية ، في نفس العدد من (**اليسار**) ، هي مقال **الدكتور عبد العظيم أنيس**، وهو اذ يعبر عن موقفه، لثالث مرة، تجاه هذه القضية انما يشخص الوضع تشخيصا نتفق فيه معه تمام الاتفاق ، ولعل هذا الموقف هو أحد مظاهر كثيرة تجعل كثيرين، وأنا واحد منهم ، يستمرون في شعورهم بالتقدير والاحترام لهذا العملاق العظيم ، والمفكر الكبير. فهو يشير إلى أن هناك قسما من اليسار المصري يرى «أن الوضع الدولي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وهيمنة الاستعمار الأمريكي يحتم اعادة تنظيم القوى الوطنية في جبهة عريضة جدا محليا وعربيا ، وهي ضمان صمودنا في مواجهة أمريكا واسرائيل والصهيونية، وأن البعض من قوى الاسلام السياسي هم قوى وطنية لا ينبغي أن نتجاهلها».

إنني لا أخفي على القارئ مقدار سعادتي لهذا التشخيص العلمي الدقيق الأمين. ويكفي أن أشير إلى بعض الطمئنان شعرت به عندما أجد مصطلحا مثل (**الاستعمار الأمريكي**) ما زال حيا ، اذا أقول الحق ، لقد كاد أن يختفي من كتاباتنا ، فلا نجد أحدا يشير إلى (**الامبريالية**) وإلى (**الاستعمار**) منذ انهيار المعسكر الاشتراكي. فهل الذي اختفى هو هذا المعسكر أم هو الاستعمار أم أن الاستعمار كان مجرد أكذوبة روجها المعسكر الاشتراكي وأن الموجود حقيقة ، هو (**الشراكة**) و (**الاعتماد المتبادل**) و (**الكوكبية**) و (**العولمة**)؟!.

ان الانسان ليضرب كفا بكف متسائلا في استنكار شديد: **هل صحيح أن مقولة (الصراع) قد بطلت** ؟ان الله عز وجل يسجل في كتابه الكريم (ولولا دفع الله الناس بعضهم لبعض لفسدت الارض). فقصة البشرية منذ الازل هي قصة صراع بين حق وباطل ، خير وشر ، ومستغلين (بفتح الغين) مستغلين (بكسر الغين)، **ولم تختف الامبريالية أبدا** .. انها الآن تتخفى في معاهدات واتفاقيات، وتتوارى وراء سطور كتب وصحف ومجلات، وتختبئ في شركات ومصانع، وتلبس اقنعة بين جيوش من خبراء مدنيين وعسكريين.. وهكذا .

فاذا كان انهيار المعسكر الاشتراكي قد أدى إلى سقوط بعض الافكار والمقولات ، الا ان هناك افكارا أخرى لا يمكن أن تسقط مثل هذه المقولة، بدليل بسيط ، هو ايمان كاتب هذه السطور بها ، برغم انه يقف خارج المعسكر الماركسي، ذلك لأن هذه المقولة على درجة عالية من الصدق والموضوعية مما يجعلها تفرض نفسها على كل عقل يستمر في ممارسة التفكير دون أن يصاب بشلل الصدمة أو انهيار الرؤية.

إن الوعي بهذا يجعلنا نبصر أمرا هاما يغفل احتماله كثيرون، وهو : **من ادراكنا بأن بعض (لاكل) أحداث العنف المسلح بالداخل المصري والتي تنسب لجماعات دينية، انما هي بفعل وتحريض قوى صهيونية أو أمريكية؟.**

طبعا سيهب البعض مرددا اتهامنا بالوقوع في أسر نظرية (المؤامرة) ، ونحن نقسم لهم بالله أننا نعيها جيدا ولا نعول عليها دائما . ولكننا أبدا لا نستطيع تجاهلها في بعض الأحوال.

ان الهجوم فعال وصريح الآن من كلا الطرفين: اسرائيل وامريكا على التيار الديني الاسلامي ومن مظاهر هذا المتعددة، الحرص على (توتير) العلاقة بينه وبين السلطة القائمة، ونسف أي أي جسور يحاول أحد أن يقيمها للتفاهم، ذلك أن القوى التي ترفع السلاح الآن ضد العنصرية الصهيونية والامبريالية الأمريكية هي قوى دينية اسلامية ، فماذا عندما نردد نحن أو بعض منا نفس اتهاماتهم ومقولاتهم؟ هل الولايات المتحدة واسرائيل أحن على مصر والعرب من المنتمين إلى هذا التيار؟.

أرأيت إلى هذه الزلزلة التي رجت الدنيا لمقتل ما يقرب من أربعين اسرائيليا إلى الدرجة



د. عبد العظيم أنيس

بعض قوى الاسلام السياسي وطنية



أمينة النقاش

اللجنة المركزية والعدو الرئيسي

التي جعلت الجميع،وفي مقدمتهم مصر.. قلب العروبة والاسلام، يتنادون إلى مؤتمر عالمي فوري في شرم الشيخ لمحاربة الارهاب !! ارهاب من ؟ انتقام مجموعات من أصحاب أرض محتلة لقتل **يحيي عياش ومن قبله الشقاقي** ، ولم ير أحد ارهابا من اسرائيل وهي تقتل وتجرح كل أسبوع عبر خمسين عاما ، وأكثر ، ولم ير أحد ارهابا من اسرائيل وهي ما تزال ، في ظل اتفاقات سلام، تهدم البيوت وتعتقل وتحاصر وتجرح.

أرأيت إلى هذا الذي ظل يحدث طوال ما يقرب من أربعة أعوام على أرض البوسنة والهرسك بتواطؤ غربي واضح راح ضحيته مئات الألوف من المسلمين الذين لم يتهمهم أحد بالارهاب والعنف ، ولم تهتز شعرة لا من الغربيين ولا من العرب والمسلمين . حتى اذا تأكدت القوى الخبيثة أن الضحية قد (استترت) تقدموا بحل، لا ندري: لماذا لم يجدوا مثل هذا الحل من قبل؟.

انني عندما يتصادف أن أقرأ وأسمع أو أشاهد شيئا من هذا، مع آخرين، أرى في عيونهم غضبا مكتوما ورغبة دفينة في الانتقام من كل من شارك بالفعل أو التشجيع أو الصمت في كل هذه المآسي.

سوف يبادر البعض ليقول: اننا لا نهاجم التيار الديني على اطلاقه ، وانما الممارسة للعنف المسلح تحت ستاره.

وهنا نأتي للجانب الآخر الذي أشار إليه بعمق وعلمية ودقة أستاذنا الكبير **د. عبد العظيم أنيس** عندما قال أن القسم الذي اشار اليه من اليسار المصري «لا ينظر إلى تيار الاسلام السياسي ككتلة واحدة صماء متجانسة، بل يدرك أنه ، حتى ولو كانت منابع كل أجزاء هذا التيار الفكرية واحدة -وهذا في رأيي غير دقيق- الا أن هناك بينهم تيار معتدل سياسيا لا يؤيد العنف ومستعد لممارسة الطريق البرلماني الجماهيري في النضال».

إننا كنا نلاحظ بالفعل تركيز النقد والهجوم على تيار العنف والتطرف ، ولكننا في الفترة الأخيرة بدأنا نسمع نغمة جديدة ، ونشاهد تحولا واضحا- لم أدهش له شخصيا بل وتوقعته - **تشير إلى أن ليس هناك تباين وتمايز داخل التيار الديني ، فكلهم - هكذا يصورون - متطرفون ودعاة ارهاب ، وأن المسألة هي مجرد توزيع أدوار** ، وكأنهم بهذا يساوون بين فهمي هويدي وبين عمر عبد الرحمن ،بين د. العوا وبين الاسلامبولي، بين محمد عمارة وبين ايمن الظواهري!!

في كل الدنيا وعبر عصور التاريخ، نجد حتى في داخل الحزب أو المذهب أو العقيدة أو الفلسفة ألوانا واجتهادات ، وأبسط مثال، ما نراه في الفكر الاسلامي من انقسام إلى سنة وشيعة وداخل كل منهما مذاهب وفرق مختلفة ، وهكذا الأمر في المسيحية ، وفي الماركسية.. الخ ومع ذلك يجئ البعض هذه الايام ليقولوا : **لا تصدقوا أن هناك متطرفين ومعتدلين في التيار الديني.. انها أدوار موزعة، وهذا الفكر بطبيعته ينبت التطرف والارهاب!!.**

ان البعض أصبح يشعر بالخوف من أن يكون هذا التطور في التشخيص ممهدا لخطوة تالية وهي الحرب العلنية ضد التدين عموما.

ان الوعي بطبيعة هذه الامة، والبصر الذكي بتطور ثقافتها، لابد ألا يغفل عن جوهرية التفكير الديني ،والمعروف أنه قد تأصل في مصر حتى قبل ظهور الاديان السماوية،وليس من الذكاء في شئ معاندة هذه الحقيقة، وحسن التعامل مع هذه الحقيقة بعيدا عن أساليب وصور التحفي التي قد تبرر الهجوم بأنهم انما يقصدون صور الانحراف الديني ، فهناك أمثلة متعددة لا يتسع المقال الحالي لها يمكن الاستشهاد بها لترجح أن المسألة قد بدأت تتجاوز بالفعل هذا الحد.

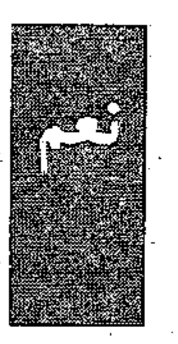
فاذا انتقلنا إلى نقطة أخرى تشعرنا بالحاجة إلى هذا التشخيص الواعي للدكتور **عبد العظيم أنيس** فسوف نجد على سبيل المثال لا الحصر، ما حدث في عدد من النقابات.. قد تكون هناك أخطاء فليس هناك من يبرأ منها تماما، ولكن ، **هل ما ظهر من تشريعات وما حدث من حراسات وحملات عسكرية هو الحل الصحيح.**

وهل خلت الدورات السابقة في تلك النقابات مما أخذ عليها من مخالفات؟!.

وهؤلاء العشرات الذين بينهم علماء ،وخبراء وأساتذة جامعيين كبار الذين سيقوا إلى محاكمات عسكرية وزج بهم في السجون ، ولم يؤكد أنهم أصحاب عنف ، وانما هم أصحاب رأي ، مهما اختلفنا حوله ، فان احدا لم يدافع عن **حقهم في التعبير عن رأيهم.**

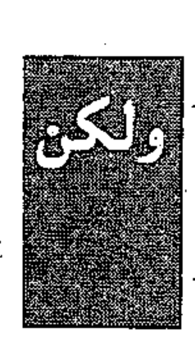
إن ما حدث للصحافة المصرية من هجمة تتارية شرسة ليس بعيدا عن هذا وذاك، فهوحلقة في سلسلة متصلة من جهود مستميتة لاحتكار الرأي والاستئثار بالحكم **انه نفس النهج الذي ألغى انتخابات العمد والعمداء، ومهد للغارة على الجمعيات الأهلية،والعنف بالمحكمة الدستورية..**

صدقوني .. سوف تؤكلون، يوم يؤكل الثور الأبيض!!.



نموذج النمور الآسيوية

غير قابل للنقل..



وائل جمال

بعد سنين طويلة من التزام مثقفي ومفكري اليسار المصري باطروحات ومفاهيم نظرية التبعية ، يشهد اليسار المصري الان ظاهرة تخل تدريجي من بعض هؤلاء ، وبالذات الاكاديميين منهم والذين تركوا العمل السياسي الجماهيري منذ وقت طويل عن التزامهم هذا . والغريب أن ظاهرة التحول هذه لم تعن تحولا نحو المفاهيم الماركسية الاصيلة التي تم تجنيبها طوال السنوات الماضية لصالح مفاهيم التبعية والاشتراكية في بلد واحد والتي لا تصلح الا لغلاة القوميين.

فبينما غاب **البديل الاشتراكي** الذي يدعي الجميع أنه الطريق الوحيد لانقاذ الشعوب من حسابات مفكري اليسار ومنظريهم ، تفحص هؤلاء دور الرأسمالية الحاكمة في مصر والتي يبدو لهم أنها لا تدرك حقيقة مصالحها ، ليتفانوا في تخريج الحلول والتنظيرات والبرامج التي تكفل لهؤلاء الاندماج السهل في النظام الاقتصادي الدولي الذي أصبح لا مناص منه. بينما بقي اليسار وتنظيماته السرية والعلنية يعاني من عدم الوضوح النظري وغياب الرؤية سواء بالنسبة للقضايا النظرية وتداعيات سقوط الكتلة الشرقية التي ما زالوا يدعون بعضهم بعضا لدراستها مؤكدين على أهمية فهمها دون أي خطوة عملية مبدعة.

وتعد قضية **النمور الآسيوية** وموقف اليسار المصري منها أحد الأمثلة الواضحة على هذه الظاهرة ، فبينما يأخذ البعض موقف الرفض منها على أرضية التبعية وهو موقف سنحقق في مدى دقته لاحقا ، يشرب الكثيرون الذين يتزايدون يوما بعد يوم خمر هذا النموذج ليؤكدوا على ضرورة اتباع خطواته أو على الأقل- وهذا هو الموقف الذي يراه الجناح الأكثر اعتدالا - استخلاص الدروس من التجربة. وهو لا يعلن بالطبع من الذي يستخلص الدروس أهي الرأسمالية الجائعة للتراكم المسمى خطأ وزورا باسم التنمية أم الطبقة العاملة والفقراء الذين سيدفعون الثمن في كل الأحوال.

والحقيقة أن الدروس التي تشير إليها دراسة معهد التخطيط القومي تحت اشراف عدد من أهم الباحثين الاقتصاديين اليساريين لا تنجو من هذا. فنظرة صغيرة إلى الدروس التي تدعو إليها الدراسة الخاصة بتايوان نجد أنها لا تتجاوز الاشارة إلى تعدد طرق التنمية والتأكيد على الدور القوي للدولة في دعم التنمية وإلى ضرورة ضبط عملية الدخول في السوق الدولية ضمانا للسيادة القومية.ومن الواضح أن هذه ليست دروس للطبقة العاملة وإنما للرأسمالية المصرية التي عليها أن تستخدم الدولة على خطى النمور في قهر وعصر الطبقة العاملة من أجل تبوأ مركز أهم في تقسيم العمل الدولي.

وكان هذا الافق واضحا في الخاتمة التي ذيلت بها اليسار عرض دراسة معهد التخطيط وذلك في اطار سلك الدفاع عن القطاع العام حيث أكدت على إمكانية تكرار التجربة لو كانت الحكومة المصرية الرأسمالية أكثر رشادة لتزمن بدور الدولة في تقوية موقفها.

وبغض النظر عن أن موقف اليسار من القطاع العام أو من دور الدولة في الاقتصاد يقف طوال الوقت على أرضية النظام الذي تتحرك في اطاره الدولة والقطاع ، والذي من الممكن أن يصبح أداة أكثر ضراوة في استغلال العمال كما حدث في أوروبا الستالينية، فإنه حتى تكرار نموذج النمور يصبح غير ذي جدوى بالنسبة لضرورات الرأسمالية العالمية الراهنة.

فمنذ أزمة الرأسمالية الشهيرة في ١٩٢٩ والاقتصاد العالمي يتحرك وفقا لمقتضيات الازمة التي يمكن اعتبارها تاريخ

الرأسمالية منذ الثلاثينات ،وفي هذا الاطار يصدق تحليل **ماركس** حول الازمة الكامنة في طبيعة الرأسمالية (والذي يتفق معه كبار الاقتصاديين وعلى رأسهم **كينز وريكاردو** في المجمل ويختلفون في المدلول) والتي ترجع إلى: الاتجاه الطويل المدى لمعدل الربح نحو التناقص ،والذي يجد جذوره في التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي للانتاج والطابع الخاص للملكية وسائل الانتاج وهو تناقض يعكس نفسه في ذلك البون الشاسع الذي تنمو به القدرة علي التوسع في الانتاج والقدرة المحدودة علي التوسع في الاستهلاك وذلك بسبب علاقات الملكية والتوزيع في نمط الانتاج الرأسمالي.

وقد اشار ماركس إلى أن رأس المال يتضمن ميلا مستمرا نحو التوسع للحصول على أكبر ربح ممكن. ويتحدد ذلك من خلال التزايد المستمر في الانتاج ومعدل استغلال العمال .كما أن فائض القيمة الذي يحدد في النهاية معدل الربح وإن كان يتم عبر عمليات الانتاج إلا أنه يتحقق من خلال بيع المنتجات ،وهو أمر يتوقف على القدرة الشرائية للعمال وهي قدرة محدودة بفعل الاستغلال الرأسمالي.

كما أشار ماركس إلى أن العمال في نمط الانتاج الرأسمالي يلجأون إلى مختلف أساليب الدفاع لمقاومة زيادة معدل الاستغلال الواقع عليهم. ومن الناحية التاريخية تميل مقاومة العمال ونضالهم إلى التزايد . من هنا فان ثمة ميلا طويل المدى لاتجاه معدل فائض القيمة المطلق نحو التناقص ومن ثم يميل أيضا معدل الربح نحو التدهور وعبر الزمن لا يصبح رأس المال قادرا على التوسع من خلال زيادة معدل فائض القيمة المطلق. من هنا يلجأ الرأسماليون في البداية إلى زيادة معدل فائض القيمة المطلق من خلال تخفيض الاجور واطالة يوم العمل. بيد أن خفض الأجور واطالة يوم العمل ما تلبث أن تصطدم بحدود قصوى لا يمكن تجاوزها . ولهذا يضطر الرأسماليون إلى العمل على زيادة انتاجية العمل من خلال استخدام الالات وتحسين فنون الانتاج أي من خلال زيادة نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير وهو ما يعني زيادة التكوين العضوي لرأس المال الأمر الذي يجد تعبيره في النهاية في زيادة آلية عملية الانتاج. إلا أن الخفض الذي سيحدث في تكاليف الانتاج نتيجة لارتفاع مستوى الانتاجية ما يلبث أن ينعكس في خفض أسعار المنتجات النهائية ولن يعود معدل الربح للارتفاع الا اذا زاد معدل الاستغلال على نحو أسرع من معدل زيادة التكوين العضوي لرأس المال.

ولا يتوقف ماركس عند ذلك بل يشير إلى أنه على الرغم من ان ميل معدل الربح إلى الانخفاض يؤدي إلى الازمات الدورية للرأسمالية ، فان الازمات بدورها تصيب المؤسسات بشكل مختلف تضمن خروج عدد منها من السوق بينما يستمر الآخرون ويتحمل هؤلاء الذين خرجوا من السوق الجزء الأكبر من نتائج الازمة بدلا من النظام ككل جاعلين من الممكن للمؤسسات الباقية الاستمرار وتحقيق معدل ربح أكبر مما لو لم تخرج، ويؤكد ماركس أن هذه العوامل قد تقلل من سرعة اتجاه معدل الربح للانخفاض لكنها لا توقفه. فهناك حدود فيما يتعلق بمعدل استغلال العمالة فيما يتعلق بالربح بينما ليست هناك حدود فيما يتعلق بتوسع الاستثمار في أدوات الانتاج وعلى ذلك فانه ليس هناك ما يوقف معدل استثمار رأس المال من الارتفاع بالنسبة للعمل ذلك الشئ الذي يخلق ضغوطا من أسفل على معدل الربح محرك الرأسمالية. ومن ناحية ثانية فان فكرة خروج بعض المؤسسات من السوق قد تصبح غير ذات دلالة في ضوء ما أشار إليه ماركس بخصوص تركيز ومركزة رأس المال والتي تعني أن عددا قليلا من الشركات فقط هو الذي يحتكر سوق منتج معين وبالتالي فان الازمة صارت تمس بنارها كل الشركات الموجودة كما حدث في ١٩٢٩ حيث لم يؤد خروج الشركات من السوق إلى إيقاف الازمة وإنما إلى تصاعدها حتى تدخلت الدولة لايقاف الازمة عن طريق الوسائل الكينزية لامتصاص الفائض.

وفي هذا الاطار يمكن فهم التحولات التي جرت في الخمسينات والستينات وحتى أوائل السبعينات والتي امتد فيها الانتعاش لا طول فترة في تاريخ الازمة في الرأسمالية حيث لعبت الحروب دورا هاما في حل معضلة الفائض الذي تم انفاقه في الاستثمار في التسليح الذي ارتفع الطلب عليه بشدة ليميل معدل الربح إلى الارتفاع مرة أخرى إلى جانب ذلك كان دور الدولة المتنامي عاملا آخر في امتصاص هذا الفائض الا ان السبعينات شهدت مرة اخرى اتجاه معدل الربح للانخفاض ليتوقف الانتعاش الذى استمر عقدين أو يزيد وتوالت بعدها الازمات فبعد الانتعاش غير المتوازن في الثمانينات عاد الاقتصاد الرأسمالي للأزمة مرة أخرى في ١٩٨٧ ثم في ١٩٩٢ ليؤكد بحق كما يشير كريس هارمان إلى أن الأزمة تتصاعد وتتزايد شدتها والفترة الزمنية التي تمتدها.

وهكذا نجد أن مقولات التبعية أصبحت في أزمة شديدة بسبب نفي الاقتصاد العالمي لها.. فأولا فيما يتعلق بنزح الفائض من العالم الثالث للعالم المتقدم فان هذه العملية لا تصبح مفيدة للأخير سوى في قدرتها على توسيع قدرة رأس المال علي التوسع الذي يرفع معدل الربح وبالتالي فانه في **أغلب الأحوال يصبح مجرد الاستثمار في العالم الثالث نقمة لانه يجلب فائضا يزيد من أزمة الاقتصاد الدولي غير القادر على امتصاص الفائض الاقتصادي العالمي وفي هذا الاطار يمكن الاشارة إلى تدهور نصيب الدول النامية من الاستثمارات الدولية والذي لم يتجاوز ٢٧٪ بينما نصيب العالم المتقدم يصل إلى ٦٣٪ منذ منتصف الثمانينات** بينما يثبت تطور الاقتصاد العالمي في الثمانينات والذي شهد تحولا هائلا أن البنوك التي جنت ارباحا هائلة من الديون تولي الان اهتماما أكبر بعملية الـSecuritization.

وثانيا: فان التطورات الاخرى في الاقتصاد العالمي والتي تعرضنا لها تجئ مصحوبة بتحول في نمط التجارة الدولي حيث

أصبحت أغلب صادرات الدول المتقدمة إلى العالم الثالث من المواد الخام.الاشارة إلى سوق المواد الغذائية بينما أصبحت النسبة الكبرى من صادرات الدول النامية إلى العالم المتقدم من المواد المصنعة. ويلعب الدور الاساسي في ذلك التقدم التكنولوجي الذي جعل العالم الثالث يستغني عن الكثير من المواد الخام بعد أن أمكن انتاج بدائل صناعية لها إلى جانب انخفاض حجم التجارة بينهما إلى أدنى حد في ظل احتلال التجارة بين دول العالم المتقدم للنسبة الاعلى من التجارة الدولية.

وهكذا فان التبعية تغفل ان النمط الاهم في العلاقة بين العالمين اذا تجاوزنا عن التعبيرين هو في الارباح الناتجة عن الاستثمارات ومن ناحية أخرى يتجاهل نظرية التبعية التغيرات في قدرة الدولة على الحد من سيولة رأس المال العالمي وهي قضية صارت محسومة الان. إلى جانب أن ظهور الدول حديثة التصنيع قد اثبت بما لايدع مجالا للشك أن العوامل التي تتحكم في امكانيات دفع التنمية الرأسمالية لا تكمن في التقسيمات التي وضعتها نظرية التبعية وانما في طبيعة تطور النظام الدولي وذلك بما مثلته من نسبة عن طريق الاندماج في النظام الدولي.

وثالثا: فان فكرة الانفصال عن السوق العالمي قد أصبحت فكرته منهية نظريا وعمليا. فحتى الدول التي اتبعت خطى التنمية المستقلة في الستينات في اطار رأسمالية الدولة الستالينية أو غيرها في العالم الثالث اكتشفت في أوائل السبعينات وبسبب الأزمة التي مست العالم الرأسمالي بأكمله بنارها ضرورة الاندماج في السوق العالمي ذلك الشئ الذي تم بصور مختلفة وان كان أحد نتائجه الهامة هو سقوط النمط بكامله مع سقوط هذه النظم في مطلع التسعينات بعد احتدام الازمة الرأسمالية العالمية. ولنا ان نضرب مثلا بما حدث في التجربة الكمبودية بين ١٩٧٥ و١٩٧٩ بعد أن استولى الخمير الحمر على السلطة واصروا على ضرورة قطع الصلات مع الاقتصاد العالمي حيث ادى ذلك إلى كارثة بالعودة إلى اقتصاد ما قبل رأسمالي ومجاعة غذائية ادت إلى صراع حاد على الغذاء وإلى ضرورة تقوية قبضة الدولة التي اضطرت إلى ارتكاب مجازر لتسيير الأمور حتى انتهى الأمر بسقوط التجربة بعودة **بول بوت** إلى رحاب الاقتصاد الدولي. ويمكن النظر في هذا الاطار ايضا إلى التجربة الكوبية التي تعتبر مثالا نادرا على القدرة السياسية للزعيم **فيديل كاسترو** والذي استطاع بعبقريته السياسية **تحويل دفة النظام نحو الاندماج في النظام الاقتصادى الدولي عن طريق جذب الاستثمارات والتجارة مع الاتحاد الاوروبي ودول جنوب شرق آسيا والبقاء في السلطة في الوقت ذاته على عكس ما حدث في باقي الدول في المعسكر الاشتراكي**.وهناك أيضا المثال الايراني الذي يشهد في الآونة الأخيرة تحولات في غاية الأهمية عن الخطى التي رسمتها الثورة الايرانية بما يعني قيام الجمهورية الثانية المندمجة في الاقتصاد الدولي عن طريق سياسات الاصلاح الاقتصادي والانفتاح التي يروج لها الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني.

في هذا الاطار يمكن فهم التحول من رأسمالية الدولة وسياسات التكيف الهيكلي حيث ادت الازمة والحرب التجارية الدولية غير المنفصلة عنها حيث تزايد تركيز رأس المال واتجه إلى التدويل بشكل مستمر بعد ان انتجت ازمة معدل الربح الاتجاه نحو الاقتصاد المالي والذي يملك قدرة هائلة على الانتقال والحركة- ادي كل ذلك- إلى اعادة رأسمالية الدولة في أوروبا الغربية والعالم الثالث وحتى الدول الستالينية في المعسكر الشرقي هيكلت آلتها الاقتصادية لتكيفها مع مقتضيات المنافسة الاقتصادية الدولية . وذلك عن طريق رفع التركيب العضوى لرأس المال باحتلال اخر صيحات التكنولوجيا المطبقة في الانتاج وتسريح العمال الذين حلت الالات محلهم لخفض الاجور في سوق العمل وهكذا جاءت التاتشرية والريجانية لتبشر بالتخصيصية.

وفي هذا الاطار تجئ الدول حديثة التصنيع في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا لتمثل النموذج الناجح لعملية الاندماج التي يبشر بها التكيف الهيكلي والتي بدأت منذ ١٩٨١ في الحصول على نصيب من الدخل القومي العالمي وصل إلى ٧ر١٦٪ بدلا من ٧ر١٢٪ ومن القيمة المضافة للتصنيع ٣ر١٥٪ بدلا من ٣ر٩٪ بينما انخفض نصيب الدول الصناعية الكبرى.

والحقيقة ان ظهور هذه الدول ، التي مثلت رأسمالية الدولة المندمجة في الاقتصاد العالمي مما جعلها تترافق مع قدرة عالية على القهر والاستبداد السياسي، كان نتيجة للاندماج الدولي للانتاج المتعلق بتكثيف المنافسة الدولية والتي فرضت على الشركات في مركز النظام ان تبحث عن تكوينات ارخص او مواقع اقل تكلفة من أجل مصانعها الجديدة وتوافق ذلك مع جهود انظمة مثل **الكوري أو البرازيلي لزيادة النمو** الاقتصادي (باختلاف الاستراتيجيات التي تنوعت بين الانتاج للتصدير واحلال الواردات) عن طريق التصنيع للسوق العالمي ولولا ذلك لفشلت جهود هذه الدول .فظهور هذه الدول كان عرضا لتحول عميق وواسع في النظام الدولي أو الاندماج العالمي لرأس المال.

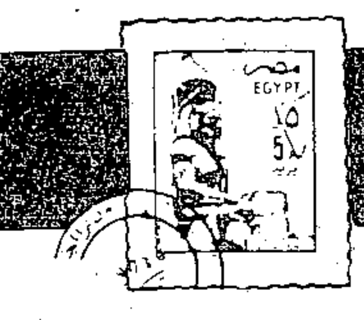
أما فكرة "تكرار ما حدث بالنسبة لهذه الدول فهو مسألة شبه مستحيلة.

فبداية هناك ظرف الازمة الذى تعيشه الرأسمالية العالمية والذي يجعل تصدير الفائض لدول العالم الثالث أمرا غير محمود العواقب حيث من الممكن أن يؤدى إلى زيادة الفائض عن قدرة الاقتصاد على امتصاصه مما يزيد الضغط على معدل الربح ويوقع النظام أكثر في الازمة وابسط نتائج ذلك هي **تراجع دور الدولة** التي أخذت مكانا اساسيا في صعود الدول حديثة التصنيع. إلى جانب ذلك فان نمط التجارة الدولية الذي كان يعتمد في السابق على العالم الثالث باستيراد المواد الخام وتصدير المواد المصنعة قد انتهى وادى ذلك إلى أن الدول الصناعية الكبرى أصبحت تحوذ النصيب الأكبر من التجارة العالمية فيما بينها.

واخيرا فان النموذج الكوري أو البرازيلي

يمين × شمال

تحرير أمينة النقاش



دفاعا عن حرية الرأى

أعلن فى أواخر مارس ٩٦ عن تأسيس اللجنة القومية للدفاع عن سجناء الرأى . وإذا كان من المؤسف أن يكون فى بلادنا سجناء رأى ، فإنه مما يبشر بالخير أن تؤسس لجنة للدفاع عنهم بصرف النظر عن اتجاههم الفكرى أو عقيدتهم السياسية ، وأن يبدأ هذا الأمر « دفاعا عن كل ذى رأى وعن حقه فى التعبير الحر عن نفسه ».

وأيضا مما يبشر بالخير أن نجد بين مؤسسى اللجنة ومؤيديها بعض من سكتوا عن اغتيال شهيد الرأى فرج فودة ، إن لم يكونوا قد برروا اغتياله أو حرضوا عليه . هذا إذا كانوا قد أدركوا خطأ موقفهم السابق ، وصاروا الآن على استعداد للدفاع عن مخالفيهم فى الرأى أو الفكر أو العقيدة.

وقد ارتبطت باكورة أعمال هذه اللجنة بالدفاع عن مؤسسى حزب الوسط الذين ألقى القبض عليهم فى أوائل إبريل ٩٦ ، وبينهم ثلاثة إخوة أعزاء من أعضاء هيئة التدريس بإحدى الجامعات . وباعتبارهم سجناء رأى ، أصدر مجلس إدارة نادى هيئة التدريس بتلك الجامعة بيانا يدافع فيه عنهم . وهو أمر يبشر بالخير إذا ما امتد إلى الجميع . فأحد أساتذة ذات الجامعة يعانى منذ فترة من محنة قاسية تهدد استقراره الاجتماعى ، بل تهدد حياته ذاتها ، لا لشئ إلا لأنه عبّر بصدق عن رأيه الأكاديمى فى أبحاثه العلمية. ولم يكتف مجلس إدارة ذلك النادى بالتزام الصمت حيال الأستاذ الجليل ، بل إنه عاق جهود الآخرين فى الدفاع عنه.

فهل هى عودة إلى الحق؟ أم أنها ازدواجية الدفاع عن الخاص تحت ستار الدفاع عن العام؟

تحية إلى كل من يدافع عن حق مخالفيه فى التعبير عن آرائهم ، فمعيار الصدق فى الدفاع عن حرية الرأى هو الدفاع عن حرية الرأى المخالف ، لا الرأى الموافق.

د. محمد عامر
القاهرة

العرب وعضوية التجمع

وقع فى يدى العدد ٥٩ من مجلة اليسار ، التى كثيرا ماسمعت عنها ، وأدهشنى كل ماحواه من موضوعات ، وتمنيت أن أجد مثيلا لها فى بلادنا اليمن ، التى ينبغى أن تناضل من أجل ترسيخ الأفكار التى تدعو إليها « اليسار» لانتزاع حواجز الخوف التى تحول دون ممارسة حريتنا فى التعبير عن أنفسنا بسبب النتائج التى أسفرت عنها الحرب الأخيرة فى بلادنا ومآسيها . والسؤال عنه ، هل بوسعى وأنا عربى من اليمن أن أحصل على عضوية حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وهل بالإمكان أن أعبر عن هموم شعبى عن طريق مجلتنا الغراء « اليسار»

عبد المنعم العنسى
اليمن

شكرا لك على مشاعرك الفياضة و« اليسار» ترحب بأية مساهمة لك عبر صفحاتها ، والأعداد التى طلبت إرسالها من مجلة اليسار فى طريقها إليك . أما فيما يخص عضوية حزب التجمع ، فإن القانون المصرى للأحزاب يفرض على أعضائها أن يكونوا جميعا من المصريين وعلى كل الأحوال ، فإن الدفاع عن الأهداف المشتركة ، هو انتماء للأحزاب التى لها ، بصرف النظر عن الانتماء العضوى لها.

المحررة

المسكوت عنه فى حديثى هيكل وخالد

فى حديث محمد حسنين هيكل وخالد محيى الدين إلى مجلة اليسار فى عددين سابقين، هناك مشتركات لرؤيتهما للتغيير تتمثل فى التطلع إلى مؤسسة الرئاسة باعتبارها القوة الرئيسية الوحيدة القادرة على الفعل والتغيير فى مصر والاعتقاد بأن معطيات الواقع الحالى تتسم بثبات شبه مطلق وبأن ماهو قائم مقبول ، وينبغى التعامل معه كما هو وأن الجماهير قوى غير منظمة فى معظمها وبعضها تابع للأحزاب السياسية وقدرته محدودة بقدرات قياداتها السياسية .

وهذه الأفكار تبدو طبيعية لكل من هيكل وخالد فالرجلان شاركا فى المستويات العليا للنظام الناصرى وقدرته الهائلة على التغيير من أعلى، ومن هنا تأتى مراهنتهما على مؤسسة الرئاسة ودورها فى المعادلة السياسية . ومع بالغ الاحترام لكلا الرجلين ، فإن لجيل السبعينات رؤية مغايرة للتغيير تؤمن بأن القدرة الحالية على عدم التغيير لاتمنح شرعية لبقاء أى نظام غير مؤهل لقيادة مهام النضال الاجتماعى والوطنى، كما ان النظرة الفوقية لاعتبار الجماهير حركة تابعة تتجاهل قدرة الحركة الجماهيرية على التنظيم المستقل وإفراز قيادات طبيعية تعبر بصدق عن الطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة فى التعبير.

أحمد طاهر
المنصورة

** مافهمته من حديثى هيكل وخالد محيى الدين لليسار ، أنهما يوصفان الرضع السياسى القائم بالفعل ولايدعوان للإعتراف به، بل التعامل على أساسه.

إفرجوا .. عن إياد السراج

نناشد سيادتكم المشاركة فى حملة الضغط العربية والدولية ومناشدة السلطة الوطنية الفلسطينية للافراج الفورى عن الدكتور الفلسطينى/ اياد السراج . مدير مركز غزة للصحة النفسية ، والمفوض العام فى الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن .

كان الدكتور إياد السراج قد اعتقل مرتين قبل ذلك بسبب تصريحات ومقالات منشورة تنتقد

ممارسات السلطة الفلسطينية وانتهاكاتها لحقوق الانسان الفلسطيني في عدد من الأمور .. وفي المرتين السابقتين تم الافراج عن الدكتور إياد تحت الضغط الشعبي الوطني وتحت ضغط نداءات منظمات حقوق الانسان من العالم أجمع ..

أما هذه المرة فتقدتم تلفيق تهمة جديدة للدكتور / إياد السراج وهي حيازة مخدرات (أدعى البوليس الفلسطيني أنه عثر عليها أثناء تفتيشه لمكتب سكرتارية مركز غزة للصحة النفسية) وعليه سيحاكم الدكتور إياد هذه المرة وفقا للقانون الجنائي !!

ومن مهازل قدر الانسان العربي أن الدكتور إياد الذي عرفه الشعب الفلسطيني مناضلا صلبا لسنوات طوال تحت حكم الاحتلال الإسرائيلي .. يواجهه الآن نفس الظلم تحت حكم السلطة الوطنية الفلسطينية

تناشدكم النشر .. نناشدكم الضغط مع كل الصحفيين الشرفاء في العالم لوقف هذا العبث والافراج الفوري غير المشروط عن الدكتور / إياد السراج.

عن مركز النديم
د. سوزان فياض

الحلال والحرام في العمليات الانتحارية

نشرت جريدة الحقيقة في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٣/٣٠ ، في صدر صفحتها الأولى مايفيد أن شهداء فلسطين في النار واليهود أصحاب حق .. ولأن الفتوى الواردة منسوبة إلى شخصيتين لهما ثقلهما ووزنهما فأحدهما نائب رئيس لجنة الفتوى بالأزهر والثاني يتبوأ ريادة العمل الدعوى في وزارة الأوقاف فإن الخطب أعظم ! ونظرا لخطورة ماجاء في فحوى الخبر والذى لم ينفه أحدهما حتى كتابة هذه السطور .. فإن الأمر في حاجة إلى تصويب عبر اجتهاد محمود الأصل فيه الاستدلال بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة واجتهاد الصحابة .. ولك أن تتساءل ماهو الحلال والحرام في العمليات الانتحارية ! فالأعمال الانتحارية التي نراها محرمة لاتخرج عن حالات أوردها الأئمة الأعلام :

أولا : من حاول إزهاق روحه بأي نوع من أنواع القتل كالحرق أو شرب السم أو طرح نفسه في النهر أو قتل نفسه بحديدة أو ألقى بنفسه تحت عجلات القطار . هؤلاء يبعثون يوم القيامة على أحوالهم . إذ أنهم كانوا سببا في إهلاك أنفسهم " ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة " البقرة الآية ١٩٥)

" فهؤلاء لم يقتفوا أثر الرسول صلى الله عليه وسلم في الاحتساب والصبر على الخطوب والأهوال التي تلاحقهم !

ثانيا: من قتل مؤمنا متعمداً دون جريرة ارتكبها فله جهنم" ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم " النساء الآية ٩٣) نظير هذا مايحدث ممن يسمون أنفسهم بالجماعات الاسلامية والاسلام منهم براء . اذ هم بتصرفاتهم الحمقاء يهلكون الحرث والنسل فهؤلاء مردهم إلى النار!

ثالثا: من قتل معاهداً أو ذمياً شريطة أن يكون المعاهد أو الذمي وفياً بالعهود محافظاً عليها!

وقد يتبادر إلى عقول البعض إن بيننا وبين الإسرائيليين عهداً وبالتالي فلهم حقوق يجب أن تصان . وهذا محض خيال وانسلاخ عن الواقع واستدلال في غير موضعه ! ألا يعد ترويع الآمنين في جنوب لبنان وقتل الأطفال والنساء والمدنيين خرقاً لهذا العهد! وهل يسوغ لهم عهدهم هدم بيوت الفلسطينيين جهاراً نهاراً دون وازع من ضمير ! وماذا نقول فيما حدث للأبرياء العزل ضحايا المسجد الأقصى وهم سجود بين يدى الله في صلاة الفجر ! ألا يعد كل هذا افتئاتاً وخروجاً على المواثيق والعهود المبرمة بيننا وبينهم . وأخيراً مارأى أصحاب القداسة فيما يحدث من تجويع وإذلال لإخوان لنا يتجرعون مرارة الاغتصاب والاحتلال .. وإن مايحدث من بعض الإخوة الفلسطينيين بعد أن فاض بهم الكيل لايعدو أن يكون قطرة من محيط الجرائم التي يرتكبها الشعب اليهودي بمباركة جنرالات إسرائيل ! لاسيما وهؤلاء قوم ضاعت حقوقهم واحتلت أرضهم وهدمت بيوتهم واغتصبت نساؤهم فهم يطالبون بحقوقهم المشروعة فسوغ لهم القتال وتعهد الله بنصرهم .. " أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير"

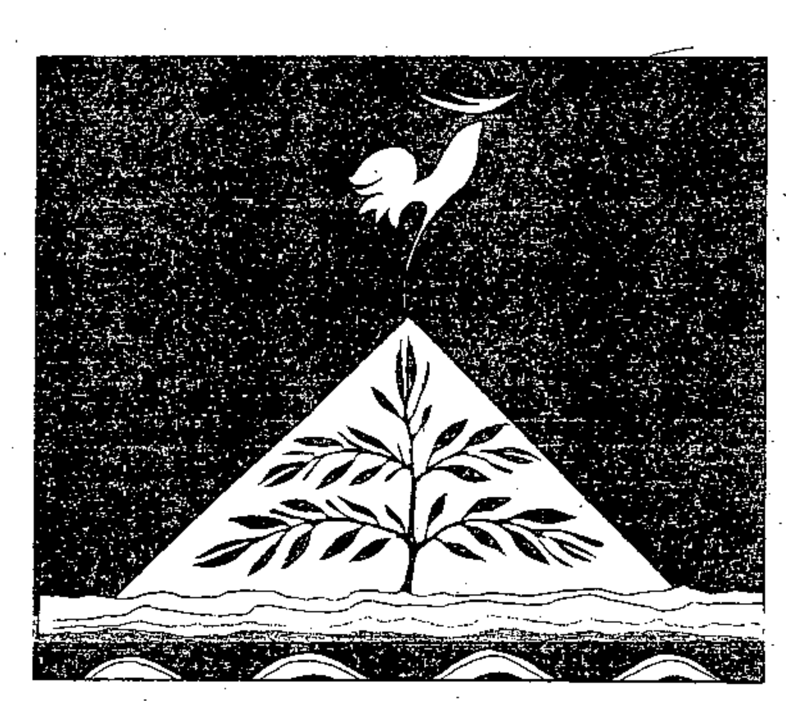
الحج الآية ٣٩ ، ٤٠)!

ولايفوتني أن أشير إلى أن السواد الأعظم من الدعاة يرون أن عمليات حماس الاستشهادية تعد من أروع ماعرف التاريخ الحديث من الجهاد في سبيل الله وفي سبيل تحرير الوطن من الغاصب المحتل .

وهذا ماأكده الشيخ منصور عبيد أحد الدعاة المستنيرين وهو في ذات الوقت وكيل وزارة الأوقاف لشئون الدعوة.

ولست هنا بداعية للقتل ولا لسفك الدماء ولكنى أرفع الغشاوة أمام من يحاولون تطويع الأحكام لمسايرة أهوائهم داعياً إلى عودة الحقوق لذويها إذا ماأعيدت الديار إلى الفلسطينيين وأمن كل منهم على نفسه وماله وأهله وولده وقام أحدهم بمثل هذه العمليات قلنا أن مايحدث خروج على تعاليم الاسلام الذى أمرنا بصيانة العهود لاسيما إذا كانت مع أهل الكتاب!

الشيخ سعد الفقي
القاهرة

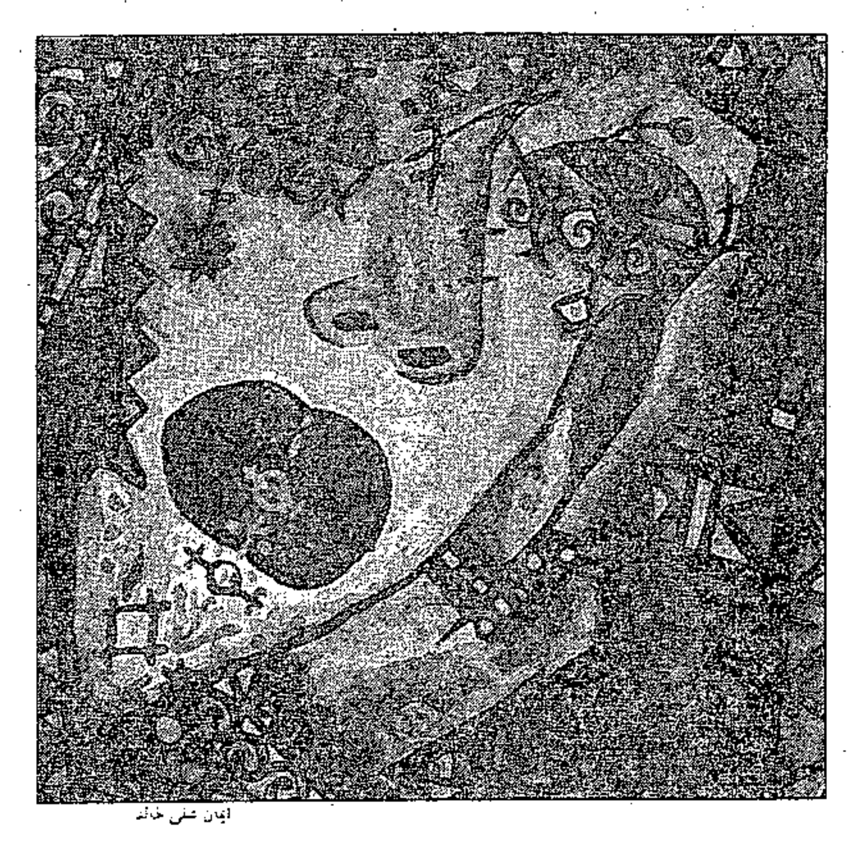


ريشة الفنان جوده خليفة

فى ملتقى عمان العربى الأول

الفنانات العربيات بين قضيتى الجنسـية والعـرقية

فاطمة
إسماعيل



إيمان على خالد

هل هناك مايسمى بفن المرأة؟ .. كأدب المرأة مثلا ؟ أو الأدب النسائى ؟ ماهى ماهية هذ الفن ؟ ماهو معيارة التقنى؟.. ماهى علاماته ؟ .. وسماته؟

إن مثل هذه التساؤلات ، والردود ، بل وبعض الشهادات ، من الفنانات اللاتى التقيت بهن فى مناسبة خاصة -وإن كانت عامة فى نفس الوقت - فى " ملتقى عمان الأول للفنانات التشكيليات العربيات الذى يقام الآن بصالة " بلدنا" بعمان ، أشعرتنا أن قضية المرأة " باعتبارها جنس "أنثوى" .. لم تعد فى مقدمة القضايا الملحة فى الفن ..إذ أعتقد أنه من خلال الذاكرة التاريخية لحركة الفن العربى بصفة عامة أنها - إلى حد ما - قد استوفت شروط التطور الطبيعى - أتحدث عن حالها فى الفن فقط وليس فى واقع المجتمع - وإن كانت ثمة إعاقة فى المخيلة أو الابتكار فالمرأة فيها مثيلة غيرها ، فهذا الخلل " الابتكارى" يعانى منه الفنانون مثل الفنانات تماماً فى المنطقة العربية ، ولا نعول فى هذا المجال على الاختراقات الفردية للمبدعين من العرب.

يطرح هذا المعرض سؤالاً هاماً عن متقضيات هذا التصنيف الظالم الآن ، والذى يضع المرأة كاسم مجرد ، يختزل النساء فى الأزمنة كلها والبلدان فى تعميم يقطعها عن قانون التطور والخصوصية . هذا السؤال الذى يطرحه ملتقى عمان يتجاوز الاستفسار إلى الاستنكار .فالأعمال الفنية المعروضة من لوحات وتماثيل وأعمال مركبة تنفى" خصوصية المرأة" التى تعتمد تقويمها على مظاهر " الأنثوى" الذى كثيراً مايشير إلى الأقل إبداعاً والأكثر تدنياً ..ويتجاوز هذا المعرض بالمرأة حدود وجودها " كنصف انسان" - كما فرضته بعض الشرائع فى الفكرة الدينية - فى النواحى " الاقتصادية والقضائية" كالميراث والشهادة .. وغيرها من الحقوق المتاحة للمرأة من خلال " وسيط" ذكرى " الأب ، الزوج ، الابن ، الأخ" .. إلى غير ذلك - مما يأتى فى قانون الأحوال الشخصية والتى تعطل تماماً القانون العام والذى يحاول أن يزيح هذا الغبن الاجتماعى الذى يقع على المرأة.

نعود مرة أخرى للمنتج الفنى للمرأة وتخلصه من تلك الإشكالية ، فيتجاوز العمل الفنى اليدوى ، التطريز ، والنسيج ، وتصميم الشعور ، وتزيين الموائد ، وتصنيع الآنية وتلوينها بهدف انتفاعى ، " كذلك تجاوزت الأعمال الموضوعات التى قد تخص المرأة وحدها " الأمومة، الحمل ، الرضاعة ، الزهور " ولم تعكس أية نظرة رومانتيكية للحياة أو الواقع ورغم أن هذا المعرض أسقط من ذاكرتنا الخصوصية " الأنثوية" فى الفن إلا أن من شهادات بعض الفنانات المشاركات كانت تدعى تمسكها بأن يكون هناك مايسمى بفن المرأة ...!! وإن لم يستطعن التدليل عليه من خلال الحوارات ، وبدا الأمر كما لو أنه قد حدث خلط بين "العرقية" والجنسية" -وهذا ماتفرضه طبيعة اللقاء ، حيث جمع بين الخصوصيات فى آن واحد ، وكان الارتداد فى الحوار أساسه الخلط فى مقاربة المستويين :

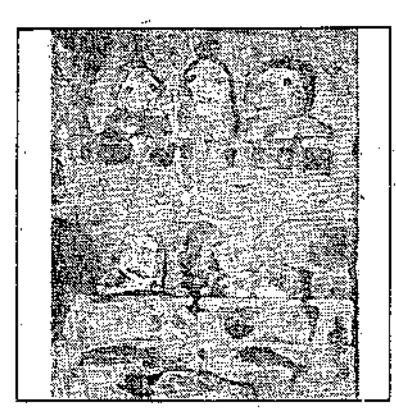
فالعلاقة الانفعالية لإشكالية المرأة فى صورتها الجنسية بين " الذكورى والأنثوى " تساوى تماماً نفس العلاقة الإنفعالية لإشكالية " القومى - الغربى " من المنتج الفنى ، أدى هذا الخلط أن يقع ديالكتيك الحوار سوقع " المتقاطعات ".فتارة تعلو نبرة القومية العربية من خلال مناقشة إشكالية الأصالة والمعاصرة "وهى كما نتصور تم استهلاكها منذ بداية هذا القرن الذى أوشك على الانتهاء .. ، وتارة أخرى تعلو نبرة إشكالية " المرأة" - فى وضعها الإجتماعى - بدا الأمر فى بعض الحورات كما لو كان(ثرثرة) لها طابع الهواية والتلقائية والمشاركة فى الهموم بصورتها الإنفعالية وكاد المنتج الفنى أن يتحول كرمز لإشكالية أو ترجمة لهم ، أو توصيف لحالة .. مما دفعنى إلى الاعتقاد بأنه على الرغم من تخلص المنتج الفنى من الخصوصية فيما بين " الأنثوى والذكورى ". إلا أن الحوار قد ضمن تلك الخصوصية فى بعض الأحيان..

نعود مرة أخرى للعمل الفنى المعروض : فنتأمل لوحات الفنانة المصرية جاذبية سرى وهى إحدى نجوم الحركة العربية فى الفن التشكيلى . تثير جاذبية سطوحها بشحنات انفعالية بضربات فرشاة قوية وخشنة ثم تؤطر شخوصها بخطوط لونية حادة غير نظامية ولا منضبطة ، تتفاعل تلك الشخوص مع فوضى النسيج السائد فى اللوحة فلا نفرق بين مستويين " الشخوص أو المساحة السائدة من منظور تقليدى ، ولا من اختلافات لونية تفرضى اللون على السطح لايحكمها الإيقاع المثير الداخلى . إن علامات اللوحة عند جاذبية لاتخضع إلا لحكم (القيمة) بصرف النظر عن صاحب العمل كان فناناً أو فنانة.

أما أعمال الفنانة المصرية إيفلين عشم الله والتى تصور عالم الأساطير الذى نعرفه فى (ألف ليلة وليلة)وفى كتاب "كليلة ودمنة"وحكايات "أبو زيد الهلالى .. فتحتفل بشخوص قزمية مهللة على: سطح مسطرة بتوازنات رياضية هندسية تصدمنا الشخوص كما تصدم سطح العمل فيما بين" الرياضى والأسطورى" أو"العقلى والغيبى .وكثيرا مايبدو السطح وقد لفظ شخوصه إلا أن التصاقهم بنسيج القشرة السطحية يمثل وجوداً قوياً وفعلياً. إن تجربة ايفلين تمثل تفرداً بصفة عامة فى الفن العربى باعتبار قيمة ماتمثله. ومن الطريف أن يقول الفنان مصطفى الرزاز عن أعمالها فى الورشة الدولية للأبكا التى عقدت بشهر ديسمبر ٩٥ بالقاهرة . أن إيفلين تمثل عالماً ذكورياً وتخصه .. وقد تقصد هنا أن يستبعد بفن إيفلين عن تصنيف " الأنثوى والذكورى " كإشكالية تطرح داخل العمل الفنى.

أما الفنانة السودانية كمالا فكان اشتراكها متميزاً كالعادة وكذلك الفنانة السورية ليلى نصير والفنانة العراقية إيمان على بألوانها الجريئة والقوية ووحداتها الزخرفية التى تلون الوجوه الفطرية المهيمنة على سطح اللوحة والفنانة الأردنية الأميرة وجدان التى تستمد مصادرها من التراث وخاصة " حادثة كربلاء " كفكرة مطلقة للعنف السائد فى العالم بأشكاله المتعددة ..

يعد هذا المعرض مصداقية حقيقية للفنانات العربيات كعنصر متفاعل داخل الحركة التشكيلية العربية من منطلق " قيمة" ابداعاتهن الحقيقية.



افتتحت هذا المعرض بصالة بلدنا بعمان الأميرة زين ابنة الملك حسين يوم الاثنين ١٧ يونيو ويضم المعرض خمسين عملاً لخمسة وعشرين فنانة من الدول العربية المختلفة من الأردن الأميرة وجدان

على ، منى السعودى ، سامية الزرو ، غادة وجلة ، هند ناصر ، علياء عمورة ، نجوى عناب .

من مصر : جاذبية سرى ، ايفلين عشم الله ، سناء موسى ، ريم حسن . من السودان: كمالا ابراهيم .

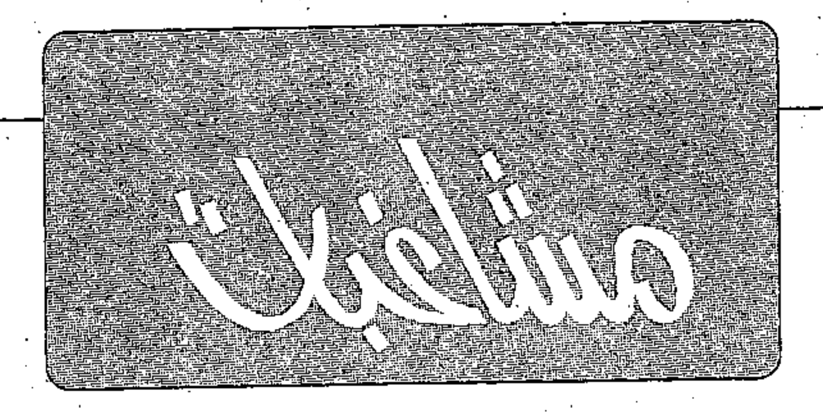
من فلسطين: تمام الأكحل ، سامى حلب .

من سوريا : ليلى نصير ، شلبيه إبراهيم ، أسماء فيومى ، لرجينه الأصيل ، هالة مهاريني .

من العراق: أسماء شوربجى ، وداد أورفه لى ، ايمان على .

من السعودية : منيرة موصلى .

من الكويت: ثريا بقصمى . من عمان : نادره محمود





قرصة إذن!

بدأت معركة حرية الصحافة، بانضمام الرئيس مبارك إلى الضائقين بالقدر المتاح من هذه الحرية، داخل- وخارج- مؤسسات الحكم ،وانتهت بتخليه عنهم، فسقط القانون!.

والضائقون بالقدر المتاح من حرية الصحافة ،وبالحريات عموما، هم أقوى أجنحة رابطة صناع الطغاة ،التى تعشش فى كواليس الحكم المصرى منذ سبعة آلاف سنة، وهم يضمون بين صفوفهم تشكيلة ممن يمارسون الفساد المالى والسياسى والإدارى، فضلاً عن الفساد الخلقى والقانونى، ويتميزون بدرجة عالية من قلة الذمة الديمقراطية. وهم أقوى جماعات الضغط السياسية،ليس فقط لما يملكونه من نفوذ السلطة والمال، ولكن- كذلك- لما يحوزونه من تأييد التيارات غير الديمقراطية في المجتمع، التى تختلف فيما بينها حول كل شئ ، وتتفق فى شئ واحد هو اعتقادها الخاطئ ، بأن الحرية، حق لمن يحالفهم وحده، وليس لمن يخالفهم كذلك..

أما وقد نجح هؤلاء فى محاصرة الأحزاب السياسية داخل مقارها، وحولوا التعددية الحزبية إلى تعددية صحفية، ولاشئ آخر، فقد تفرغوا للتحريض على القدر المتاح من حرية الصحافة. لكن تحريضهم لم يلق الاستجابة، إذ كان الحكم يدرك أن الهامش المحدود ، من حرية الصحافة، هو المظهر الرئيسى لديمقراطيته، وأن الاحتفاظ به ضرورى، لتشجيع المستثمرين الأجانب والمحليين ، وللحصول على ثقة المقرضين والدائنين بأن الأوضاع مستقرة.

وهكذا قاوم الرئيس مبارك طوال ١٤ سنة من حكمه، كل محاولات الضغط عليه، لاستصدار قوانين تغلظ العقوبات فى جرائم النشر، أو حتى لتطبيق القوانين القائمة، التى لو كانت قد طبقت طوال تلك السنوات، لقادت عشرات الصحفيين وأصحاب الأ[illegible] خاصة المعارضين منهم إلى نفس [illegible].

ولم يتخل الرئيس عن موقفه ذاك ، إلاّ حين تجاوزت بعض صحف المعارضة، الخط الأحمر، فطالت شخصه وأفراداً من أسرته، فاستجاب للضغوط ، ولم يوافق فقط على تغليظ العقوبات فى جرائم النشر، وعلى تحريك الدعاوى الجنائية ضد ما ينشر فى الصحف، بل وأعلن صراحة انحيازه لمنطق أصحابها.

ومع أن الرئيس عدل عن هذا الموقف فيما بعد، إلاّ أنه لم يعد إلى موقفه الأول ، وترك الصحفيين والمدافعين عن حرية الصحافة ، يعاينون بأنفسهم مدى ضراوة وشراسة جناح الضائقين بحرية الصحافة من رابطة صنّاع الطغاة، فكانت تجربة مثيرة، كشفت عن أن معظم ممارسى الأدوار السياسية والادارية يفتقدون لأية قدرة على تكوين رأى مستقل ولأى شجاعة [illegible] المواقع النيابية، لا يعرفون شيئا عن الدستور الذى أقسموا على احترامه.

وإذا كان المدافعون عن حرية الصحافة قد نجحوا بصمودهم على امتداد عام، فى ابقاء القضية حية فى الذاكرة المحلية والقومية والدولية، مما كان له أثره ، فى قرار الرئيس بالانحياز إليهم، والاستجابة لمطالبهم فى اللحظات الحاسمة من الأزمة فان هذا لا ينفى أن الازمة بمجملها كانت «قرصة أذن» لهم، نبهتهم إلى أن القدر المتاح من حرية الصحافة ، يدين ببقائه للرئيس وحده، وليس لأحد سواه ، وأن عليهم أن يضعوا هذا فى اعتبارهم حتى لا يتجاوزوا الخطوط الحمراء..

وهى قرصة .. توجع الأذن.. والقلب!.

صلاح عيسى